



Revue des Economies Financières
Bancaires et de management



Revue semestrielle

Volume: 05/ N:01
Avril 2019

ISSN : 2335- 1187
ISBN : 3190- 2012

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مخبر- مالية، بنوك وإدارة أعمال

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال

مجلة دورية نصف سنوية

ISSN : 2335- 1187

ISBN : 3190- 2012

المجلد: 05 / العدد: 01

أفريل 2019

مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال

دورية متخصصة

يصدرها مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال

- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-

♦ جامعة محمد خيضر بسكرة ♦



المجلد (05) - العدد الأول (01) أبريل 2019

الرئيس الشرفي

أ.د / أحمد بوطرفاية: مدير جامعة محمد خيضر بسكرة

مدير المجلة

أ.د / عبد الله غالم: مدير مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال

رئيس هيئة التحرير

أ.د / عبد الله غالم.

هيئة التحرير

د / فالتة لين - د / أنطوي جوهرة - د / رمضان أمال.

المراسلات والاشتراكات:

ترسل جميع المقالات إلى: رئيس مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال على منصة (ASJP)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/181>

البريد الإلكتروني: lab.fbm@univ-biskra.dz

هاتف / فاكس: 033543215

توصيات خاصة بالنشر

- ♦ مجلة إقتصاديات المالية، البنوك وإدارة الأعمال مجلة علمية تعنى فقط بالمواضيع المتعلقة بإقتصاديات البنوك والمالية وإدارة الأعمال.
- ♦ أن تكون البحوث المقدمة في مجال اختصاص المجلة.
- ♦ أن لا يكون البحث منشورا منه قبل، أو مقدا للنشر في جبهة أخرى.
- ♦ أن تتضمن الورقة الأولى: العنوان الكامل للمقال، إسم الباحث ورتبته العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني والملخص باللغتين بالإضافة إلى كلمات مفتاحية و تصنيفات JEL
- ♦ ترسل البحوث للمجلة عبر منصة (ASJP)، مع مراعاة أن يكون البحث حسب القالب.
- ♦ الإحالات والمراجع تكتب بطريقة أكاديمية في آخر المقال بصيغة (APA)...
- ♦ لا ترد البحوث لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- ♦ الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

٤٤ أعضاء الهيئة العلمية الإستشارية

الإنتساب	الاسم واللقب	الإنتساب	الاسم واللقب
جامعة بسكرة	أ.د/غـوفي عبد الحميد	جامعة بسكرة	أ.د/ سائلر محمد العربي
جامعة بسكرة	أ.د/خنشـور جمال	جامعة بسكرة	أ.د/ بن بريكة عبد الوهاب
جامعة بسكرة	أ.د/تـومي ميـلود	جامعة بسكرة	أ.د/صـالح مفتاح
جامعة بسكرة	أ.د/قـايد أحمد نور الدين	جامعة مستغانم	أ.د/ عدالة لعجال
جامعة بسكرة	أ.د/خـوني رابـح	جامعة بسكرة	أ.د/رحمـاني موسى
جامعة العراق	د/عصام عبد الخضر العباس	جامعة بسكرة	أ.د/حسـاني رقـيبة
جامعة سعودية الملك فيصل	د/قندوز عبد الكريم	جامعة ماليزيا	أ.د/ يوسف ناصر
جامعة باتنة	أ.د/مولحسان آيات الله	جامعة بسكرة	أ.د/موسـي عبد الناصر
جامعة ام البواقي	أ.د/عياش زبير	جامعة تونس	أ.د/ صدراوي طارق
جامعة بسكرة	د/اقتـي جوهرة	جامعة بسكرة	د/فالتة لمن
جامعة لبنان	أ.د/مي عبد الله	جامعة بسكرة	أ.د/غـالم عبـد الله
جامعة تركيا	د/كنوش محمد	جامعة جيجل	د/قريشي العيد
جامعة بسكرة	د/شنـثونة محـمد	جامعة بسكرة	د/دبلـة فـاتح
جامعة بسكرة	أ.د/حـجازي اسماعيل	جامعة بسكرة	د/رحمان امال
جامعة ورقلة	د/شـري محمد لمن	جامعة بسكرة	د/ظاهري فاطمة الزهراء
جامعة ام البواقي	د/تـاقرارت يزيد	جامعة بسكرة	د/قريد عمر
المركز الجامعي تمنراست	د/حطاب مورا	جامعة بسكرة	د/ردوري لحسـن
جامعة بسكرة	د/خان احلام	جامعة بسكرة	د/شـرون رقـيبة
جامعة بسكرة	د/ئـردودي صـبرية	جامعة بسكرة	د/خـير الدين جمـعة
جامعة بسكرة	د/ئـردودي سـام	جامعة بسكرة	د/عباس صابر
جامعة بسكرة	د/صـولـح سـمـح	جامعة بسكرة	د/بن ابراهيم الغالي
جامعة بسكرة	د/غـري وهـيبة	جامعة بسكرة	د/برني لطيفة
جامعة بسكرة	د/بن عبـيد فـريد	جامعة بسكرة	د/شـين فـيروز
جامعة بسكرة	د/جوامع ياسين	جامعة تونس	د/بوسـدره فـوزي

التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

الدكتورة انفال نسيب جامعة بسكرة 09- 29

التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محدد باقتصاد الجزائري

الدكتور بطاهر بختة جامعة مستغانم 30- 53

أهمية محاسبة تكاليف التلوث البيئي في تحقيق تنمية بيئية مستدامة

الدكتور اسماعين جوامع جامعة بسكرة 54 - 80

مبادئ واستراتيجيات إدارة المواهب في المؤسسة

الدكتور خان أحلام جامعة بسكرة 81 - 103

طالبة دكتوراه مريم حيمر جامعة بسكرة

دور الابتكار التسويقي في انعاش السياحة العلاجية- دراسة ميدانية للمركب

السيادي حمام الصالحين بسكرة"

الأستاذة كريمة بن شريف جامعة بسكرة 104 - 125

الدكتور عبد الحق رايس جامعة بسكرة

الدعم التنظيمي مدخل أساسي للالتزام التنظيمي للموظفين دراسة تطبيقية على

الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيجل

الأستاذ بوطالب جهيد جامعة جيجل 126- 164

الأستاذة سليخ حورية جامعة بسكرة

عز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد

الدكتور وسيلة السبتي جامعة بسكرة

الدكتور محمد أمين علون جامعة البليدة 2 165- 194

الأستاذة. حليلة عطية جامعة بسكرة

سياسات الأمن البيئي في الجزائر بين الواقع والمأمول

218-195	جامعة بسكرة	الدكتور تومي براهيم
	جامعة سطيف1	طالبة دكتوراه بن عبد الله أسماء

واقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة: مؤسسة نقاوس مصبرات -باتنة-

237 - 219	جامعة بسكرة	الدكتور إسماعيل حجازي
	جامعة بسكرة	الأستاذة. أسماء زكري

Titre

pages

Le développement humain: les dimensions d'un concept

Docteur Guerid Omar	Université de Biskra	238-251
Professeur Ghalem Abdallah		

Le Financement des PME par des Sociétés de Capital de Risque en Algérie

Docteur Mohammed Himran	Université de Jijel	252-274
Docteur Mohammed Salhi	Université de Jijel	

Dispositif ANSEJ comme soutien à l'entrepreneuriat, cas de la région de Blida

Khelil Sabrina	Université Blida 2	275-294
Si Ahmed Nadir		

❦ كلمة رئيس التحرير ❦

يترأسه إصدار العدد الثامن (08) من المجلد (05) و الدولة الجزائرية تمر
بظروف اقتصادية وسياسية صعبة مع معالم غير واضحة لمستقبل البلاد على المدى القريب
و البعيد.

الأمر الذي يدفع بكل باحث في المجال الاقتصادي والسياسي ان يقدم تصورات
للحلول الممكنة لإخراج البلاد من الأزمة الراهنة من وجهة نظر اقتصادية قانونية
وسياسية .

يضم هذا العدد (12) مقال موزعة بين اللغتين العربية والفرنسية بعد
إخضاعها للتحكيم تم القبول.

نأمل أن تساهم هذه المقالات في دعم المعرفة العلمية لدى الباحثين .

رئيس التحرير—أفريل 2019

الأستاذ الدكتور عبد الله غالم

التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

Challenges and reforms associated with Policy unconventional financing In Algeria

انفال نسيب¹

جامعة محمد خيضر بسكرة – anfal.necib@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/ 03/21 - تاريخ القبول: 2019/03/27 - تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص: عرفت السياسة النقدية في الجزائر تطورات تشريعية متعاقبة منذ الاستقلال، خاصة في الفترة ما بين 1990 الى 2017، هذه الاخيرة التي تبنت فيها سياسة التمويل الغير التقليدي، كحل استعجالي لاستعادة التوازنات المالية للاقتصاد الوطني واحتواء تداعيات الازمة البترولية لسنة 2014، حيث عالج هذا المقال سياسة التمويل غير التقليدي والاصلاحات المصاحبة له من خلال توضيح السياسة النقدية وادواتها التقليدية والغير تقليدية، واسباب ومبادئ سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، واهم التحديات والاصلاحات الهيكلية المصاحبة له، ومن اهم ما تم استخلاصه ان الجزائر وبالرغم من اعتمادها سياسة التمويل الغير تقليدي كحل استعجالي، الا انها عرضة لمخاطر اكبر من اعتمادها هذه السياسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التمويل الغير تقليدي، قانون النقد

والقرض.

تصنيف JEL: E52 ؛ E58

Abstract: Algerian monetary policy has been characterized by successive legislation since independence, particularly between 1990 and 2017. The latter has adopted the unconventional financing policy as an urgent solution to restore the financial balance of the national economy and contain the repercussions. of the 2014 oil crisis, This article discusses unconventional financing policy and related reforms by clarifying monetary policy and its traditional and non-traditional instruments, the

¹ المؤلف المرسل: انفال نسيب، البريد الالكتروني: anfal.necib@univ-biskra.dz

foundations and principles of unconventional financing policy in Algeria, as well as the main challenges and structural reforms that accompany it. But there is more risk than adopting this policy.

Keywords: monetary policy, unconventional financing, money and loan law.

Jel Classification Codes : E52 ; E58

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل كبيرة منذ الازمة البترولية لسنة 2014 حيث ادت الى انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك و استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، فضلا عن تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري حيث سجلت الجزائر تراجع في الميزان التجاري وفي ميزانية الدولة، بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري، وكذا الضغوطات على صندوق ضبط الموارد، ومع التزايد المستمر للنفقات العمومية لجأت الحكومة الجزائرية الى اقتراح مشروع تعديل قانون النقد والقرض بشكل يسمح لبنك الجزائر وفق اليات معينة ولمدة خمس سنوات من تمويل الخزينة العمومية مباشرة اعتمادا على اصدارات نقدية جديدة، والذي تم اعتماده رسميا كقانون تحت رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11، وفي ظل هذا السياق نطرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل تحديات اعتماد الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي، وماهي اهم الاصلاحات المصاحبة له؟.

وللإجابة على هذا التساؤل نطرح الفرضية التالية:

- اعتمدت الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي كأحد الحلول المكتملة وبشروط محددة لمواجهة الصعوبات التي تعرضت لها منذ سنة 2014.

حيث تهدف هذه الدراسة الى :

- + التعرف على ادوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية .
 - + التعرف على اهم التطورات التشريعية للسياسة النقدية في الجزائر.
 - + التعرف على صيغة تنفيذ سياسة التمويل الغير تقليدي في الجزائر .
 - تحديد اهم التحديات والصعوبات التي يمكن ان تعترض الجزائر من سياسة التمويل غير التقليدي.
- الدراسات السابقة: تم تبني موضوع التمويل الغير تقليدي عموما وتبنيه في الجزائر خصوصا، من خلال العديد من الدراسات والتي تم الاستناد اليها لإعداد هذا المقال ونذكر اهمها :
- صاري علي(2013): السياسة النقدية غير التقليدية : الادوات والاهداف، حيث استهدفت هذه الدراسة ادوات واهداف السياسة النقدية غير التقليدية من خلال التطرق بالتفصيل للتمويل الكمي و اسعار الفائدة الصفرية وحرب العملات.
- نوفل سمايلي(2015): فاعلية ادوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الاوروبي في مواجهة ازمة الديون السيادية الاوروبية، واستهدفت هذه الدراسة ادوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الاوروبي ومدى فاعليتها في مواجهة ازمة الديون السيادية الاوروبية من خلال عرض كافة الادوات المعتمده من البنك المركزي الاوروبي.
- حمزة رملي(2018): التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ..هل الامر يتعلق بالتمويل الكمي؟، من خلال هذه الدراسة تم استعراض سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض و سياسة التيسير الكمي الذي تم تطبيقه في الولايات المتحدة الامريكية بعد ازمة الرهن العقاري لسنة 2008.

- العشي وليد (2018): تجربة التسيير الكمي في الجزائر، واستهدفت هذه الدراسة تجربة التسيير الكمي في الجزائر بعد الضغوطات التي تعرضت لها الجزائر بعد الازمة البترولية لسنة 2014.

ومن خلال دراستنا قمنا بتوضيح اهم ادوات السياسة النقدية في الجزائر، التقليدية منها والغير تقليدية وتطرقنا لاهم التطورات التشريعية التي عرفتها السياسة النقدية من 1990 الى غاية 2017 اعتمادا على الدراسات التي تم ذكرها. الا اننا من خلال هذا المقال قمنا بتوضيح اهم الاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل الغير التقليدي في الجزائر واهم التحديات التي ستعترض الجزائر من اعتمادها هذه السياسة.

2. ادوات السياسة النقدية

ان الكثير من الدول النامية تعاني من حدة المشاكل الاقتصادية وهذا يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية و سياستها المالية و النقدية بصفة خاصة و يدفعها إلى الاختيار بين البدائل المختلفة، و مهما تعددت الأساليب التي تستخدمها الدولة لمواجهة الاختلال الداخلي و الخارجي فإنها تضطر باستمرار إلى اللجوء إلى السياسة النقدية لاتخاذ الإجراءات الخاصة بها و ذلك لما للنقود من أثر فعال مباشر و غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية ككل.

فالسياسة النقدية هي مجموعة القواعد والوسائل والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية المكلفة بشؤون النقد والائتمان للتأثير والتحكم في عرض النقود او في كمية وسال الدفع بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية معينة و خلال فترة زمنية معينة¹.

1.2 ادوات السياسة النقدية التقليدية: يعتمد تنفيذ السياسة

النقدية التقليدية على مجموعة من الادوات وذلك حسب الغرض والهدف

الرئيسي الذي ترغب في الوصول اليه، وتتمثل ادوات هذه السياسة في الادوات الكمية اي الغير مباشرة والادوات النوعية اي المباشرة .

1.1.2 الادوات الكمية للسياسة النقدية التقليدية: وتتمثل فيما يلي² :

- سعر إعادة الخصم: وهو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي

لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على

الأموال أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك

التجارية .

- عمليات السوق المفتوحة: و المقصود بالسوق هنا البيع و الشراء في

السوق المالي للسندات و هذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على

هدفه من حيث كمية النقود في السوق فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في

السوق و تداولها فإنه يعتمد إلى عمليات شراء لكي يضح في السوق نقودا و إذا

كان هدفه العكس فإنه يعتمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من

السوق كميات من النقود و ذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة في حالتها

الشراء و البيع بحيث يرغب المشتري في الشراء و يرغب البائع في البيع في

الحالتان المذكورتان و هذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.

- نسبة الاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة

على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون

الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية و القصد من فرض نسبة الاحتياطي

الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدره البنوك التجارية على خلق النقود

2.1.2 الادوات الكيفية للسياسة النقدية التقليدية تستخدم

هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة

في الاقتصاد وتتمثل فيمايلي:

- الرقابة على الائتمان: و تهدف إلى الحد من قدره البنوك

التجارية على منح الائتمان مباشرة و ذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا

يتجاوزه البنك في منح الائتمان و ذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع

مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.

- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: و ذلك من خلال اجبار البنك المركزي البنوك التجارية التقليل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية ، و ذلك بغرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية و لكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف و لذلك فإن البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج و بالتالي يتدخل في توجه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.

- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم³: تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية.

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة: حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين، كما هو الحال في القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة وأسعار الفائدة على القروض المقدمة للحرفين وأصحاب الصناعات الصغيرة، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة لتمويل عمليات التصدير.

- الإقناع الأدبي: وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدره البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقته في إجراءاته.

- الأوامر والتعليمات: يلجأ البنك المركزي إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الصريحة، والذي يعطيه الحق في إصدار القرارات الملزمة والأوامر والتعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية، وذلك طبقا لما

يتلاءم مع طبيعة الوضع الاقتصادي الحالي وتنفيذا للحاجات الملحة الضرورية لتحقيق سلامة النظام النقدي ككل.

- الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أما الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية، فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات والحكومات، كما يقدم البنك المركزي بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، ثم يصدر محافظ البنك نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعية من قبله⁴.

2.2 أدوات السياسة النقدية الغير تقليدية: يقصد بالسياسة

النقدية غير التقليدية قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة من اجل سهولة الحصول على الاموال عن طريق اصدار السندات الحكومية بدون قيود او مجازفة وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز التنمية الاقتصادية⁵، فمنذ بداية الازمة المالية العالمية سنة 2008 اتخذت معظم البنوك المركزية مجموعة من التدابير والاجراءات الحديثة والتي تنطوي في ظل ادوات السياسة النقدية الغير تقليدية لمواجهة المخاطر المتزايداً للالزمات المالية المتعاقبة والتي يمكن ان تصنف الى ثلاث مجموعات رغم بعض التداخل المتواجد بينها:

1.2.2 اسعار الفائدة الصفرية: تتبع البنوك المركزية سياسة اسعار

الفائدة الصفرية في حالة الالزمات من اجل تسهيل حصول الافراد على الائتمان، لان العلاقة بين اسعار الفائدة على الائتمان و الكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية حيث ارتفاع سعر الفائدة على الاقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح⁶.

حيث سادت اسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة اغلب الاقتصاديات المتقدمة خلال ظروف الازمة المالية العالمية 2008 سواء في

الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، واليابان... الخ، حيث يتخذ البنك المركزي قرار خفض معدل الفائدة عندما يلاحظ بطء في معدلات النمو الاقتصادي، من جل ضخ كميات كبيرة من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل علم لتصل الى مرحلة الانتعاش الاقتصادي، وترتكز هذه الاداء من خلال الالتزام الصريح او الضمني للبنك المركزي للحفاظ هلى معدل الفادء الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة ويهدف هذا الاجراء الى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض مما يؤدي بالضرورة الى انخفاض معدل الفائدة وارتفاع توقعات التضخم التي تولدها السياسة النقدية المنتهجة للبنك المركزي، اضافة الى امكانية اعلانه عن مستوى تضخم مستهدف اعلى من السابق الذي ساد في فترة الازمة او الكساد. حيث قام البنك المركزي الاوروبي باكثر من عشرة تخفيضات متتالية لاسعار الفائدة الرئيسية منذ اندلاع الازمة المالية العالمية 2008 وذلك لمواجهة الركود والانكماش الاقتصادي واستمر الوضع على حاله في ظل ازمة الديون السيادية الاوروبية ليحقق مستويات قياسية⁷.

2.2.2 التيسير الكمي: يمثل التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية

يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح ادوات السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الاصول المالية لزيادة كمية الاموال المتاحة في الاقتصاد من خلال زيادة احتياطات المؤسسات البائعة لديه وكذلك ميزانيته، ويتميز هذا الاسلوب عن السياسة النقدية التقليدية بشراء او بيع الاصول المالية اكثر من اجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد(معدلات الفائدة الصفرية)⁸. كما يطلق عليه مصطلح التسهيل الكمي ويعرف على انه : سياسة نقدية يطبقها البنك المركزي بشراء سندات حكومية من المؤسسات المالية بما فيها البنوك التجارية، ما يدعم عملية الاقراض وزيادة الائتمان ما يؤدي الى خلق النقود⁹.

كما يعرف التيسير الكمي على انه ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الانشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق اصدار فائضا من النقود اي اصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل حيث يعتبر التيسير الكمي اخر اسلحة البنك المركزي بعد ان دفع باسعار الفائده نحو الصفر وذلك لتحفيز البنوك والمؤسسات المالية على منح القروض وترك منعا للوقوع في مصيده السيولة.

حيث طبق اول مره في اليابان سنة 2001 وكان من اقتراح الاقتصادي الألماني (ريشارد وورنر) في محاضره له بطوكيو عام 1994 ونشرت في سبتمبر 1995 ثم في كل من بريطانيا وأمريكا سنة 2008 جراء الأزمة المالية التي عصفت بالسيولة حينها ، وهي طريقة حققت نفس أهداف التمويل التقليدي دون آثار جانبية على التضخم والبطالة بفضل الشروط التطبيقية لتنفيذها ، تخص مؤشرات الاقتصاد الحقيقي وهي احتياطي نقدي مقبول لدى البنك المركزي ، عملة وطنية مستقره بفضل متانة الاقتصاد ، تضخم منخفض قريبا من الواحد ، سعر فائده مدير قريبا من الصفر ، طلب داخلي ضعيف المرونة قريبا من الصفر ما يعكس وضعية اختلال مؤقتة ناجمة عن قواعد السوق (اليد الخفية) تظهر لنا في شكل ركود أي كساد لعدده سنوات أي نمو بين الصفر والواحد بالمائة.¹⁰

3.2.2 التسهيل النوعي (الائتماني): هو ذلك المزيج من القروض

والاوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي وعلى كيفية تكوين هذه الاصول التي تؤثر على شروط الائتمان للشركات والعائلات، فهو يشمل زيادة المعروض النقدي بعدم شراء السندات الحكومية، ولكن بشراء اصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والاوراق المالية المدعومة برهن عقاري (اصول غير تقليدية) للسماح للبنك المركزي للوصول الى السقف لمعدل الفائده.

فالتسهيل النوعي له تأثير ذو طابع نوعي على ميزانية البنك المركزي، ويرتكز على تغيير تركيبة اصول ميزانيته دون الضرورة لرفعها، هذه السياسة

قد تؤدي في النهاية الى زيادة في الميزانية اذا لم يتم تعقيم عمليات الشراء من خلال بيع اصول اخرى، والهدف من ذلك ليس زيادة كمية الاحتياطات الاضافية للخصوم بل تغيير الاسعار المتعلقة بالأوراق المالية المستهدفة¹¹.

3. سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

عرفت الجزائر اهتماما متزايدا بالسياسة النقدية و هو ما تجلى في التشريعات المتعاقبة منذ الاستقلال، ومن اهم هذه التشريعات هي التي كانت خلال الفترة (1990-2017)، هاته الاخيره التي كان فيها الاتجاه الى سياسة التمويل غير التقليدي.

1.3 الاطار التشريعي للسياسة النقدية في الجزائر

اولت الجزائر منذ الاستقلال ارساء قاعدة تشريعية للسياسة النقدية بانشاء الخزينة العمومية الجزائرية ثم انشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون 62-44 المؤرخ في 13/12/1962، ثم توالت القوانين التي توّطر هذه السياسة، وكان اهمها قانون 10/90 الذي حدد مختلف الاليات التي تسمح لبنك الجزائر بتمويل الاقتصاد والتأثير على المتغيرات النقدية، حيث ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كألية لضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية الاقتصادية الذي تبنته الحكومة الجزائرية منذ 2001، والذي يتركز بالأساس على تحفيز الطلب الكلي حسب المقاربة الكينزية، وهو ما يعرف بمخططات برامج الإنعاش الاقتصادي لتحفيز النمو.

وفي سنة 2003 تم تعديل قانون 10/90 بالأمر 11/03 استجابة للتطورات الحاصلة في المجال البنكي خاصة تلك المتعلقة بالفضائح المالية بسبب إفلاس كل من بنك الخليفة الخاص والبنك الصناعي التجاري الجزائري، وكان هدفه تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر، وبالتالي

تقليص استقلاليه بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا للقانون 10/90 هذا من جهة ومن جهة أخرى تدعيم الأشرف والرقابة على البنوك الخاصة .

وسنة 2010 جاء تعديل اخر بالامر 04/10 لتحديد قواعد الشراكة الاجنبية في المجال المصرفي خاصة منها ما تعلق بالقاعدة 51/49، وبعد الضغوطات التي تعرضت لها الخزينة العمومية الناتجة عن الانخفاض الشديد في الايرادات بسبب الازمة البترولية سنة 2014، فمن بين الحلول التي قدمتها الحكومة الجزائرية من خلال تصريحات الوزير الاول ووزير المالية هو اعتماد سياسة التيسير الكمي التي اعتمدها الولايات المتحدة الامريكية في الازمة المالية العالمية 2008، حيث عرف هذا الحل جدلا كبيرا ذلك ان هذه السياسة تم اعتمادها من طرف اقتصاديات متقدمة تمتلك انتاج حقيقي محقق، حيث قامت الحكومة الجزائرية بالتفكير في بدائل تشريعية للتخفيف من الاعباء على صندوق ضبط الموارد واحتياطات الصرف، فجاء اقتراح مشروع الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد والقرض والذي يسمح لبنك الجزائر وفق اليات معينة ومدد خمس سنوات من تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على اصدارات نقدية جديدة، والذي تم اعتماده رسميا كقانون تحت رقم 10/17 المؤرخ في 10/11/2017¹².

2.3 اسباب اعتماد الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي

تعود الاسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية اللجوء لسياسة التمويل غير التقليدي فيما ما يلي¹³ :

+ انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك في سنة 2015 و 2016 ، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 ، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017 ، مما أدى إلى انتعاش السوق البنينية للمصارف التي كانت راكدة في تلك الفترة.

استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش

التصدي للصدمة الخارجية.

- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعدادات الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن متوسط سعر البترول الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار و 44.28 دولار في 2016 مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر بـ 50 دولار في 2017 ، و 45 دولار في 2016 هذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر منذ 2014.

- سجلت الجزائر تراجع في عجز الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار

في 2016 إلى 14.3 مليار دولار في 2017 . وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وإنما لتقليص رخص الإستيراد خاصة منها رخص إستيراد السيارات.

- قدر عجز ميزانية الدولة بـ 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795

مليار دينار في 2017.

- بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من

أضعف العملات في إفريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو، حيث واحد أورو يساوي حوالي 140 دينار جزائري في السوق الرسمي مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة وحدة واحدة من اليورو إلى 220 دينار جزائري، هذا ما حتم على بنك الجزائر الى عدم اللجوء إلى حل تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من أجل تخطي الأزمة المالية، وقد تم اللجوء إلى ذلك سابقا لرفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، مع إثبات العديد من الدراسات فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة

3.3 مبادئ تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

لجأت الحكومة الجزائرية الى سياسة التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، و يظهر التعديل من خلال إدراج المادة 45 مكرر من الامر 11/03، والتي تنص "على أنه بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الاوراق النقدية من خلال رفع ما يعرف بلحد الادنى للإقراض بين الخزينة العمومية والبنك المركزي المقدر حاليا بـ 10%¹⁴. من أجل المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة ، تمويل الدين العمومي الداخلي ، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وحسب ما جاء في نص قانون 10/17 فتطبيق سياسة التمويل غير

التقليدي في الجزائر تقوم على الاسس والمبادئ التالية :

❖ سياسة استثنائية ومحددة بفترة 5 سنوات: ان هذه السياسة

جاءت كحلول مكملة من اجل التصحيح تحت شروط محددة وليس كحلول

أساسية من اجل الضبط¹⁵ ، نظرا لضغوط الازمة النفطية البترولية على

مداخل الدولة الجزائرية سنة 2014، حيث تم تحديد فترة اعتماد سياسة

التمويل الغير تقليدي بـ 5 سنوات الى ان يتم تدارك العجز في ميزانية الخزينة

العمومية مما يتطلب اصلاح جذريا للمنظومة الجبائية.

❖ شراء سندات الخزينة العمومية بطريقة مباشرة: قبل قانون

10/17 يقوم بنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية بقيمة محددة

بـ 10% من الايرادات العادية للدولة، وتتم عملية البيع والشراء من خلال

السوق بين البنوك. وبعد صدور قانون 10/17 اصبح بنك الجزائر يقوم بتمويل

الخزينة العمومية مباشرة بشراء السندات التي تصدرها اي لا تتم العملية من خلال السوق ما بين البنوك، علما ان قيمة السندات هي قيمة العجز التي تعاني منه الخزينة العمومية.

❖ سقف الاصدار النقدي: سقف اصدار النقود يتم وفق نظام

التغطية بفوائض الذهب النقدي والعملات الاجنبية (القيمة الكلية للفوائض لدى الدول المصدرة)، والبنك المركزي لا يقوم بتداولها محليا بل يحوله الى عملة وطنية اي يتم اصدار مقابل نقدي محلي للفوائض المحققة¹⁶، فقبل قانون 10/17 كانت الخزينة العمومية تطلب تسبيقات من بنك الجزائر لتغطية العجز في الميزانية العمومية في حالة تجاوز النفقات المستمره الايرادات المقتطعة عبر الزمن، وتم تحديد سقف الاصدارات النقدية بقيمة 10% من الايرادات العادية للدولة للسنة الماشية على ان يكون استحقاق هذه التسبيقات خلال 240 يوم، وبعد صدور قانون 10/17 تم التغيير ضمنيا في حدود الاصدارات النقدية من طرف بنك الجزائر لتمويل الخزينة العمومية، فسقف الاصدار اصبح غير محدد بقيمة معينة بل اصبح محدد بقيمة العجز في الخزينة العمومية .

حيث لا يوجد حتى الان حد معين للمبالغ التي سيتم اصدارها خلال المدد المعتمده في التمويل غير التقليدي، رغم تصريحات وزير المالية بان المبالغ لن تتعدى 2659 مليار دج، في ظل توقعات تناقص عجز الميزانية ليصل الى الصفر خلال سنة 2019¹⁷.

4. التحديات و الاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير

التقليدي في الجزائر.

ان تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر قد يصاحبه تحديات ومخاطر كبيره مما يستلزم اصلاحات هيكلية، ذلك ان تطبيق هذه السياسة يتطلب بنية اقتصادية ومالية، وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الازمة البترولية لسنة 2014.

1.4 التحديات المصاحبة لسياسة التمويل الغير التقليدي في

الجزائر: من بين اهم التحديات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر نذكر ما يلي:

- من بين الاقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي بعد الازمة البترولية لسنة 2014 ، ترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي للدعم الاجتماعي... الخ، مع الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر، والأکید أنه عارض تطبيق هذه السياسة النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبرائه لتسببها في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10 % مع فقدان استقلالية البنك المركزي وتداعيات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو اقتصادي يقدر بـ 1.5 % في 2018 ، هذا ما يبين نظرتة التشاؤمية لهذا النوع من التمويل مع أن الاستقلال المالي للدولة أهم من الاستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقاربة السيادية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الاقتصادية¹⁸ .

- ان الدول التي تبنت سياسة التمويل غير التقليدي كاليابان وبريطانيا وامريكا بها عملات صعبة قوية تستعمل في الصناديق السيادية ولها ما يقابل من انتاج وطني، ومع ذلك لم تسلم من الازمات خاصة ازمة الرهون العقارية، فحسب بعض الخبراء والمحللين الاقتصاديين في الجزائر فاعتمادها هذه السياسة من خلال القيام باصدارات جديدة سيؤدي الى توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية سيؤدي الى زياده الطلب على السلع مما يؤدي الى تضخم اسعار البضائع ومنه انهيار قيمة الدينار وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي، مما سينتج عنه ازمة لدى الافراد حيث تصبح كمية كبيرة من النقود لا توفر الا كمية قليلة من السلع والبضائع، ثم تنتقل الازمة الى المؤسسات بسبب التضخم فتعجز عن تحمل اعباء الاجور¹⁹ ، خاصة عند الرجوع لتصریحات الوزير الاول

عند حديثه عن تسديد الاجور لشهر جانفي 2018²⁰، مما يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة وتنتقل الازمة من اقتصادية الى اجتماعية.

- يؤكد محللون وخبراء ان السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية تنطوي على مخاطر كبيرة ويعيد الى الازهان سيناريو فنزويلا التي اعتمدت نفس القرارات وتواجه اليوم حالة افلاس ويعتقد المحللون ان هذا الخيار مرتبط اساسا برناسيات 2019 اي ان الحكومة ستسير الوضع بالمتاح الى غاية الموعد الرئاسي المقبل، وهو ما يؤكد مسؤول الابحاث في " ساكسوبنك " حيث يرى ان هذا الخيار يتعارض مع الفكر الاقتصادي وهو بمثابة هروب الى الامام ولن يعالج الوضع بل سيؤدي الزيادة في المعروض النقدي مما سيولد التضخم المفرط وانهيار قيمة العملة²¹.

2.4 الاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في

الجزائر

لتحقيق اهداف سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تم اعتماد مرسوم تنفيذي تضمن مجموعة من التدابير والاصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية وذلك من خلال اربع محاور²².

1.2.4 استعادة توازنات خزينة الدولة و من بين اهم الاصلاحات الت

تضمنها هذا المحور نذكر مايلي:

- تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنققات العمومية للدولة.
- عصرنة مجموعة الانظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية وذلك من خلال استكمال واصدار القانون العضوي خلال سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية.

- اعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طرق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية وادراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019.

-تحسين الايرادات الجبائية العادية من خلال التعجيل ببرامج انجاز مراكز الضرائب ومكافحة الغش الجبائي

- تعزيز الاحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز وذلك للتحكم في النفقات العمومية وترشيدها .

- اجراء احصاء وطني لمداخيل الاسر في 2018 تحضيراً لترشيد سياسة الاعانات العمومية والشروع تدريجياً في سنة 2019 في مقاربة جديدة في مجال الاعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الاسر.
- الترشيد المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد .

2.2.4 استعادة توازنات ميزان المدفوعات : والتي تتضمن ما يلي:

- ترشيد الواردات من السلع والخدمات من خلال عدة تدابير من بينها : اعطاء الاولوية للإنتاج المحلي للسلع والخدمات في سنة 2018 طبقاً لأحكام قانون الصفقات العمومية ومكافحة تضخيم الفواتير.

- ترقية الصادرات حتى المحروقات.

3.2.4 الاصلاحات الهيكلية-المالية : وتتضمن ما يلي:

- وضع اطار تشريعي سنة 2019 لسياسة جبائية محلية.

- تنويع العرض في مجال التمويل ودفع حركية سوق القرض خاصة من خلال تعميم وسائل الدفع العصرية.

4.2.4 الاصلاحات الهيكلية-الاقتصادية : والتي تشمل ما يلي:

- اعتماد اليات تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز اللامركزية واصلاح

سوق العمل وترشيد الانفاق العمومي في مجال الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية .

- عصنة القطاع الفلاحي لتحقيق هدف الامن الغذائي وترقية

الصادرات الفلاحية ومواصلة تنويع الاقتصاد وتفعيل النمو خارج المحروقات وتحسين مناخ العمال.

ان كل العمليات المدرجة في إطار تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي هي مدروسة ومتابعة من قبل لجنة على مستوى بنك الجزائر تضم إدارات من وزارة المالية و الهيئات ذات الصلة، والتي هي مكلفة كذلك بمباشرة الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية الأساسية لمراقبة هذا التمويل و إعادة التوازن الى الميزانية²³.

5. خلاصة:

من خلال هذه الدراسة تبين ان الجزائر عرفت تطورا في القوانين المتعاقبة الخاصة بالسياسات النقدية منذ الاستقلال واهمها من سنة 1990 الى سنة 2017. حيث تم اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر بعد الازمة البترولية لسنة 2014 من خلال تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 ، بشكل استثنائي ومدد خمس سنوات ، كحل مكمل و مصحح للوضع الاقتصادية وذلك بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الاوراق النقدية من خلال رفع ما يعرف بلحد الادنى للإقراض بين الخزينة العمومية والبنك المركزي المقدر حاليا بـ10%، وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة.

ومن خلال ما تم عرضه يمكن استخلاص النتائج التالية :

- ان سياسة التمويل الغير تقليدي في الجزائر تقوم على فكرة الاصدارات الجديدة ولكن دون مقابل وهي سياسة استثنائية ومدد خمسة سنوات اي انها عبارة عن حلول مكمل وليست اساسية.
- يقوم بنك الجزائر من خلال هذه السياسة بشراء سندات الخزينة العمومية مباشرة دون المرور على السوق م بين البنوك و تكون التغطية بمقدار

العجز في الخزينة اي بدون شرط سقف الاصدار المعتمد قبل قانون 10/17
والمحدد بـ 10% من الايرادات العادية للسنة الماضية.

- ان الفرق الجوهرى بين برامج التيسير الكمي التي تبنتها مختلف
اقتصاديات العالم لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 وبين برامج التمويل غير
التقليدى التي تبنتها الجزائر هو أن التيسير الكمي ظهر نتيجة عدم فعالية
أدوات السياسة النقدية التقليدية في تحفيز النشاط الاقتصادي لأن الأسواق
المالية كانت في مصيده للسيولة، وبالتالي كانت معدلات الفائدة الاسمية في
مستويات منخفضة، بينما الآلية تختلف في الجزائر حيث تم اللجوء إلى التيسير
الكمي لضمان تمويل غير تقليدي لتغطية عجز الخزينة العمومية ولهذا سميت
بسياسة التمويل غير التقليدي ، حيث جاءت لمواجهة تداعيات الازمة البترولية
وانخفاض أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة، وليس لعدم فعالية
أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير
بين البنية التحتية المصرفية والاقتصادية بين تلك الدول والجزائر .

تم اعتماد لجان ومحللون لمتابعة سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر من
خلال اعتماد اصلاحات هيكلية اقتصادية ومالية.

- من بين اهم التحديات التي ستواجه الاقتصاد الجزائري من تبني هذه
السياسة حسب صندوق النقد الدولي و المحللون والخبراء الاقتصاديون هو
الزيادة في المعروض النقدي والذي سيصاحبه تضخم مفرط وبطالة كبيرة،
بالاضافة الى طبيعة البنية الاقتصادية للدولة الجزائرية، ومن بين اهم
الاقتراحات والتوصيات التي يمكن ان نقدمها من خلال هذه الدراسة عاده
النظر من طرف الحكومة الجزائرية في الحلول التي تم تقديمها باعتماد سياسة
التمويل الغير تقليدي ، والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي مما يتطلب وجود
بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من التضخم ولا يصبح دوره يقتصر على
خلق او اصدار النقود وضخها في الاقتصاد.

6. الاحالات والمراجع:

- ¹: عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2003، ص90.
- ²: خالد الوصفي الوزني، الاقتصاد الكلي، طبعة 1، دار وائل للنشر، دون ذكر بلد النشر، 2000، ص ص 305،306،307.
- ³: مفتاح صالح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم الأهداف الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص 257،258،259.
- ⁴: بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص ص58-60.
- ⁵: Mark Gertler and Peter Karadi ,Model Of Unconventional Monetary Policy, NY University, April 2010, p02.
- ⁶: محمد كمال خليل الجمزوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المصارف، الاسكندرية، 1997، ص100.
- ⁷: Takatoshi Ito, Zero Interest Rate Policy (ZIRP) And Quantitative (QE), Macroeconomic Stability And Financial Regulation : Key Issues For G20 , Edited By: Xavier Freixas And Richard Portes, March 2009, pp67-74.
- ⁸: صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية : الادوات والاهداف، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد04، جامعة الجزائر3، 2013، ص64.
- ⁹: مطاوي عبد القادر، راشدي فتيحة، سياسة التيسير الكمي كاسلوب حديث لادارة السياسة النقدية في ظل الازمات - تجربة كل من اليابان والو.م.ا، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2016، ص13.
- ¹⁰: عن التمويل غير التقليدي، الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع: 16/01/2019 الساعة 13:15
- <http://www.babalweb.net>
- ¹¹: نوفل سمايلي، فضيلة بوطور، فاعلية ادوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الاوروبي في مواجهة ازمة الديون السيادية الاوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44، جامعة العراق، 2015، ص. 320.
- ¹²: حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض .. هل الامر يتعلق بالتيسير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميله، جوان 2018، ص 215.
- ¹³: العشي وليد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة احمد دراية، العدد 06، الجزائر، جوان 2018، ص 259.

¹⁴ :متندى رؤساء المؤسسات ، معارض الصحافة، الحكومة تتجاهل المخاطر وتلجا للخر الحلول (الخبر). الجزائر ،سبتمبر2017، ص 9.

¹⁵ : عن التمويل غير التقليدي، الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019 /01/16 الساعة :16:30

<http://www.babalweb.net>

¹⁶ :الظاهر لطرش: تقنيات البنوك، الطبعة07. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 44.

¹⁷ : حمزة رملي، مرجع سابق، ص222.

¹⁸ : العشي وليد ،مرجع سابق ، ص 260.

¹⁹ : عبد الرزاق مقري، التمويل غير التقليدي: حقيقته وخلفياته ومآلته، الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع:

2019 /01/16 الساعة :16:10

<http://hmsalgeria.net>

²⁰ : حمزة رملي،مرجع سابق، ص 233.

²¹ : متندى رؤساء المؤسسات ، معارض الصحافة، خبير اقتصادي: اجراءات الحكومة ..بداية الطريق نحو

الافلاس والانهايار الاقتصادي (TSAعربي)، الجزائر ،سبتمبر2017، ص 9.

²² : مرسوم تنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي، الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019 /01/16

الساعة :16:00

<http://www.eco-algeria.com>

²³ : الخزينة العمومية : إمكانية عدم اللجوء الى التمويل غير التقليدي <https://www.radioalgerie.dz> للاذاعة الجزائرية/أج، الموقع

الالكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019 /01/16 الساعة :16:00

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20181030/153779.html>

التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائري

Unconventional financing is a good mechanism to cope with the crisis or a serious threat to the Algerian economy

د. بطاهر بختة¹

جامعة مستغانم - البريد الإلكتروني: bakhta_48@hotmail.fr Tunisia

تاريخ الاستلام: 2019/03/08 - تاريخ القبول: 2019/03/20 - تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

تناولت دراستنا التعريف بالتمويل بصفة عامة، ومن ثم التركيز على التمويل غير التقليدي الذي أصبح إجراء لا بد من القيام به، فقد بات من المواضيع حديث الساعة، حيث اعتبر إجراء جد استرجالي في الحكومة الجزائرية، نظرا لعدم القيام بدراسات كافية حوله لتمكن من تطبيقه بطريقة فعالة تعود بالفائدة على البلد ككل وليس إجراء لسد العجز في الموازنة العامة.

وفي ضوء التحديات الخارجية التي صاحبت التمويل غير التقليدي والخوف من وقع المديونية الخانقة التي تعرضت لها الدولة فيما سبق والتي جعلت اقتصادها دائما في تبعية ومهيمنة عليه من طرف الأجانب أي يصبح مسيرة بأيدي خارجية لا يمكن التحكم فيها أبدا. وهذا ما قد يؤدي إلى عودة الاستعمار بطريقة غير مباشرة وبصبغة جديدة إلى بلدها.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التمويل غير التقليدي، طبع النقود، سندات الخزينة، البنك المركزي.

تصنيفات JEL : , ...

المؤلف المرسل: بطاهر بختة، البريد الإلكتروني: bakhta_48@hotmail.fr

Abstract :

Our study examined the definition of finance in general, and therefore the focus on non-traditional funding, which has become a necessary measure. It has become a subject of the current time. It is considered a very important procedure in the Algerian government. To benefit the country as a whole and not a measure to fill the budget deficit.

In view of the external challenges associated with unconventional funding and the fear of the stifling indebtedness suffered by the state in the past, which has always made its economy dependent on and dominated by foreigners, it becomes an uncontrollable external march. This could lead to the return of colonialism in an indirect and new way to her country.

Keywords: Finance, Non-traditional Financing, Money Printing, Treasury Bonds, Central Bank.

Jel Classification Codes: ..., ..., ...

1 - مقدمة:

تزداد المشكلات الاقتصادية تعقيدا ويتعمق أثره في الدول والمجتمعات وذلك توامنا مع تطور الاقتصاد العالمي وتزايد وانتشار مظاهر العولمة وتواطى الأسواق وانتشار المنافسة بين الدول والمؤسسات ولا سيما متعددة الجنسيات معها، وأيضا مشاكل التمويل المصاحبة لانخفاض أسعار النفط التي باتت شغل العديد من دول الأوبك.

حيث إن اثر تلك المشكلات من التمويل ظهرت أولا في القطاع المالي والنقدي إذ تقع على عاتق البنوك المركزية مهمة إدارة السياسة النقدية بأساليب متجددة ومبتكرة، وذلك في ضوء عجز الأساليب التقليدية عن مجابهة مشكلات متجددة بعوامل متغيرة. وفي هذا السياق ظهرت مشكلة التمويل غير التقليدي الذي وجب تطبيقه على اقتصاديات الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط وكانت الجزائر احدهم. فقد لجأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق هذا النوع من التمويل في وقت رفض الكثير من الاقتصاديين لهذا النوع، لأنه يجب أن تصاحبه

آليات وبرامج يجب أن تكون مدروسة بدقة حتى لا تحدث مضاعفات أخرى لا يمكن السيطرة عليها، ويصبح من الصعب التحكم فيها كارتفاع معدلات التضخم والتي باتت خطرا مهددا لأمن اقتصاد الوطني واقتصاد العالمي ككل. وعليه يمكن طرح التساؤل الجوهرى: " هل التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة أزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائري؟"

الأسئلة الفرعية:

- ما ماهية التمويل ؟

- ماهي آليات تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر؟

- ماهي الحلول الواجب تطبيقها للتقليل من مخاطر التمويل غير التقليدي

في الجزائر؟

الفرضيات:

- التمويل غير التقليدي يسهم في تطور الاقتصادي للوطن.

- التمويل غير التقليدي يعتبر ضرورة ملحة لمواجهة الأزمة الحالية التي

تواجه اقتصاد الجزائر.

المنهج المستخدم: اعتمدنا في هذا البحث على المنهجي الوصفي والتحليلي

نتلاؤمهما مع معطيات دراستنا ومزجنا معهما منهج دراسة حالة وذلك لتركيزنا

على حالة الجزائر لاعتباره نموذجا لتطبيق التمويل غير التقليدي في حالة بين

موافق ومعارض لهذا الإجراء.

هيكل الدراسة: قسمنا دراستنا على ثلاث محاور، حيث ركزنا في المحور الأول على

التمويل بصفة عامة، أما في المحو الثاني على آليات تطبيق التمويل غير التقليدي

في الجزائر، أما في المحور الثالث ركزنا على الحلول الواجب تطبيقها للتقليل من

مخاطر التمويل غير التقليدي في الجزائر.

2. ماهية التمويل

إن التمويل يعتبر من الطرق الواجبة عند تعرض إلى ضائقة مالية يكون

من الصعب تجاوزها سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة ككل.

فالتتمويل قد يكون ذاتيا أو خارجيا وذلك حسب الحاجة و قدره على تلبية حاجات.

1.2 مفهوم التمويل واهم عوامله الواجب اخذها في الحساب

1.1.2 مفهوم التمويل

تعريف التمويل: "على انه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية." (يوسف حسن، 2012، ص210).

2.1.2 العوامل الواجب أخذها في الحساب لإقرار أي من مصادر التمويل

يمكن اللجوء إليها

يجب الأخذ في الحساب العوامل الآتية عند مقارنة البدائل التمويلية لاختيار المصدر التمويلي المناسب: (حنفي، 2001، ص493-494)

- التكاليف الخاصة بكل مصدر؛
- مستوى هامش الربح لكل مصدر بالمقارنة بتكلفته الخاصة بالقروض أو الأسهم الممتازة؛
- مستوى المديونية بالمقارنة بالحد الأقصى المقبول؛
- تأثير المصدر التمويلي على الشركة؛
- درجة فقدان الرقابة؛
- الأخذ في الحساب الفائض النقدي لكل بديل؛
- درجة الاستقرار في المبيعات و الأرباح؛
- القيود أو الشروط المفروضة في حالة القروض.
- يلاحظ مما سبق انه ينبغي على الشركة تفضيل التمويل عن طريق حقوق الملكية لعدة أسباب؛
- انه يترتب على ذلك تخفيض نسبة المديونية وبذلك يقوي أو يرفع معدل تغطية الأعباء الثابتة؛
- انه يترتب على ذلك زيادة قيمة حقوق الملكية وبالتالي قيمة الشركة؛

- استخدام هذا المصدر في التمويل يؤدي إلى تخفيض تكلفة الأموال مما ينعكس اثر ذلك في تخفيض تكلفة معدل الرفع المالي.

2.2 أشكال التمويل

يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدة جوانب أهمها :

1.2.2 أشكال التمويل من حيث المدة:

وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى: (معراج، 2013، ص17)

- تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

- تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

- تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

2.2.2 أشكال التمويل من حيث المصدر الحصول عليه

وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

- تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف

الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

- تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

3.2.2 أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله

وينتج عن هذا التصنيف مايلي:

- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب عنها خلق إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.

(معراج، 2001، ص18-19)

3.2 مصادر التمويل

وتتمثل هذه المصادر فيمايلي: (احمد جبر، 2017، ص31-36)

1.3.2 مصادر التمويل الداخلية:

تتمثل هذه المصادر فيمايلي:

- الإيرادات العامة: تحصل الدول على إيراداتها المالية من خلال ما تملكه من ثروات طبيعية من الموارد الطبيعية، أو ما تحققه المنشآت والمشروعات الإنتاجية التابعة للقطاع العام من أرباح، أو قد تحصل على تلك الإيرادات من خلال ما تباعه من ممتلكات وعقارات تعود ملكيتها للدولة، أو ما تحصل عليه كرسوم وضرائب على المعاملات.

- الإصدار النقدي الجديد: تلجأ الدولة إلى هذا النوع من التمويل عندما تواجه زيادته في نفقاتها العامة لا تستطيع أن تحصل عليها من إيرادات العامة والخاصة، ويستخدم هذا النوع من التمويل في سد النقص الحاصل في النفقات العامة، إلا أنه سلاح ذو حدين إذ يساعد الدولة على فك ضائقتها المالية أو يولد لها تضخم.

- الادخار: يعد الادخار من مصادر التمويل المحلية المهمة ويتطلب ذلك زيادته في المدخرات الوطنية مع وجود نظام مالي وائتماني متطور، يمكن المستثمر من الحصول على الأموال بسهولة بعيدا عن الروتين والتعقيدات الإدارية التي تفرض خصوصيا في الدول النامية.

- الصندوق السيادي: تعد الصناديق السيادية تمكن من خلالها الدول وضع جزء من الأموال وتجميعها بمرور الوقت لإطفاء ديونها، أو استخدامها في تعويض الاندثار التي تحصل من جراء العمليات الإنتاجية أو التقادم التكنولوجي، كما يمكن أن يستخدم الصندوق السيادي في تمويل مشروعات البنية التحتية إذا ما توافرت الأموال اللازمة خاصة في الدول النفطية.

2.3.2 مصادر التمويل الخارجية:

وتتمثل فيما يلي:

- القروض الخارجية: تلجأ الدول إلى القروض الخارجية كم أجل تمويل نفقاتها العامة غير الاعتيادية بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية أو تمويل مشاريعها الاستثمارية.

- المساعدات والمعونات الخارجية: تعد المساعدات من الدول المتقدمة إلى الدول الفقيرة من أهم المصادر التمويلية وبخاصة في الدول النامية منخفضة الدخل والتي قد لا يتاح لها الاقتراض على وفق الشروط السائدة في الأسواق العالمية ولا تسمح ظروفها السياسية والاقتصادية للمؤسسات المالية والدولية على تقديم القروض التجارية لها كما لا تسمح ظروفها أيضا على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

- التمويل على وفق نظام البوت (B.O.T): يعد نظام البوت نظاما استثماريا للمشاريع الحكومية وبخاصة مشاريع البنية التحتية، والتي تمول وتنفذ عن طريق القطاع الخاص سواء كان محليا أم أجنبيا إذ يتم ذلك على ثلاث مراحل متتالية بناء (Build)، تشغيل (Operate)، تحويل (Transfer)، وتقوم إحدى الحكومات بمنح شركة معينة أو مجموعة من الشركات والموولين تابعة لقطاع الخاص ومدد محدود من الزمن.

3. التمويل غير التقليدي لمواجهة الأزمة الاقتصادية الجزائرية

يعتبر التمويل غير التقليدي خطوة صعبة يمر بها الاقتصاد الوطني، حيث أنه يبقى الخيار الوحيد الذي يجب أن تعتمد عليه الدولة. لذلك يجب على الحكومة أن تكون رشيدة في نفقاتها وان تحاول لا تبذر أموالها في مشاريع ليس لها أهمية اقتصادية أو ليس لها مردودية كبيرة على الإيرادات العامة للاقتصاد ككل.

1.3 أسباب اللجوء وإقرار التمويل غير التقليدي

التمويل غير التقليدي في برنامج الحكومة يعني الاعتماد على التمويل من خلال طباعة أوراق نقدية، أو ما يسمى بالإصدار النقدي دون تغطية، وفي الدول التي تمتلك أنظمة مالية قوية لا تطبع النقود إلا بقدر ما يقابلها من احتياطي الذهب، أو بحسب قوة الاقتصاد، وما يقابلها من إنتاج فعلي للسلع والخدمات في البلاد، أو احتياطي النقد الأجنبي. (ناصر سليمان، 2017)

1.1.3 أسباب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي

وهناك عدة أسباب لهذا التمويل نذكر من بينها: (فاطمة شمنتل، 2018)

- التقهقر الرهيب في أسعار النفط (المورد الأول في تمويل الاقتصاد الجزائري، وان كان عرف بعض الارتفاع تبعا لحدوث إعصار أرما؛
- ارتفاع نسبة التضخم؛
- تراجع مداخلي صندوق الاستثمار؛
- عدم تحصيل ما يسمى اصطلاحا في لغة الاقتصاد بالمال العائم في السوق السوداء والذي يعد بالملايير؛
- هشاشة قاعدته الاستثمارات الأجنبية وتفضيل مستثمرين الذهاب إلى دول لا تعمل بقاعدته 49-51%؛
- تزايد انخفاض قيمة العملة الوطنية (فمثلا عندما يفتح قطاع الخدمات بكل رافده وفي شتى أبعاده كما هو الشأن بالنسبة للسياحة يحدث طلب على الدينار الجزائري وترتفع قيمته.

2.1.3 إقرار عملية التمويل غير التقليدي في الجزائر

قررت الحكومة وبأمر من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة اعتماد التمويل غير التقليدي للاقتصاد الوطني في إطار التعديل الجديد الذي سيتضمنه قانون القرض والنقد المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء مؤخرا، الخيار بالنسبة لأصحاب القرار يعد استراتيجيا لأنه يأتي في ظرف استثنائي تميزه أزمة اقتصادية ومالية حادة، حيث أنه يمتد على مدار 5 سنوات سيعمل فيها بنك الجزائر على تمويل الخزينة العمومية بطريقة مباشرة بعيدا عن الوسطاء الماليين وهذا ما سيسمح بدعم الاقتصاد الوطني لاجتناب تكرار سيناريو الاستدانة الخارجية والعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يسمح بخلق الثروة بعيدا عن ريع المحروقات.

وخلال مجلس الوزراء الذي عقد في جوان الفارط كان رئيس الجمهورية الذي سجل حدة الأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط قد أمر الحكومة باستبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وترقية اللجوء إلى تمويل

غير تقليدي داخلي. ويدخل مشروع القانون الذي درسه مجلس الوزراء اليوم في هذا الإطار إذ

سيسمح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة لتمكينها من تمويل العجز في ميزانية الدولة وتمويل الديون العمومية الداخلية وكذا منح موارد للصندوق الوطني للاستثمار. وسيرافق هذا النمط من التمويل الاستثنائي الذي سيتم إرساؤه لمدة خمس سنوات تطبيق برنامج إصلاحات هيكلية اقتصادية ومالية تهدف إلى إعادة توازن المالية العمومية وتوازن ميزان المدفوعات. وتم اعتماد التمويل غير التقليدي من قبل بعض الدول المتقدمة على غرار اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على سبيل المثال لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على تنميتها. وستلجأ الجزائر مؤقتا إلى هذا النمط من التمويل بعد تصديها لمدة ثلاث سنوات لآثار أزمة مالية حادة ناجمة عن انهيار كبير لأسعار المحروقات. وبهذه الطريقة سيتفادى بلدنا توقف مسار تنميته الاقتصادية والاجتماعية كما ستكون له مدّة انتقالية بغية استكمال إصلاحاته الاقتصادية والمالية.

وعمليا فإن بنك الجزائر سيكون بموجب القانون الجديد قادر على شراء وصلات من الخزينة العمومية في المرحلة الأولى وبطريقة مباشرة دون أي وسيط بنكي أو مالي في السوق ليقوم بنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية بطريقة مباشرة ويأخذ التمويل غير التقليدي عدّة أشكال وفقا لأولويات البنوك المركزية لكل بلد لضمان استقرار الأسواق المالية وبعث القرض وعندما تقوم البنوك المركزية بتوسيع شروط التدخل يتعلق الأمر هنا بتسهيل نوعي يسمح للبنوك المركزية بإقراض أكبر عدد من البنوك التجارية على المدى الطويل بالعملة الصعبة وقبول فئات جديدة من الضمانات وبإمكان البنوك المركزية أيضا القيام بتسهيل كمي، حيث تقوم باقتناء بشكل مكثف للسندات في الأسواق المالية لاسيما سندات الخزينة. (عزيز الطواهر، 2017)

2.3 مصادر و أدوات التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية الجزائرية

تتعلق هذه الأداة بتعديل ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمني حيث تمت صياغته ضمن مادة واحدة لا تؤثر في مضمون بقية أحكام الأمر المتعلق بقانون القرض والنقد.

ويرخص مشروع هذا القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية وخلال فترة خمس سنوات للقيام بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي والسماح للخرينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي.

وستستخدم هذه الآلية في تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي لاسيما سندات القرض الوطني للنمو لسنة 2016 وسندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء الدين البنكي لشركة سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة شركة سوناطراك تعويضا عن فوارق أسعار الوقود المستورد والمياه المحلاة. وسيتم توجيه هذه الأداة لمرافقة برنامج إصلاحات اقتصادية وموازناتية هيكلية ستكفل عند نهاية فترة تطبيقها باستعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية (توازن خزينة الدولة وميزان المدفوعات) وذلك بفضل ترشيد النفقات العمومية وتحسين مستوى المداخيل الجبائية. (وكالة انباء الجزائرية،

<http://ar.aps.dz/economie>

وبشكل عام، ووفق هذا التعديل يمكن للخرينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، إضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود (التقليدية) التي كان يحددها قانون النقد والقرض، وهي كالآتي:

- 1- فيما سبق (تقليديا)، وفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية. فمثلا لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار في عام 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات لعام 2016. والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 343.5 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية. ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للاثمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي؛
- 2- فيما سبق (تقليديا)، لا يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق؛
- 3- فيما سبق (تقليديا)، كان البنك المركزي لا يكتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصاديا يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء سندات الخزينة نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها أصول ذات جودة أقل. ولكن وفي ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدد قروضها. ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني؛

4- وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد. ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص بنك الجزائر من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

وللإشارة اللجوء للتمويل غير التقليدي للخزينة العمومية ليس بدعة جزائرية، فقلد لجأت الكثير من الدول إلى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت آثاره جد إيجابية على أداء سياساتها العامة، كمثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا في عام 2007، واليابان منذ تسعينيات القرن الماضي. ولكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف الهائل بين البنى التحتية الاقتصادية والمالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري. (جوادي، 2017)

3.3 الإجراءات التي يجب اتخاذها في ظل التمويل غير التقليدي

هناك مجموعة من الإجراءات يجب أخذها في الحسبان بعد اعتماد على التمويل غير التقليدي هي:

1.3.3 تحكم في النفقات وتحسين التحصيل وتسيير أملاك الدولة

يتمحور مسعى الحكومة في جانبه المتعلق بإعادة التوازنات للمالية العمومية في ثلاث محاور رئيسية، تشمل التحكم في النفقات العمومية وتحسين عملية تحصيل الموارد الجبائية العادية وكذا تحسين تسيير أملاك الدولة. وتؤكد وثيقة مشروع المخطط على مواصلة الحكومة مسعى إعادة توازن ميزانية الدولة من خلال الاعتماد على خارطة الطريق التي صادق عليها مجلس الوزراء جويلية 2016، والتي تضمنت عدداً من إصلاحات، تخص إصلاح الإدارة الجبائية لتحسين التحصيلات وإرساء الجبائية المحلية وتسيير يمتد على سنوات لميزانية الدولة وعقلنة النفقات العمومية من خلال التقليل إلى أدنى حد في نفقات

التسيير، فضلا عن إصلاح سياسة الدعم العمومي. في هذا الإطار، يشير مخطط الحكومة إلى أنه بهدف إعادة توازن الميزانية ومواجهة الصعوبات التي تواجهها، سيتم اللجوء الاستثنائي لمرحلة انتقالية، حددت مدتها بـ 5 سنوات للتمويل غير التقليدي، لاسيما التمويل المباشر للخزينة من طرف بنك الجزائر بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.3.3 توجيه التمويل غير التقليدي حصريا لميزانية الاستثمار

وسيوجه الإجراء الاستثنائي المتعلق بالتمويل غير التقليدي، طبقا لوثيقة المخطط، بشكل حصري نحو ميزانية الاستثمار للدولة «وليس نحو نفقات التسيير»، حيث سيسمح هذا التوجه إلى الاستجابة بشكل عقلاني لحاجيات التنمية البشرية ولإنجاز المنشآت ومرافقة التطور والتنمية، وفقا لنفس المصدر. كما يرمي هذا الإجراء الذي سيتم تبنيه في إطار مشروع القانون المعدل لقانون النقد والقرض الذي صادق عليه مجلس الوزراء الأخير، إلى السماح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة، وذلك بغرض تمكين الخزينة من مواجهة العجز في ميزانية الدولة وتحويل بعض ديونها لدى بنوك أو مؤسسات عمومية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار لكي يتسنى له الإسهام في التنمية الاقتصادية. وكان رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أكد في تعقيبه على هذا المشروع بأن التمويل غير التقليدي سيسمح لبلدنا بتفادي توقف مسار تنميته، مشيرا إلى أن «اللجوء بكل سيادة إلى التمويل الداخلي غير التقليدي يهدف إلى تفادي تراجع النمو الذي قد يكون خطيرا ليس فقط اقتصاديا بل اجتماعيا أيضا». كما يتطلب التحكم في النفقات العمومية عصرنة تسيير الميزانية من أجل التوصل إلى برمجة تمتد على عدة سنوات ومواصلة عقلنة نفقات التسيير للدولة لتغطيتها الجباية العادية فقط. وسيتم تطبيق هذين المسعنين (التمويل غير التقليدي والتحكم في النفقات العمومية) من إبعاد خطر أي انفلات تضخمي، حسب وثيقة المخطط.

3.3.3 عقلنة الدعم العمومي وتنويع الخدمات البنكية

وستعتمد الحكومة أيضا ضمن مسعاها الرامي للتحكم في نفقات الميزانية على عقلنة النفقات العمومية المتعلقة بالدعم لصالح الشعب، حيث يشير مخططها في هذا الصدد إلى أن هذه العقلنة تتوقف فيما يخص الدعم المباشر على «تحضير جيد للملف المتعلق بها متبوعة بتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ثم مع البرلمان». كما ستعمل الحكومة على تحسين تحصيل الجباية العادية من خلال عصرنة الإدارة الجبائية وتطوير الجباية المحلية ووضع إجراءات جديدة تسمح للإدارة الجبائية بتحصيل أسرع لمستحقاتها، خلال عمليات التصحيح الضريبي، فضلا عن تطوير نظام الرصد ومعاينة المحتالين.

أما فيما يتعلق بمحور تحسين تسيير أملاك الدولة، فهو يتعلق أساسا بجعل استكمال عمليات مسح الأراضي وعصرنة إدارة أملاك الدولة من أولويات الحكومة، الرامية إلى تطوير عائدات الدولة وتسهيل الصفقات العقارية للمواطنين وكذا حصول المتعاملين على العقار.

من جهتها، تشمل العمليات المقررة في إطار إصلاح وعصرنة المنظومة البنكية تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يُوَظَر هذا النشاط، ومواصلة عصرنة أنظمة الدفع وتعزيز الأنظمة المعلوماتية للبنوك وتخفيض أجال دراسة ملفات القروض من خلال تطبيق لامركزية اتخاذ القرار وتطوير سوق القرض. (يومية المساء، www.el-massa.com/dz)

4. الحلول الواجب تطبيقها لتقليل من مخاطر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري

إن التمويل غير التقليدي ليس مؤمنا بما فيه الكفاية لذا سيصاحب ه بعض المخاطر التي يمكن التحكم فيها إن وجدت إستراتيجية جيدة لتطبيقه، فهو خيار جيد للحكومات المتقدمة التي تعرف كيفية الصحيحة لتطبيقه، كما انه عامل لها ثر كبير على اقتصاديات العالمية.

1.4 التمويل غير التقليدي ليس الحل الأفضل للجزائر

انتقد صندوق النقد الدولي، بشدة لجوء الحكومة الجزائرية إلى التمويل غير التقليدي كحل لسد العجز في الخزينة العمومية، وأكد على أن التجارب العالمية أثبتت أن هذا الحل لم يكن على الإطلاق الخيار المناسب والأفضل، نظرا إلى تأثيراته الكبيرة على احتياطات البنك المركزي وارتفاع معدلات التضخم. وقال مسؤول قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد الدولي (FMI) جهاد أزغور أن الجزائر أقدمت على اتخاذ جملة تدابير بعد تراجع أسعار النفط ما ساهم في تقليص العجز، واعتبر أن ما قامت به الجزائر كان أمرا جيدا ساهم في تراجع العجز في ميزانية الدولة.

وأوضح جهاد أزغور أن الجزائر تكيفت سريعا في الإطار الجديد لأسعار وأسواق النفط العالمية، وأدى ذلك حسبه إلى تحسن في أوضاع الميزانية العامة والحساب الجاري.

وعرج مسؤول قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد الدولي على قضية التمويل غير التقليدي الذي أقرته الحكومة، واعتبره خطرا على احتياطات البنك المركزي (بنك الجزائر) واستقلاليتها وأيضا مساهمته في ارتفاع معدلات التضخم.

وفي هذا الإطار، قال تمويل العجز بالاعتماد على تمويل من المصرف المركزي... التجارب الأخرى عبر العالم أثبتت أن عملية تمويل العجوزات من قبل المصرف المركزي ليست هي الحل الأفضل نظرا إلى تأثيرها على احتياطات البنك المركزي (السيولة النقدية) ونظرا لتأثيرها على التضخم (ارتفاع معدلات التضخم).

وأكد، جهاد أزغور، في رده على سؤال للشروق دائما أن هناك آليات أخرى كان بإمكان الحكومة الجزائرية اللجوء إليها لتمويل سد العجز، وهي آليات (لم يذكرها) أفضل وانعكاساتها أقل وتساهم في المحافظة على استقلالية البنك المركزي والتحكم في معدلات التضخم.

وفي تعليقه على الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر بعد صدمة النفطية، قال مسؤول (FMI)، إن الحكومة وبعد تراجع أسعار النفط قامت بمجموعة إجراءات ما ساهم في تقليص العجز، معتبرا أن ما تم اتخاذه من إجراءات كان جيدا وساهم حسبه في تراجع العجز في ميزانية الدولة . (حسان حويشة، 2018)

2.4 مخاطر التمويل الداخلي غير التقليدي لما يطبق في الجزائر

وأخيرا لحسن الحظ الجزائريين وجدت الحكومة مخرجا يبدو سحريا لتمويل العجز في الميزانية و مواصلة الإنفاق على البرامج المختلفة. لقد وجدت طريقة جديدة لتمويل الخزينة العمومية وسمتها طريقة “التمويلات الداخلية غير تقليدية” وتقول أنها ستلجأ إليها بصفة استثنائية و انتقالية لمدة 5 سنوات فقط. وتقول الحكومة أنها لم تخترع هذه الطريقة من عندها فالحكومة الأمريكية سبقت وأن لجأت إلى هذا النوع من التمويل لميزانيتها لمواجهة أزمة 2008 التي مكنتها من تضاوي انهيار الاقتصاد. ولكن في هذا النوع من التمويل توجد بعض المخاطر والتي تتمثل فيمايلي: (راجعى، 2017)

1.2.4 التمويل الداخلي غير التقليدي يخلق الدين الحكومي

كأي شركة خاصة، تجمع الحكومة إيرادات تستخدمها في الإنفاق ومثلما تمر الشركات الخاصة بفترات تزداد فيها النفقات عن الإيرادات، تشهد الحكومة فترات مشابهة. فقد تود الحكومة أن تنفق على البرامج الاجتماعية للإسكان أو الصحة أو التعليم وغيرها نقودا أكثر مما تجمعها من الضرائب وعندما تنفق الحكومة أكثر مما تجمع من ضرائب، فإنها تواجه عجز الميزانية. يقيس عجز الميزانية الفرق بين النفقات والإيرادات خلال فترة زمنية محددة. فعجز الميزانية في عام 2017 مثلا يبين الفرق بين إيرادات هذا العام ونفقاته. ولمواجهة العجز في الميزانية تلجأ الحكومة إلى الاقتراض ويتشكل هكذا الدين الحكومي.

وفي الولايات المتحدة بلغ إجمالي الدين الحكومي لما وصل ترامب للسلطة 20 تريليونات دولار (20 ألف مليار دولار) وكان أوباما خلال عهده احدث 9 تريليونات دولار (9000 مليار دولار) كديون حكومية جديدة أي أن الرئيس أوباما ترك الولايات المتحدة و بها ديون داخلية إضافية تسبب فيها هو من خلال برامج الإنفاق وصلت 9 تريليونات دولار. الخزينة الأمريكية هي الذراع المالية للحكومة الفيدرالية، تجمع الخزينة الضرائب وتنفق النقود. وعندما لا تكفي أموال الضرائب تلجأ الحكومة الفيدرالية إلى اقتراض أموال من المقرضين من القطاع الخاص عن طريق بيعهم سندات خزانة (قروض سنديّة) وهي أوراق مقوأة يحصل من يشتريها من الخزانة الأمريكية على فوائد إضافة إلى القرض الأصلي بعد مدّة محددة.

عندما تقترض الحكومة أموالا من المقرضين ببيعهم سندات حكومية تكون ملزمة بدفع فائده لهم. ومع زيادة عجز الموازنة تزداد أيضا خدمة الديون على الحكومة. وإذا انخفضت معدلات الفائدة ستكون الحكومة مرتاحة و إذا ارتفعت معدلات الفائدة ستكون الحكومة في وضعية صعبة. وفي الولايات المتحدة الناس دائما يعبرون عن سخطهم من ضخامة مبلغ الدين الحكومي لان مدفوعات الفائدة تمثل أكبر أوجه الإنفاق الحكومي التي لا تترك وراءها سوى القليل من المال لتمويل برامج الحكومة الأخرى.

2.2.4 خطر التضخم الناتج عن التمويل الداخلي غير التقليدي

قالت الحكومة الجزائرية أنها ستلجأ للتمويل الجديد بصفة استثنائية ولمدّة 5 سنوات لأنها تدرك مخاطر التضخم الذي ينتج من طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية ومواصلة الإنفاق على الشعب حيث سترتفع الأسعار و تنخفض القدرة الشرائية للمواطن و المستثمرون الوطنيون أو الأجانب الذين سيقترضون الحكومة الجزائرية في المستقبل من خلال شراء السندات الحكومية (القروض السنديّة) سينتبهون لمسألة التضخم وارتفاع الأسعار وسيصرون على أن تكون

الفوائد عالية على تلك السندات لأنهم يعرفون أن القدرة الشرائية للدينار ستخفض تدريجيا.

فعندما ترغب الحكومة الجزائرية في المستقبل في إنفاق مبالغ طائلة من المال لتمويل حرب لا قدر الله - لا يمكنها أن تجمع من الضرائب إلا مبلغا محدودا. بعدها يمكن أن تجمع قدر آخر عن طريق الاقتراض. وعندها، إن كانت لا تزال راغبة في إنفاق مزيد من النقود، فإنها ستلجأ إلى طبع نقود جديدة. نفترض أن الحكومة تريد إنفاق 6 ملايين دولار في حين أن إيراداتها الضريبية هي 2 مليار دولار فقط. تستطيع الحكومة اقتراض 4 مليار دولار الباقية ببيع سندات الخزينة. لكن قد يشعر المستثمرون بالقلق إزاء ضخامة المبلغ، وربما يطالبون بمعدل أعلى كثيرا من المعتاد. علاوة على ذلك، قد يعترض الجمهور على مثل هذا العجز الهائل (كجزء من إجمالي الموازنة) ويصرّون على أن تخفض الحكومة نفقاتها. وفي ظل هذا المأزق قد تقترض الحكومة مليار دولار فقط، ثم تلجأ إلى سك نقود جديدة بقيمة 3 ملايين دولار كي تتمكن من تغطية نفقاتها. وهنا تستغل الحكومة وضعها بوصفها المحتكر الأوحيد لمنظومة النقد لتطبع نقودا جديدة. وكل ما تحتاج إليه الحكومة هو طباعة البنك المركزي نقودا جديدة و إقراضها لوزارة المالية التي تنفقها فيما بعد على برامجها المختلفة.

3.2.4 ايجابيات وسلبيات التي تنجم عن طبع النقود

إن طباعة نقود دون أن يكون لها غطاء يؤدي إلى نتيجة أساسية واحدة، هي ارتفاع الأسعار، حيث يزيد المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات، هذه هي النتيجة الأساسية.

ولكن يوجد آثار سلبية أخرى على الاقتصاد ككل قد تؤدي إلى انهيار العملة كلية ومن ثم انهيار الاقتصاد ككل، وفقدان الناس ثقتهم في العملة. وهذا يؤدي إلى إحداث موجة من التشاؤم تؤدي إلى أن يقوم الناس بالتخلص مما لديهم من هذه العملة وشراء عملات أجنبية، والذي يؤدي إلى مزيد من انخفاض قيمتها، وفي النهاية يؤدي إلى انهيار قيمتها ومن ثم انهيار الاقتصاد ككل.

ومن جهة أخرى، فإن طباعة المزيد من النقود قد يكون أحد أدوات السياسة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد والحث على زيادة الإنتاج. وتستخدم هذه الأداة فقط عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو وليس في ركود. حيث تكون النقود بمثابة دماء جديد تُضخ في شرايين الاقتصاد القومي مما تؤدي إلى انتعاشه. حيث في هذه الحالة، يؤدي طباعة المزيد من النقود إلى خفض الأسعار، ومن ثم إقبال أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في هذا البلد لرخص أسعاره، فيزيد الإنتاج تبعاً لذلك. وبزيادة الإنتاج يزيد المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى .

ومن نافلة القول، واستكمالاً للموضوع، فإن الغطاء للعملة لا يعني بالضرورة غطاء من المعادن النفيسة فقط كما كان متبع في الماضي، ولكن يعني أيضا غطاء من زيادة الإنتاج. (عبد الحكيم، <https://www.bayt.com/en/specialties>)

3.4 البدائل المقترحة لتفادي مخاطر التمويل غير التقليدي

- إن الحل اليوم يكون في فتح العديد من الملفات الاقتصادية العالقة، وبعث إصلاحات عميقة في مفاصل الاقتصاد الوطني من خلال : (هارون، 2017)
- توحيد الرؤية الاقتصادية ببعث وزاره اقتصاد توجه السياسة الاقتصادية مجال التجارة، الصناعة والمناجم، الفلاحة والطاقة؛
 - الاهتمام بقطاع الفلاحة والاعتماد على الحلول العلمية لزيادة إنتاجية الأراضي الجزائرية التي تعتبر الخصب على مستوى البحر الأبيض المتوسط؛
 - تقليل القيود على دخول رؤوس الأموال من الخارج، خاصة بالنسبة للمهاجرين الذين يعانون لإدخال أموالهم؛
 - مراجعة السياسات القطاعية خاصة القطاعات المستهلكة للأموال، كقطاع السكن والأشغال العمومية؛
 - عقلنة استعمال الاحتياطي النقدي الذي يبقى أمل الجزائريين في المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى للجزائر خلال السنتين القادمتين، والذي إن استمرت وتيرة استغلاله كما هي عليه، سيتدنى إلى أقل من 50 مليار دولار مع

نهاية السنة؛

- إعادة النظر في النظام المصرفي الجزائري الذي يعاني من الثقل والبطء وغياب الديناميكية الناتجة عن النمط التقليدي الذي يسير به، وغياب التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال الدفع الإلكتروني؛

- الإبقاء على قاعدته 49-51 في القطاعات الإستراتيجية فقط، والتخلي عنها في باقي المجالات لفتح السوق الوطنية على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة؛

- إعادة ضبط دور الدولة وتحويلها تدريجيا لدولة ضابطة مراقبة للسوق، والتحكم في السوق غير المنظم، لأجل استرجاع ما يفوق 50 مليار دولار المتواجدة خارج الجهاز المصرفي، والتي سيتسبب توجيهها إلى سوق العملة غير المنظم إلى انهيار تاريخي للعملة؛

- تقديم دراسات محلية على مستوى الولايات والبلديات من أجل تحديد الحاجات التنموية ومحاولة توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية محلية مستدامة، ومنح البلديات الحق في التفاوض حول الاستثمارات الصغيرة التي لا تتجاوز 1 مليار دينار؛

- محاربة الفساد الإداري وترقية الخدمات الإلكترونية لمحاربة البيروقراطية التي جمدت الاستثمار على مستوى الولايات؛

تملك الجزائر اليوم مساحة مناوره محدود اقتصاديا قد لا تتجاوز سنتين، فإما أن نستغل هذه الفرصة ونغتنمها بشكل حقيقي من خلال إرادة سياسية حقيقية، نترجم من خلال خطة اقتصادية متكاملة، تنظم الاقتصاد الوطني وتعيد ترتيب أوراقه، أو نتحمل تبعات انهيار الاقتصاد الوطني في أفق 2020.

5. خاتمة

يبقى التمويل غير التقليدي إجراء لا بد من تطبيقه في ظل الحكومة الحالية، وباعتماد على آراء العديد من الاقتصاديين المؤيدين والمعارضين، يجب العمل على التمويل غير التقليدي مع مصاحبه بمجموعة من الإجراءات التي تساعد على تطبيقه بفعالية لتقليل من انعكاساته على الاقتصاد ككل .

ولكي نفهم جيدا سهولة وخطوره التمويل غير التقليدي فانه يجب أن نعرف أن الحكومة عن طريق الخزينة تقترض من البنك المركزي بتسهيلات وقرتبيات تقريبا بطريقة عائلية و كأن الحكومة شخص يقترض من العائلة حيث يكون هناك اتفاق عائلي على معدل الفائدة وتسهيلات مثل ابن العائلة الذي تفوق نفقاته ما يحصل عليه من راتب شهري فيلجأ لأبيه ليقرضه بمعدل متفق عليه مريح و دائما يستمر أبوه في إعطاءك هدايا في الأعياد فعندها يستمر الابن في الإنفاق بلا حساب وهكذا يتصرف في دول المتقدمة و ربما سيتصرفون في الجزائر بنفس الطريقة في المستقبل. وعليه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- التمويل يعد الطريقة الوحيدة لتخلص من الضائقة المالية في أي دولة كانت؛
- غياب استراتيجيات المساعدة على تطبيق الجيد للتمويل غير التقليدي في الجزائر؛
- الحاجة إلى الدعم المالي من اجل ضبط النفقات العامة وفقا لإيرادات المحصلة؛
- غياب الإجراءات التي تساعد على تقليل من مخاطر التمويل غير التقليدي كارتفاع حجم الدين العام الداخلي؛
- إعطاء الأولوية للبرامج التنموية والاستثمارات التي يمكن أن تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

أهم التوصيات:

- مواصلة عملية إدخال الموارد المالية في القنوات البنكية الرسمية؛
- تجميع كل الموارد المالية الممكنة عبر مواصلة الصيغ المتاحة في السوق المالية، سواء من خلال البورصة أو من خلال القرض المسقوذي الوطني؛
- الاهتمام بالمنتجات البنكية التي ينبغي إطلاقها في إطار مسار إصلاح النظام البنكي والمصرفي؛
- مواصلة عمليات رقمنة الاقتصاد الوطني بكل فروعها، مع تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ودعم الاستثمار المباشر؛
- العمل على وضع برامج لإعادة الهيكلة وتنويع لاقتصاد الوطني لتحريره من تبعية للخارج.

6. المصادر والمراجع

أ- الكتب:

- 1 - يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.
- 2 - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 3 - معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التاجيري - المفاهيم والأسس ط1، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2013.

ب- اليوميات والجرائد والمجلات

- 4 - ناصر سليمان، طباعة أوراق النقد في الجزائر بين حل الأزمة المالية وتعقدها يومية خليجون اولاين، 16 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح: 12 مارس 2018، الموقع الإلكتروني: <http://alkhaleejonline.net/articles>

- 5 - فاطمة شمنتل، التمويل غير التقليدي للاقتصاد - اللجوء إلى البنك المركزي آخر الحلول و مخاطره كبيرة، يومية الجمهورية، 17 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح : 22 مارس 2018، الموقع الالكتروني : WWW.ELDJOURMHOURLA.DZ
- 6 - عزيز الطواهر، الجزائر تلجأ إلى التمويل غير التقليدي لمواجهة الأزمة الاقتصادية يومية صوت الأحرار، 09 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح : 12 مارس 2018، الموقع الالكتروني : <http://www.sawtalahrar.net>
- 7 - التمويل غير التقليدي - لجنة للمتابعة والمراقبة ست نصب على مستوى وزارة المائي وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الالكتروني: <http://ar.aps.dz/economie>
- 8 - نور الدين جوداي، مصادر "التمويل غير التقليدي" للخرينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي، يومية التحرير، 13 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح 20 مارس 2018، الموقع الالكتروني: <http://www.altahrironline.com/ara/articles/271591>
- 9 - إصلاح مالي وبنكي وجبائي ولجوء استثنائي للتمويل غير التقليدي يومية المساء، 10 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح: 12 مارس 2018، الموقع الالكتروني: www.el-massa.com/dz
- 10 - حسان حويشة، التمويل غير التقليدي ليس الحل الأفضل والتجارب عبر العالم أثبتت ذلك، يومية الشروق، نوفمبر 2017، تاريخ التصفح 15 مارس 2018، الموقع الالكتروني: <https://www.echoroukonline.com>
- 11 - مصطفى راجعي، مخاطر التمويل الداخلي غير التقليدي لما يطبق في الجزائر يومية أقلام الجزائر 24، 11 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح: 15 فيفري 2018، الموقع الالكتروني: <http://aljazair24.com/articles/44825.html>
- 12 - عبد الحكيم، ماهي المشاكل الاقتصادية التي ستنتج عنها في حالة ان تم طباعة عملة للدولة دون وجود غطاء كافي للمقدار المالي الذي سيتم طباعته الموقع الالكتروني: <https://www.bayt.com/en/specialties/q/84586>
- 13 - عمر هارون، هل يكفي طبع النقود للخروج من الأزمة الاقتصادية يومية الحوار، 10 أكتوبر 2017، تاريخ التصفح: 22 فيفري 2018، الموقع الالكتروني: <http://elhiwardz.com/contributions>

أهمية محاسبة تكاليف التلوث البيئي في تحقيق تنمية بيئية مستدامة

The importance of accounting for environmental pollution costs in achieving sustainable environmental development.

الدكتور: اسماعين جوامع

smain.djouamaa@univ-biskra.dz

جامعة محمد خيضر بسكرة

خواري سميرة

samira.khaouari@univ-biskra.dz

جامعة محمد خيضر بسكرة

سليمان نصيرة

nasira.slimane@univ-biskra.dz

جامعة محمد خيضر بسكرة

تاريخ الاستلام: 2019/03/17 - تاريخ القبول: 2019/03/20 - تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

تقف المؤسسات الاقتصادية ، كما الدول في العالم أجمع أمام تحدي تحقيق بيئة نظيفة وسليمة لصالح كل الأجيال وهذه المؤسسات تواجه مفارقة بين رغبتها في تحقيق أعلى عائد لإستثماراتها الإقتصادية ، وبين التخلي عن جزء من هذه العوائد لصالح إنفاقها على حماية مصالح البيئة من التلوث الذي تسببه مصانعها .

لهذا سوف يكلف هذا التلوث هذه المؤسسات مبالغ تراها كبيرة وقد لا ترغب في

إنفاقها من أجل هذا المحيط .

المؤلف المرسل: د اسماعين جوامع البريد الالكتروني: smain.djouamaa@univ-biskra.dz

من هنا تأتي فكرة محاسبة التكاليف البيئية، وأساليب تحميلها لدورات أخرى، ومدى قدرة المؤسسات على تقاسمها مع السلطات العمومية ممثلة في الضرائب .

في هذا السياق سوف تكون إشكالية موضوعنا كيف تساعد محاسبة تكاليف التلوث في تحقيق تنمية بيئية مستدامة ؟ وهل مؤسساتنا قادرة على تبني هذه المحاسبة ؟

الكلمات المفتاحية : محاسبة تكاليف التلوث ، التنمية المستدامة ، التنمية البيئية ، السياسات العمومية

تصنيفات JEL : Q56 ، Q01 ، M41

Abstract :

Firms, as well as countries around the world, face the challenge of achieving a clean and safe environment for the future generations. These firms are torn between their desire to achieve the highest revenue on their economic investments, or to abandon a part of these revenues to be spent on protecting the environment from the pollution caused by their factories.

This pollution will cost these firms large amounts of money that they may not want to spend on the environment.

Consequently, the idea of environmental costs accounting, the methods of loading them for other years, and the ability of firms to share them with the public authorities represented in taxes.

In this context, the problematic of our research is how will pollution cost accounting contribute to sustainable environmental development? Are our firms capable of adopting this type of accountability?

Keywords: pollution cost accounting, sustainable development, environmental development, public policies.

Q56 ، Q01 ، Jel Classification Codes: M41

1. مقدمة:

إن التنمية المستدامة تستدعي إعادة النظر ليس فقط في مفهوم التنمية ولكن كذلك في مفهوم البيئة التي يجب أن تعتبر، كل غير قابل للتجزئ تترتب عنه تغييرات في نوعية العلاقات التي يقيمها الإنسان مع البيئة ومع مواردها. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لم تبلغ بعد المستوى المطلوب التي من شأنها أن تضمن للسكان ظروف عيش لائقة تجعل منهم مواطنين مساهمين بكيفية فعالة في تحقيق هذه التنمية.

لقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة وخاصة في دول الشمال إلى مفهوم " التنمية المستدامة التي لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل: المياه والنظف والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، وخاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة. في نفس الوقت تمنع التنمية المستدامة تحميل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية(التنمية المستدامة).

مما سبق إستلزم ظهور مفهوم محاسبة التكاليف البيئية والتلوث بشكل ما، الذي تتسبب فيه أغلب الشركات بشكل واضح وكبير أو بشكل محدود لكن تراكمي، وأصبحت الشركات في بعض الأحيان مرغمة عن الإفصاح عن تكاليف التلوث التي تحدثها أو أحيان قليلة راغبة في هذا التصرف، وتوالت القوانين التي تصب في هذا المنهج بعد دق ناقوس الخطر في العالم أجمع، وأصبح مهما جدا المعالجة المحاسبية لهذه العملية سواء مخصصات تحدها الشركة لشراء معدات أو تقنيات الحفاظ عن البيئة أو ضرائب ورسوم تتحملها نتاج هذا النشاط أو إعانات وطنية أو حتى دولية لتخفيف عبأ التلوث البيئي.

1. 2. الإشكالية: في الجزائر كما في كل الدول النامية ليس هناك ذلك الاهتمام

بالحاسبة البيئية، وليس هناك إدراك للتكاليف البيئية التي يجب أن تتحملها الوحدات الاقتصادية عند ممارسة نشاطها الربحي، وأردنا هنا في هذه الورقة أن نطرح إشكالية من شقين الأولى: ما أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحقيق تنمية بيئية مستدامة؟ وهذا الشق يهتم بتشريح مختلف أجزاء التكاليف التي تتحملها المؤسسة بيئياً وتأثيرها على التنمية البيئية المستدامة وأما الشق الثاني وهو كيف يجب معالجة هذه التكاليف محاسبياً؟ وكيف يتم تحميلها؟

1. 3. أهمية الموضوع:

لا تولى أغلب الشركات أهمية كبيرة لموضوع محاسبة نشاطها البيئي ومدى كلفته ولذا نجد من المهم أن نحدد الأهمية المرجوة من هذه الورقة كما يلي:

- 1- معرفة مختلف المفاهيم المرتبطة بمحاسبة تكاليف التلوث وكذا أبعاد التنمية البيئية المستدامة.
- 2- توضيح أهمية الإفصاح والقياس لهذه التكاليف بالنسبة للشركات والدول.
- 3- تحديد أشكال المعالجة المحاسبية المناسبة لمصاريف وأعباء التلوث البيئي.
- 4- زيادة التوعية بأهمية المسؤولية البيئية للشركات وكذا توجيه الشركات من طرف الدول والجماعات الضاغطة بتحمل هذه الشركات لمسؤولياتها المختلفة.

1. 4. أهداف الموضوع:

لهذه الورقة مجموعة من الأهداف نود التأكيد عليها وهي:

- 1- تبيان مختلف العمليات المحاسبية التي تعنى بموضوع محاسبة التكاليف البيئية.
- 2- تحديد الإجراءات واجبة الإتباع من طرف المؤسسة بخصوص تحديد التكاليف البيئية التي يجب تحملها وكذا الإفصاح عنها.
- 3- تبيان طريقة تحميل التكاليف البيئية للتكلفة الإجمالية للمنتج.

1.5. الدراسات السابقة:

- 1 عبد الهادي منصور الدوسري(الدوسري، 2011)، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية(رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة جامعة الشرق الأوسط

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتم جمع بيانات الدراسة الميدانية من خلال استبيان وزع على العاملين في مكاتب وأقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي.

وتوصلت الدراسة إلى:

وجود أثر لقرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بالتكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وجود أثر لإلتزام الإدارة العليا بالمعايير البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

إيلاء التكاليف البيئية الأهمية التي تستحقها لدورها الفاعل والمهم في تحسين مخرجات جودة المعلومات المحاسبية

قيام الشركات بتطبيق المحاسبية البيئية بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تمارسه

أن تزيد الشركات من حرصها على القيام بإجراءات تبويب التكاليف البيئية

2 -مهاوات لعبيدي،(لعبيدي، 2015) القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر

هدفت الدراسة إلى القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي وتم التأكد من ذلك من خلال دراسة ميدانية لمجموعة من مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر بالإضافة إلى أطراف آخرين تهمهم هذه القوائم متمثلين في المحاسبين و محافظي الحسابات والمؤسسات المالية والضرائب حيث بلغ حجم العينة 163 مستجوبا، وتم تجميع البيانات بالاعتماد على قوائم الاستقصاء، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية وذلك بغرض اختبار العلاقات بين متغيرات البحث. وقد أوضحت نتائج البحث من خلال التحليل الاحصائي عند اختبار الفرضيات مايلي:

وجود أثر للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين وتطوير الأداء البيئي للمؤسسات

الصناعية. وبالرغم من تأثير القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف في القوائم المالية على تحسين الأداء البيئي إلا أن معظم المؤسسات ترفض تطبيقه وذلك بسبب عدم وجود قوانين صارمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي تجبر المؤسسات على تطبيق عملية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية.

2: ظهور فكرة التنمية المستدامة

استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة بالتنمية المستدامة والبيئة ومحاربة الكوارث الطبيعية التي للإنسان دخل في تكونها وذلك بين عام 1972 و عام 2002، الأول عقد في استوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في

ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية،

والثالث انعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة . تغير الأسماء يعبر عن تطور فهم العالم لهذا المجال واستيعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويوتر ويتأثر به ويمارس نشاطات الحياة. في عام 1972 صدر تقرير حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل ، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة

(المزارع، المراعي، الغابات، مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل.

وانصبت تعريفات اقتصادية على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدته الأصول المادية ونحسنها". (tanmoust).

وتعتبر رئيس وزراء النرويج Gro Harlem Bruntland أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك"، للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية (الكفري، 2011).

2.1. التحليل الاقتصادي للتنمية المستدامة

تعني التنمية المستدامة أن نكون منصفين مع الأجيال القادمة، التي سوف تخلفنا في هذا الكوكب، بمعنى أن يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيذاً من

الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه. لا أن يستنفذ كل خيارات الأجيال السابقة ويعبث بها ولا يترك إلا الخراب للأجيال القادمة. ويتضمن ذلك تحقيق عدد أهداف أهمها:

(1) الاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة (ماء و نطف وغاز وموارد حية طبيعية). بمعنى آخر، حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة، حيث أنه لا توجد بدائل صناعية لكثير من الأصول البيئية.

(2) مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

(3) الاقتصار على استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة.

أما لتحديد الكمية التي ينبغي على هذا الجيل استخدامها في رفايته من كل شكل من أشكال رأس المال (الثروات البيئية والبشرية والرأسمالية) فإن ذلك يعتمد على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية وتحديد سعر لها. وهنا تكمن الصعوبة في تسعير الأنظمة البيئية.

يقول تقرير الموارد الطبيعية إن القاسم المشترك لهذه سواء التعريفات الاقتصادية أو البيئية أو الإنسانية وحتى التقنية هي أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب' (<http://www.sonelgaz.dz>)

أولاً : ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

ثانياً : ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

ثالثاً : أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن - الصحة - مستوى البيئة - أوضاع المرأة - الديمقراطية - حقوق الإنسان).

رابعاً : أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة

3 . مفاهيم حول محاسبة تكاليف التلوث البيئي .

ترتبط محاسبة التكاليف بمجموعة مهمة من المفاهيم التي تميزها عن بقية المحاسبات، ولا يمكن فصل أي منها على حدة أو بسهولة ومن هذه المفاهيم نجد:

3 .1. تعريف تكاليف التلوث البيئي:

هي تلك النفقات التي تتحملها المنشأة أو المنظمة نتيجة أنشطة تؤثر على جودة البيئة، ويمكن تصنيفها كمايلي:(السيد، محاسبة تكاليف التلوث البيئي، ص 266 ، 2014)

1. **تكاليف أنشطة المنع** : وهي التكاليف الناتجة عن كافة الأنشطة التي تقوم بها المنشأة بغرض خفض أو إزالة الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى آثار بيئية سلبية في المستقبل، وتنحصر هذه التكاليف في تكلفة إعادة تصميم العمليات الإنتاجية، بحيث لا يتم استخدام مواد خام سامة أو ضارة بالبيئة وبحيث لا ينتج عن العملية الإنتاجية أي مخلفات غازية أو سائلة أو صلبة ضارة بالبيئة لتوفير الأمان البيئي المنشود.

2. **تكاليف أنشطة الحصر والقياس** وهي التكاليف الناتجة عن الأنشطة التي تزاولها المنشأة بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية وتضم الأنشطة التالية :

- أنشطة متابعة مستويات التلوث في المواد المستخدمة داخل المنشأة.
- أنشطة متابعة مستويات التلوث في المخلفات الناتجة عن التشغيل .
- أنشطة متابعة عمليات المراجعة البيئية .
- أنشطة متابعة العلاقة بين المنشأة والأجهزة البيئية المختلفة .

3. **تكاليف أنشطة الرقابة**: وهي التكاليف الناتجة عن الأنشطة التي تزاولها المنشأة بغرض الرقابة والتحكم في كافة مصادر التلوث بالمنشأة وتضم الأنشطة التالية :

- أنشطة استخدام مواد صديقة للبيئة ، أنشطة استخدام طرق إنتاجية صديقة للبيئة.....

➤ يتم تحميل تكاليف التلوث البيئي لتكلفة الإنتاج كما يلي:

أولاً: حساب تكلفة إنتاج المنتجات :

المبلغ	المنتج		البيان
	P-U	Q	
xx	-	-	تكلفة الإنتاج الجاري لأول المدّة
xx	xx	xx	تكلفة المواد المستعملة
xx	xx	xx	اليد العاملة المباشرة
xx	xx	xx	الأعباء غير المباشرة
(xx)	-	-	تكلفة الإنتاج الجاري لآخر المدّة
xx	xx	xx	تكلفة الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مصادر عدّة

ثانياً : إضافة تكاليف التلوث البيئي إلى التكلفة النهائية للمنتج :

المبلغ	المنتج		البيان
	P-U	Q	
xx	xx	xx	تكلفة الإنتاج
xx	xx	xx	+ مجموع التكاليف التي تتحملها لحماية البيئة
xx	xx	xx	إستخدام مواد غير ملوثة وغير مضرّة بالبيئة
xx	xx	xx	إستبدال مصادر الطاقة بأنواع أخرى أقل تلوثاً
xx	xx	xx	رواتب وأجور ومصاريف العاملين (ألبسة ، أقنعة ، أجهزة معدّات)
xx	xx	xx	تكلفة الإنتاج بعد إضافة تكاليف التلوث البيئي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مصادر عدّة

أ. القياس المحاسبي لتكاليف التلوث البيئي:

لقد كانت تكاليف التلوث البيئي تعتبر تكاليف غير قابلة للقياس وذلك بسبب الصعوبات التي كان يواجهها المحاسبون في عملية القياس كنقص المعلومات وتعدد مصادر التلوث، ولكن نظرا للتكاليف الضخمة التي كانت تنفقها المؤسسات من أجل الحد أو التقليل من الانبعاث الضارة التي يخلفها نشاطها، أصبح هناك ضرورة لإيجاد طرق محاسبية لقياس هذه التكاليف. وعرفت التكاليف البيئية على أنها تحديد وقياس تكاليف الأنشطة واللوازم البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف محاولة تحقيق الآثار البيئية السلبية للأنظمة والأنشطة. (الشعباني، 1998)

1. صعوبات القياس المحاسبي لتكاليف التلوث البيئي:

لقد كانت المؤسسات تخفي المصاريف التي تنفقها لإزالة أو للحد من التلوث البيئي ضمن التكاليف غير المباشرة، وذلك راجع إلى المشاكل التي تواجهها من حيث قياس وتحليل تكاليف التلوث البيئي، هذا ما جعل المؤسسات تهتم فقط بالجانب المالي النقدي وتهمل الجوانب الاجتماعية.

ويمكن تلخيص صعوبات قياس تكاليف التلوث البيئي في مايلي: (السيد، ص 99).

- صعوبة تحديد طبيعة الأنشطة البيئية المراد قياسها؛
- صعوبة تحديد قيم نقدية للأنشطة البيئية؛
- صعوبة تحديد نطاق الأنشطة البيئية التي تقوم بها المؤسسة؛
- صعوبة تحديد منافع الأنشطة البيئية؛
- صعوبة حصر مصادر التلوث البيئي التي ينتج عنها مواد سامة، مما يثير صعوبة في القياس فبعضها يعبر عنه في شكل وحدات والبعض في صورة كمية والبعض الآخر في صورة وصفية؛

- صعوبة قياس وتحليل تكاليف التلوث البيئي ومسببات حدوث التكلفة وأثرها الإجمالي على التكاليف التي تتحملها المؤسسة والمجتمع؛
- صعوبة تحديد الآثار بعيدة المدى للتلوث البيئي على العاملين والبيئة والمجتمع.

كل هذا يدفع المحاسب إلى تجاهل هذه التكاليف ويكتفي بالإفصاح الوصفي عنها بموجب ملاحظات تظهر بالقوائم المالية. إلا أن هذه المبررات ليست كافة لتجاهل مثل هذه الالتزامات خاصة وأنها في تزايد مستمر وبشكل سريع فكان إلزاما على المحاسب في المؤسسة القيام لعملية القياس لهذه التكاليف، ومع تطور مفهوم القياس المحاسبي أصبح هناك إمكانية لتطبيق المقاييس الكمية على الأنشطة غير الملموسة في المؤسسة والتي من ضمنها تكاليف التلوث البيئي.

تحدد مشكلة التلوث البيئي محاسبيا في قياس تكاليف التلوث وضرورة اعتبار هذه التكاليف جزءا من تكاليف النشاط الاقتصادي المسبب للتلوث. لأن المبالغ التي تنفقها المؤسسة لمعالجة ما تخلفه عملية الإنتاج أو ما تتركه من مخلفات ضارّة في البيئة كتكاليف جمع مخلفات الإنتاج أو تعقيم موقع العمل أو ما تدفعه إلى الجهات المختصة كمساهمة تطوعية أو إلزامية بموجب القوانين والتشريعات السائدة في الدولة، فإنها في الواقع تعتبر وفق نظرية المحاسبة جزءا من تكاليف المؤسسة باعتبار أن هذه المصروفات تهدف إلى تحقيق خدمة اجتماعية تتمثل بحماية البيئة التي تعمل المؤسسة في محيطها. (خلف، محاسبة تكاليف التلوث، ص 54، 2009)

ولقياس تكاليف الحد من التلوث البيئي نقسم هذه التكاليف إلى: (دراوسي،

2013)

- أ. التكاليف التي تنفق مباشرة من قبل المؤسسة في مجال الحد من التلوث وتعتبر جميع التكاليف التي أنفقت في إزالة النفايات الضارة بالبيئة في فترة محاسبية معينة من التكاليف الايرادية التي تحمل على حساب أرباح وخسائر الفترة خصما على إيرادات نفس الفترة باعتبار أن هذه التكاليف قد أنفقت في سبيل تقديم خدمة للغيرهم أبناء المجتمع عموما وتدخل مثل هذه المصروفات في نطاق مفهوم العائد الاجتماعي.
- ب. التكاليف التي تدفع من قبل المؤسسة للجهات الرسمية المختصة في مجال الحد من التلوث.

2. أساليب القياس المحاسبي لتكاليف التلوث البيئي

هناك من يرى أن أساليب القياس المحاسبي الكمي لتكاليف التلوث البيئي تتضمن مايلي:

- قياس التكاليف المباشرة للأضرار البيئية؛
 - قياس التكاليف غير المباشرة للأضرار البيئية.
- أ. **التكاليف المباشرة للأضرار البيئية** تتضمن حصر حالات الأمراض الناتجة عن التلوث البيئي وكذا تكاليف علاجها بالإضافة إلى مصاريف تعويضات حالات العجز والوفاة.
- ب. **التكاليف غير المباشرة للأضرار البيئية** تتضمن مايلي: (السيد، ص 100).

- قياس تكلفة انخفاض الطاقة الإنتاجية والبشرية لعنصر العمل، أي القيمة الإنتاجية المفقودة وقسمت إلى ثلاث أنواع:
- عودة العامل للعمل دون أن تتأثر إنتاجيته؛
- عودة العامل للعمل مع انخفاض إنتاجيته؛
- إحالة العامل للتقاعد نتيجة العجز الكلي.

- قياس تكاليف الأضرار البيئية المادية (غير البشرية)، مثل الأضرار التي تلحق بالمحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية، والمباني والمنشآت وكذا الخسائر الاقتصادية للفاقد والتالف.

أما "بدوي" فيرى أن القياس يتم على ثلاثة مستويات: (بدوي، 2012، صفحة 158)

- المستوى الأول حصر الأنشطة البيئية : قياس العمليات البيئية التي يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي.
- المستوى الثاني المعلومات الكمية : قياس العمليات البيئية التي لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي، ويتوفر لقياسها مقاييس كمية غير نقدية.
- المستوى الثالث المعلومات الوصفية: تعبر بصورة إنشائية عن تأثيراتها للعمليات البيئية التي لا يمكن قياس تأثيراتها بمقاييس كمية.

|| أساليب الإفصاح المحاسبي البيئي

إن القيام بالإفصاح البيئي للالتزامات والتكاليف الناتجة عن تلوث البيئة أو المحافظة عليها أصبح أمراً ضرورياً نتيجة اهتمام كل الأطراف ذات العلاقة بما فيها الدولة والمجتمع بمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في الحد من التلوث البيئي الذي تسببه. لذا بات لزاماً على المؤسسة تقديم شروحات وإيضاحات خاصة بالالتزامات والتكاليف التي تفتقها في سبيل الحفاظ على البيئة من التلوث البيئي الذي يتسبب فيه نشاطها.

^١ الدوافع التي قد تدفع بعض المؤسسات المحاسبية للإفصاح عن المعلومات البيئية، ومن أهمها (porter, 1995):

1. إتاحة الفرصة للمؤسسة لتحسين صورتها داخل المجتمع الذي تزاوّل نشاطها من داخله؛

2. إتاحة الفرصة لبناء علاقات أفضل بين المؤسسة وفئات المجتمع المختلفة مثل الجهات الحكومية وحملة الأسهم والعاملين بالمؤسسة والعملاء والموردين والموولين ومجموعات الضغط والتي تعتبر ذات تأثير قوي وبالذات في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة؛
 3. الاستعداد لتطبيق الأنظمة والقوانين البيئية التي ستتطلب الإفصاح عن المعلومات البيئية والمتوقع أن تكون ملزمة لجميع الشركات؛
 4. استخدام الإفصاح كوسيلة لإعلام المجتمع ككل أن المؤسسة تقوم بالإفصاح التطوعي عن المعلومات البيئية؛
 5. استخدام الإفصاح كوسيلة للوصول إلى، والمحافظة على موقع تنافسي متقدم في مجال نشاط المؤسسة؛
 6. يساعد الإفصاح عن الأنشطة البيئية مستخدمي المعلومات على اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء فضلاً عن تطوير البحوث والدراسات في مجال سلامة البيئة؛
 7. محاولة كسب رضا وقناعة المستهلكين بما تطرحه المؤسسة من سلع وخدمات في السوق أن تساعد على الوفاء بمسؤولياتها تجاه المجتمع وتجاه الأجيال المقبلة (لأن استخدام الموارد وتلوث البيئة يمكن أن تؤثر على الأجيال القادمة وبالإضافة إلى ذلك، قد تعمل أيضاً على تعزيز المساءلة الشركة لمساهميها.
- ب يمكن تقسيم أساليب الإفصاح المحاسبي البيئي إلى ثلاث مجالات على النحو التالي: (السالم، 2008)

1. الإفصاح في صورة تقارير بيئية مستقلة : بمعنى أن تكون هناك

تقارير مستقلة عن الإفصاح البيئي، وقد تكون هذه التقارير وصفية وقد يكون بعضها مخصصا لعرض التكاليف البيئية فيما يخص بعضها الآخر لعرض المنافع.

الجدول رقم (01): تقرير تكلفة الأضرار البيئية

جزئي	كلي	البيان
		<u>أ. تكلفة الأضرار المادية</u>
XX		- تلف الأصول الثابتة
XX		- فقدان طاقة إنتاجية
XX		- فقدان ثروة حيوانية أو سمكية
XX		- تلف محاصيل
XX		...إلخ
	XXX	إجمالي تكلفة الأضرار المادية
		<u>ب. تكلفة الأضرار البشرية:</u>
XX		- تكاليف العلاج الطبي
XX		- تكاليف طاقة مفقودة في فترة العلاج
XX		- تكاليف الوفاة المبكرة
	XXX	إجمالي تكلفة الأضرار البشرية
		<u>ج. تكلفة المخلفات البيئية:</u>
XX		- غرامات
XX		- تعويضات
	XXX	إجمالي تكلفة المخلفات البيئية
	XXXX	إجمالي تكلفة الأضرار البيئية

المصدر: عبد الخالق طارق فتحي، الإطار العلمي للمحاسبة البيئية دراسة تطبيقية اختبارية على القطاع الصناعي رسالة دكتوراه في العلوم المالية والحاسبية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص 162.

واقترح "بدوي" قائمة مالية للتقرير والإفصاح عن الأنشطة البيئية ضمن توفير المعلومات المناسبة والملائمة لكافة الأطراف الخارجية المستفيد من التقارير البيئية.

الجدول رقم (02) تقرير الأداء البيئي متعدد الأبعاد عن السنة المنتهية في

N / 12/31

الانحرافات	المستويات الفعلية	المستويات القياسية	وحدة القياس	العناصر المؤثرة على نوعية البيئة الطبيعية
				<u>عناصر مسببة لتلوث الهواء:</u>
			مجم/م ³	أول أكسيد الكربون
			مجم/م ³	ثاني أكسيد الكربون
			ديسيل	الضوضاء
		
				<u>عناصر مسببة لتلوث المياه:</u>
			جزء/ مليون	درجة الحرارة
			جزء/ مليون	الأكسجين الحيوي
		
				<u>عناصر مسببة لتلوث التربة:</u>
			جزء/ مليون	أملاح ذائبة
			جزء/ مليون	الكبريتيدات
		

المصدر: محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 292.

2. الإفصاح ضمن القوائم المالية التقليدية حيث يكون الإفصاح عن

المعلومات البيئية مبوبة في تقرير واحد من خلال القوائم المالية وملحقاتها التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة.

- قائمة الدخل: إن قائمة الدخل بشكلها الحالي لا تظهر مدى وفاء المؤسسة بمسؤوليتها البيئية، فإنه يمكن إعادة تصنيف القائمة بالشكل الذي يظهر كل من الأداء الاقتصادي والأداء البيئي، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (03): قائمة الدخل الاقتصادي والبيئي

جزئي	كلي	البيان
	XXX	صافي الدخل من النشاط الاقتصادي قبل فرض الضريبة على الأرباح:
		<u>يضاف إليه: الإيرادات البيئية</u>
XX		- إيرادات إعادة التدوير
XX		- إيرادات التخلص من النفايات
XX		- التخفيض في المخصصات البيئية
XX		- أرباح بيع أصول رأسمالية بيئية
	XX	إجمالي الإيرادات البيئية
		<u>يخصم منه: النفقات البيئية</u>
XX		- إيجار مخازن النفايات الخطرة
XX		- مواد خام لوحدة المعالجة
XX		- أجور العاملين بوحدة المعالجة

XX		- اهتلاك الأصول الرأسمالية
XX		- خسائر بيع أصول رأسمالية بيئية
XX		- الزيادة في المخصصات البيئية
XX		- أقساط التأمين ضد المخاطر البيئية
XX		- غرامات وتعويضات بيئية
	XX	إجمالي النفقات البيئية
	XXX	- صافي الدخل الاقتصادي و البيئي قبل فرض الضريبة على الأرباح
	XX	- الضرائب على الأرباح
	XXXX	- صافي الدخل الاقتصادي والبيئي بعد خصم الضريبة على الأرباح

المصدر: عبد الخالق طارق فتحي، الإطار العلمي للمحاسبة البيئية دراسة تطبيقية اختبارية على القطاع الصناعي رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2004، ص 158.

3. الإفصاح في تقارير الإدارة : حيث يقتصر الإفصاح المحاسبي

البيئي في التقرير السنوي للمؤسسة أو في تقرير مجلس الإدارة، ويتم ذلك في جزء مستقل من التقارير السابقة.

بحيث يمكن أن تحتوي هذه التقارير على العناصر التالية : (خلف، ص 60).

- أنواع ونسب الملوثات التي تسببها المؤسسة؛
- تكلفة كل نوع من أنواع الآلات، والمعدات المستخدمة في الحد من التلوث؛
- الاهتلاك السنوي لكل من أنواع الآلات، والمعدات المستخدمة في الحد الأدنى من التلوث؛

- مصاريف إزالة النفايات الضارة بالبيئة، بعد الانتهاء من العمليات الإنتاجية؛

- تكاليف البحث والتطوير في مجال الحد من تلوث البيئة. المبالغ المدفوعة لمؤسسات الدولة المسؤولة عن حماية البيئة.

III. الطرق المحاسبية المقترحة لمعالجة تكاليف التلوث البيئي:

كما سبق وذكرنا هناك مجموعة من التكاليف التي تتحملها المؤسسة لحماية البيئة من المخلفات الضارة التي تنتجها، ولكن لا توجد هناك معالجة محاسبية محددة لتكاليف التلوث البيئي.

الحالة الأولى: منح إعانة من قبل الدولة لتغطية تكاليف التلوث البيئي أو جزءا منها:

قد تقوم الدولة بمنح إعانة مباشرة للمؤسسة من أجل دعم سياسة معينة أو من أجل تغطية عجز داخلي أو خارجي. وقد يكون هذا العجز ناتج عن التكاليف الضخمة التي تنفقها المؤسسة للحد أو لإزالة التلوث البيئي.

• الوعد بالإعانة في شكل تجهيزات أو معدات مختلفة:

مبلغ دائن	مبلغ مدين	بيان العمليات	حساب دائن	حساب مدين
		----- تاريخ العملية -----		
	XX	من ح/ الدولة والجماعات العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب استلامها	131	441
XX XX		إلى ح/ إعانات التجهيز ح/ إعانات الاستثمار الأخرى الوعد بمنح إعانة لتغطية تكاليف التلوث	132	

• الحصول على الإعانة:

مبلغ دائن	مبلغ مدين	بيان العمليات	حساب دائن	حساب مدين
		----- تاريخ العملية -----		
	XX	من حـ/البنك		512
	XX	أو حـ/الصندوق		53
XX		إلى حـ/الدولة والجماعات العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب استلامها استلام الإعانة الخاصة بتكاليف التلوث البيئي	441	

- تحميل قسط اهتلاك الإعانة للنتيجة : هذه الإعانة يتم تحويلها دوريا للنتيجة ، حيث يتم ترحيلها بأجزاء متساوية لمدة خمس سنوات متتالية :

مبلغ دائن	مبلغ مدين	بيان العمليات	حساب دائن	حساب مدين
		----- تاريخ العملية -----		
	XX	من حـ/إعانات التجهيز		131
	XX	حـ/إعانات الاستثمار الأخرى		132
XX		إلى حـ/ أقساط إعانة الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية التحويل السنوي لإعانة الاستثمار أو التجهيز إلى النتيجة	754	

قد توجه هذه الإعانات لتغطية خسائر في النتيجة خاصة بالبيئة :

د. اسماعين جوامع سليمان نصيرة خواري سميرة

• الوعد بالإعانة لتحقيق توازن ناتج عن خسائر متتالية :

مبلغ دائن	مبلغ مدين	بيان العمليات	حساب دائن	حساب مدين
		----- تاريخ العملية -----		
XX	XX	من ح/ الدولة والجماعات العمومية	741	441
XX		الأخرى، الإعانات المطلوب استلامها	748	
		إلى ح/ إعانة توازن		
		ح/إعانات استغلال		
		أخرى		
		الوعد بمنح إعانة لتغطية خسائر في		
		النتيجة بسبب تكاليف بيئية		

• الحصول على الإعانة :

مبلغ دائن	مبلغ مدين	بيان العمليات	حساب دائن	حساب مدين
		----- تاريخ العملية -----		
	XX	من ح/ البنك		512
	XX	أو ح/ الصندوق		53
XX		إلى ح/ الدولة والجماعات	441	
		العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب		
		استلامها		
		الوعد بمنح إعانة لتغطية تكاليف		
		التلوث		

الحالة الثانية: تحمل الشركة تكاليف التلوث بمفردها:

- قد تقوم المؤسسة بشراء معدات وأدوات للتقليل من الانبعاثات الضارة (معدات تصفية الهواء/ شاحنات خاصة لنقل المخلفات السامة..) كما قد تقوم المؤسسة بشراء بعض التجهيزات و اللوازم لحماية العمال (ألبسة خاصة، أقنعة.....).

مبلغ دائن	مبلغ مدين	بيان العمليات	حساب دائن	حساب مدين
		----- تاريخ العملية -----		
	XX	من ح/ معدات تصفية الهواء		215
	XX	ح/ الرسم على القيمة المضافة		4456
		المسترجعة على التثبيات		
XX		إلى ح/ موردو	404	
		التثبيات		
		شراء معدات لتصفية الهواء		

قد تتحمل المؤسسة مجموعة من المصاريف الخاصة بإزالة التلوث البيئي مثلا مصاريف نقل المخلفات الضارة، حرقها، دفنها.. إلخ هنا تكون أمام حالتين:

1. هذه العمليات تمت بوسائل المؤسسة الخاصة (أي الشاحنة المستخدمة في النقل للمؤسسة، العمال الذين يقومون بالعملية تابعون للمؤسسة..)، أي مصاريف عادية كباقي المصاريف التي تتحملها المؤسسة (أجور عمال ح/ 63، اهتلاك معدات النقل ح/ 681..).
2. هذه العمليات تمت بالاستعانة بأطراف خارجية مثلا عمال من خارج المؤسسة (العاملون الخارجيون عن المؤسسة ح/ 621).

الحالة الثالثة: دفع رسوم وضرائب بسبب الأنشطة الملوثة للبيئة

ويمكن تعريف هذه الضرائب أو الرسوم بـ " حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة. "

• عند نشأة الضريبة وانفاذها

مبلغ دائن	مبلغ مدين	بيان العمليات	حساب دائن	حساب مدين
		----- تاريخ العملية -----		
	XX	من ح/ رسم التطهير		6452
	XX	أو من ح/ رسم البيئة		6456
	XX	ضرائب ورسوم أخرى		6457
XX		إلى ح / الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة	447528	

• عند التسديد (الدفع)

مبلغ دائن	مبلغ مدين	بيان العمليات	حساب دائن	حساب مدين
		----- تاريخ العملية -----		
	XX	من ح/ الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة	512	447528
XX		إلى ح / البنك	53	
XX		/ الصندوق		

الخاتمة والنتائج:

ليس موضوع المحاسبة البيئية بشطريه التحليلي أو التقني بالموضوع الهين الذين يمكن توضيح مضمراته بسهولة نظرا لأن الكتابة فيه تتطلب تحديد العديد من المتغيرات التي تخص القطاع محل البحث وطبيعة الاهتمام بمجال الدراسة، وكذا مدى تطور السياسات البيئية في دولة ما خاصة الجوانب التشريعية وحتى النظام الاقتصادي في ذلك البلد، فأمركا مثلا التي هي من الدول الأكثر تطورا في الاقتصاد نجد شركاتها لا تولي الأهمية البالغة بمواضيع التنمية المستدامة وحماية المناخ والبيئة نظرا لأن النظام الرأسمالي المطبق هناك لديه ميول كبيرة نحو جني الأرباح العالية مهما كانت درجة استنزاف البيئة عكس بعض الدول الأوروبية الرأسمالية خاصة الدول الاسكندنافية التي نجدها تحمل ضمن سياستها اهتمام خاص بالبيئة والتلوث وتسعى هذه الشركات التي تقديم محاسبة تكاليف التلوث البيئي بدرجة عالية من الشفافية وتنفق مبالغ كبيرة للحصول على طاقة نظيفة، وإفصاح محاسبي ملائم لهذه الرغبة.

مما سبق يمكننا أن نضع مجموعة من النتائج منها:

- 1 - على الشركات الجزائرية قبل فوات الأوان أن تتضمن كشوفها وتقاريرها المحاسبة معلومات عن سياستها البيئية؛
- 2 - يجب إيجاد التشريعات الكافية والملزمة من قبل الدولة الخاصة بحماية البيئة وتحميل الشركات مسؤولياتها في هذا المجال؛
- 3 - على الشركات تكوين محاسبيها بشكل كافي في مجال محاسبة تكاليف التلوث والمقدره على تحديد هذه التكاليف بدقة عالية؛
- 4 - التنمية البيئية المستدامة ليست عبأ على الشركات بالقدر التي يمكن اعتبارها الرغبة في الاستمرار الطويل للشركات في تحقيق النجاحات

المراجع والهوامش:

- http://www.sonelgaz.dz (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 06 2008، من
http://www.sonelgaz.dz/Ar/article107,107 تاريخ المشاهدة 2008/06/06 .
- porter, M. E. (1995). Porter, M. E., and van der Linde C, Green and competitive: Ending the stalemate, September-October, . Harvard Business Review , pp 120-134.
- tanmoust (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 05 2008، من
http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm .
- ابراهيم جابر السيد، (صفحة ص 100).
- ابراهيم جابر السيد. ص 99.
- ابراهيم جابر السيد. (2014). محاسبة تكاليف التلوث البيئي، ص 266 . عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- ابراهيم جابر السيد، مرجع سابق،، (صفحة ص 100).
- ابراهيم جابر السيد، نفس المرجع، ص 99.
- ابراهيم جابر السيد. ص 100.
- ابراهيم جابر السيد. نفس المرجع، ص 99.
- التنمية المستدامة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 13 06 2008، من
doc . faculty.ksu.edu.sa/haya1414/Refrence%20to%20read/التنمية%20المستدامة.
- خالد حسن محمد السالم. (2008). تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف حماية البيئة على قرار الاستثمار . ص ص 122-124. مصر: رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس،.
- صالح إبراهيم، الشعباني. (1998). معايير تكاليف حماية البيئة حالات تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى. 60. بغداد، العراق: أطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، العراق).
- عبد الهادي منصور الدوسري. (2011). أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة جامعة الشرق الأوسط.
- لعبيبي هاتو خلف. (بلا تاريخ). ص 60.

لعبيبي هاتو خلف. (2009). محاسبة تكاليف التلوث، ص 54. ستوكهولم، الدانمارك: رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدانمارك،.

محمد عباس بدوي. (2012). محاسبة البيئية، ص158. الإسكندرية، مصر: مكتب الجامعي الحديث.

مسعود دراوسي وآخرون. (2013/05/06-). واقع محاسبة التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي. للملتقى الوطني حول: " واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي: جامعة الوادي.

مسعود وآخرون دراوسي. (2013). واقع محاسبة التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي يومي 05-06/05/2013. واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي: جامعة الوادي.

مصطفى عبد الله الكفري. (2011).، التنمية المستدامة وتدمير البيئة، . الحوار المتمدن، .

مهاوات لعبيدي. (2015). القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، (رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكر.

مبادئ واستراتيجيات إدارة المواهب في المؤسسة

Principles and strategies of talent management in the organization

مریم حیمر

خان أحلام¹

1- جامعة بسكرة – ahlem.khene@univ-biskra.dz

2- جامعة بسكرة – rimami1618@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/03/08 - تاريخ القبول: 2019/03/20 - تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص: تعتبر إدارة المواهب من بين النقاط الأساسية التي يجب على المؤسسة التركيز عليها و الاهتمام بها من أجل القدرة على مواكبة التطورات العالمية و تحقيق النجاح.

لذا حاولنا في هذه الورقة البحثية معرفة مبادئ و استراتيجيات إدارة المواهب داخل المؤسسة، و ذلك من أجل تحسين و فهم إدارة الموارد البشرية فيها خاصة ما يتعلق بالأفراد الموهوبين.

وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى ضرورة معرفة التطبيق الجيد لإستراتيجية إدارة المواهب في المؤسسة من أجل استقطاب الموهوبين و المحافظة عليهم و تطوير قدراتهم، بما يخدم أهداف المؤسسة و يدعم تنافسيتها.

كلمات مفتاحية: إدارة الموارد البشرية، المواهب، إدارة المواهب، استراتيجيات إدارة المواهب.

تصنيفات JEL : M، 12

Abstract :

Talent management is one of the main points that the organization must focus on them and attention to them in order to be able to keep pace with global developments and achieve success. In this paper, we have tried to understand the principles and strategies of talent management within the organization, in order to improve and understand the management of human resources, especially with talented individuals. In this study, we have identified the need to know the good application of the talent management strategy in the organization in order to attract and retain talented people and develop their abilities, serving the objectives of the institution and support its competitiveness.

Keywords: Human Resource Management; Talent; Talent Management; Talent Management Strategies.

Jel Classification Codes: M, 12.

المؤلف المرسل: أحلام خان ، البريد الإلكتروني: ahlem.khene@univ-biskra.dz

مقدمة:

لقد أصبحت الموهبة داخل المؤسسة في عصرنا الحالي عنصر أساسي يتم الاعتماد عليها لغرض تحسين العديد من الجوانب، ويتطلب هذا التحسين مواكبتها للتغيرات العالمية الحالية من خلال الاهتمام بهذه المواهب ومعرفة كيفية الحصول عليها أولا ، لأن نجاح المؤسسة اليوم أصبح مرتبطا بما لديها من موارد بشرية ذات كفاءة عالية و متميزه.

وعلى الرغم من أهمية الموهبة داخل المؤسسة، وعلى الرغم أيضا من الدراسات المقدمة في هذا المجال إلا أنها لم تنل الحظ الوافي من الدراسات الكافية من قبل الباحثين ورواد الفكر بالشكل الذي يلم بمختلف جوانبها.

لذا نسعى من خلال هذه الورقة البحثية للتعرف على مبادئ و استراتيجيات إدارة الموهبة داخل المؤسسة بالشكل الذي يساعدنا على فهم هذه العناصر، و

ذلك من أجل تحسين و فهم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة خاصة الموهوبين منهم.

من أجل تحقيق ذلك، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

فيم تتمثل أهم مبادئ و استراتيجيات إدارة المواهب في المؤسسة؟

و نسعى من خلال ذلك لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- التعرف على مفهوم إدارة المواهب باعتباره جزء لا يتجزأ من إدارة الموارد البشرية.

- التعرف على مبادئ إدارة المواهب في المؤسسة.

- التعرف على استراتيجيات إدارة المواهب التي يجب على المؤسسة تبنيها بالشكل الذي يجعلها تستفيد منها بما يخدم أهدافها.

2 مدخل لإدارة الموارد البشرية

2 4 الإطار المفاهيمي:

لا يمكننا معالجة إشكالية متعلقة بموضوع إدارة المواهب البشرية دون التطرق إلى تعريفها، فالموارد البشرية تعبر عن مجموع الأفراد والجماعات التي تكون المؤسسة في وقت معين، ويختلف هؤلاء الأفراد فيما بينهم من حيث تكوينهم، خبراتهم، سلوكهم، وطموحهم كما يختلفون في وظائفهم، مستوياتهم الإدارية وفي مساراتهم، وهي تمثل مزيجاً من المعارف، المهارات، الكفاءات، والاتجاهات التي تستخدمها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها؛ كما أن هذه الموارد تختلف من مؤسسة إلى أخرى. (الداوي، 2008، صفحة 10)

و تعتبر إدارة الموارد البشرية من أحدث الأنظمة الفرعية للتسيير في المؤسسة، فهي تهتم بالموارد البشرية باعتباره أحد أهم أصولها الإستراتيجية حيث تقوم بتنمية، صيانة الموارد البشرية، والعمل على توفير عمالة منتجة.

كما تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات والقرارات والسياسات التي تمكن من الحصول في الوقت المرغوب على الموارد البشرية بالكفاءات والتأهيل والمعارف والقدرات المطلوبة، وتحفيزها وتطوير إمكاناتها لتتمكن من القيام بالنشاطات أو الوظائف، وتحمل المسؤوليات من أجل استمرار حياة المؤسسة وتطورها.

2 2 أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

لقد زاد اهتمام الاقتصاديين ورجال الأعمال بالاستثمار في رأس المال البشري، وذلك راجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها أن الزيادة في معدل تكوين رأس المال المادي لا تؤدي ثمارها في عملية التنمية الاقتصادية إذا لم تتم زيادة المعرفة والخبرات البشرية.

وعليه، فإن النظرية التقليدية للاستثمار يجب أن تتسع لتشمل الإنفاقات التي تساهم في تحسين نوعية رأس المال البشري ورفع كفاءته الإنتاجية مثل الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية.

كما أن اختلاف المستويات الصحية والتعليمية يؤدي حتما إلى اختلاف النوعيات والكفاءات الإنتاجية، فالعمال المعتلين صحيا على سبيل المثال لا يستطيعون القيام بأكثر من ساعات محددة من العمل الشاق، ومن الناحية الاقتصادية فإن هذا يعني قصر حياتهم الإنتاجية؛ في مقابل أن سياسة المؤسسات تقوم على الاستغلال الكامل لقدرات الأفراد. وتجدر الإشارة أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى هذا النوع من الاستثمار، حتى يمكنها من استخدام مواردها المتاحة بأقصى كفاية اقتصادية ممكنة. (بوكفوس، 2007، صفحة 47)

كما أن الاستثمار في التعليم بصفة عامة ومراكز التدريب المهني والتعليم الفني بصفة خاصة يؤثر في نوعية وكفاية رأس المال البشري. وبالإضافة إلى ذلك وجب إعادة التوزيع الجغرافي للسكان بما يتلاءم مع متطلبات التطور وتحقيق التوازن الجغرافي بين الطلب والعرض على العمل. (بوكفوس، 2007، صفحة 4)

لقد أصبحت الموارد البشرية في عصرنا الحالي المادة الخام للاستثمار المعرفي والمادي أيضا، باعتبار ما يمكن للمؤسسة الحصول عليها من مزايا تتعلق بتحسين أدائها وميزتها التنافسية، وكذا تحسين بيئتها الداخلية والخارجية أيضا، ويتعلق الأمر بالدول النامية بشكل كبير، وحتى الدول المتقدمة أيضا.

2 3 التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية:

إن التحديات التي فرضتها خصائص العصر الحالي كالعولمة و شدة المنافسة و التطور النوعي الشامل و ثروة الاتصالات و المعلومات والتجارة الحرّة، أثرت في طبيعة العلاقة التي سادت العمل في المنظمات المختلفة كما فرضت على مديري اليوم و الغد أن يكونوا أكثر مرونة و شمولية في ممارساته م، خاصة وأن هذه التحديات تمكن القائمين على التعامل مع القوى البشرية أن يكونوا ذوي قدرات إبداعية. و يمكن إيجاز هذه التحديات بما يلي: (حريزي، 2011، صفحة 83)

- **إدارة الجودة الشاملة:** من خلال التركيز على الجوانب التالية :
مساهمة العاملين، التمكين، تحقيق رضا المستهلك، الوقاية بدلا من العلاج، التحسين المستمر للفرد العامل من أجل إطلاق قدراته في مختلف المسارات الإدارية و التنظيمية.
- **تحديات العولمة التنافسية :** لقد أسهمت العولمة في خلق توسع شامل في الأسواق العالمية بحيث أصبح المجتمع الإنساني قرية صغيرة نستطيع من خلالها في وقت قصير جدا أن نتعامل مع مختلف الثقافات الإنسانية، باعتبار أن سبل الحصول على القوى البشرية واختيارهم خضعت للعديد من الاعتبارات التي نصت عليها معايير العمل السائدة و هذا ما يجعل سبل التعامل مع العاملين خاضعا للعديد من القوانين محليا ودوليا.
- **التحديات التكنولوجية:** لقد لعب التطور التكنولوجي دورا بارزا في إحداث تطورات في العديد من المجالات، مما أدى بالمؤسسات لتغيير سبل تعاملها مع القوى العاملة في ضوء تعدد الثقافات والمهارات الناتجة عن التطور الحاصل في مختلف مجالات عرض و طلب القوى البشرية تماشيا

مع المستجدات التكنولوجية من أجل تحسين نوعية حياة الأفراد العاملين وغيرها من الآثار التنظيمية والإدارية المختلفة.

- **التحديات البيئية:** إن استجابة البيئة الخارجية للمتغيرات المتسارعة أفرزت بيئة ديناميكية أي بنية غير مستقرة، وعليه فهذه المتغيرات أثرت على سوق العمل ومهارات القوى العاملة وكذلك قيم العاملين ومتطلباتهم الثقافية.

4 2 تطور وظيفة الموارد البشرية:

ظهر هذا المفهوم وبرز في أوائل التسعينيات عندما شاع استخدام عبارة "حرب الموهبة" تعبيراً عن المنافسة الشديدة بين المنظمات لجذب أصحاب الموهبة للعمل بها. وقد ازداد في الوقت الحاضر الاهتمام بإدارة المواهب، وبلغ الأمر ببعض الباحثين إلى إبراز أهمية هذا الموضوع من خلال تطور وظيفة الموارد البشرية في منظمات الأعمال، إذ يرون بأن وظيفة الموارد البشرية تطورت أو مرت بثلاث مراحل تاريخية على النحو الآتي: (Bersin, 2006, p. 02)

• قسم الأفراد:

وهي الفترة التي امتدت منذ السبعينات من القرن الماضي إلى الثمانينات منه وملامحها الأساسية هي توظيف الأفراد، دفع أجور لهم، والتأكد من أنهم استلموا عوائد ضرورية وأصبح فيها القسم وظيفة أعمال.

• إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية:

وهي فترة امتدت من الثمانينات إلى التسعينات، وأدركت فيها المنظمات بأن وظيفة الموارد البشرية في الواقع أكثر أهمية وأصبحت بالتالي وظيفة إستراتيجية وتطورت من وظيفة أعمال إلى شريك أعمال.

• إدارة الموهبة:

وهي فترة بدأت منذ بدايات القرن الحادي والعشرين ولا زالت مستمرة، وتتضمن عمليات وأنظمة موارد بشرية جديدة وبشكل متكامل جداً وأصبحت من شريك أعمال إلى تكامل مع الأعمال.

3 إدارة المواهب في المؤسسة: مفاهيم أساسية

ظهرت فكرة هذا المفهوم في البحث الذي نشرته مجموعة Mc Kinsey للدراسات، والمعنون بالحرب على الموهبة في عام 1997، والذي تم تطويره فيما بعد ليصدر كتاباً يحمل نفس العنوان صدر عن Harvard في عام 2001،

1-3 مفهوم المواهب وتصنيفاتها:

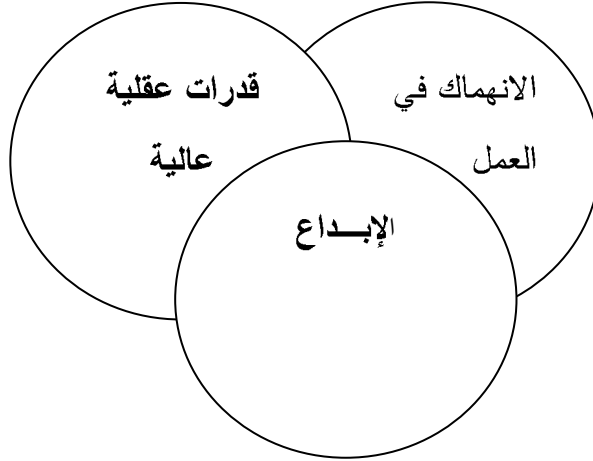
تشكل الموهبة قدره مميزة لإدارة وقيادة المنظمة تمنحها التميز والريادة في تعاملها مع فرص وأخطار بيئتها الحالية والمستقبلية، حيث تحمل جانبا فطريا موروثا وآخر مكتسب من التعلم الاستراتيجي. أين تنمو وتتسع مع استقطابها للمنظمة، وتساهم برامج التدريب في تطويرها.

لذا يعتبر الشخص الموهوب الشخص الذي يمتلك مهارات و كفاءات مميزة على الآخرين، و التي من الصعب نقلها عن طريق التدريب.(Fourboul, 2008, p. 07)

ومنه تعرف الموهبة على أنها " الأفراد الذين يمكن أن يحدثوا فرقا في أداء المنظمة إما من خلال المساهمة المباشرة في ذلك الأداء، أو بواسطة تحقيق مستويات عالية من الأداء على المستوى البعيد".(Armstrong, 2009, p. 168)

و يقترح رينزولي نظرية تسمى التصور ثلاثي الحلقات حول الموهبة the three ring conception of giftedness، و يعتبرها مفيدة أكثر في تفسير الموهبة الإبداعية، و تتمثل مكونات الموهبة حسب هذه النظرية في الشكل التالي:

الشكل 1 : مكونات الموهبة في تصور رينزولي



المصدر: شاعر عبد الحميد سليمان، 1995، ص83.

من خلال الشكل، فإن النظرية تفترض حدوث تفاعلات بين هذه العناصر الثلاثة لحدوث الموهبة. أي أن سلوك الموهوب ينتج من خلال الاتيان بالعناصر التالية :

- ✓ قابلية فوق المعدل: من خلال انتماء الفرد للأداء العالي.
- ✓ المهارات الابتكارية: من خلال إتباع الفرد طرقاً مبتكرة في التفكير
- ✓ الالتزام بأداء العمل: من خلال قدرته الفرد على إدارة الوقت ومتابرتة وانجازه.

وقد قسم Tanenbaum الأفراد الموهوبين كالتالي: (صيام، 2013، صفحة 18)

- **المواهب النادرة: Scarcity talent** وهم الأفراد الذين بدعم قليل لهم يجعلون الحياة أكثر سهولة وأمن، وأسلم صحياً وأكثر وضوحاً، مثال على ذلك مساهمات جوينس سالك في اكتشاف لقاح شلل الأطفال.. إن هذه

المساهمات قلما تتكرر، ولكنها إذا ما تكررت مثلت في دورها نموذجاً للمواهب النادرة.

• **المواهب الفائضة Surplus talent** وهم الأفراد الذين يملكون قدرات نادرة لإثارة وإنعاش أحاسيس ومدركات الناس، ورفعها إلى مستويات راقية من خلال الإنتاج العظيم في الفن أو الأدب و الموسيقى أو الفلسفة. وهناك القليل من الأفراد الذين يمكنهم أن يتفوقوا في هذا الصنف مثل باخ ومايكل انجلو.

• **المواهب النسبية Quata Talents** وتتمثل في شخص متخصص ذوي مهارات عالية المستوى، يعمل على تزويد السلع والخدمات التي يكون فيها التسويق محدوداً، ويمثل هذا النوع من الموهوبين الأطباء والمحامون والمعلمون، والمهندسون والفنانون التجاريون، ورجال الأعمال التنفيذيين الذين يمتلكون مهارات عالية في هذا المجال.

• **المواهب الشاذة Anamlous Talents** وهم الأفراد الذين لا يقيمهم المجتمع بشكل خاص، أو حتى يعتبر بعضهم أفراداً يفتقدون للقيم، مع أن أدائهم على الكثير من المهارات يعد نوعاً من النجاح أو التفوق. مثال ذلك القراءة السريعة جداً، والقيام بعمليات حسابية معقدة بشكل أسرع من الكمبيوتر.

كما صنف باحثون آخرون المواهب حسب مسؤوليتها في المنظمة إلى: (العبادي، 2011، صفحة 35)

- **مواهب القيادة: Leadership Talent** تكون هذه الفئة في قمة هرم تصنيف المواهب، وهم القادة الموهوبون الذين يتمتعون بالمسئولية في وضع واعداد وتوصيل وتنفيذ الاستراتيجية على مستوى المنظمة.
- **المواهب الأساسية: Key Talent** النوع الثاني من تصنيفات المواهب هي المواهب الأساسية وفيها:

❖ الأفراد ضمن هذا النوع يكونوا في منافسة قوية ويمكن اعتبار هذا النوع من المواهب مهمة جداً للمنظمة نظراً لما يتمتع به من قدرات وما يمتلكه الأفراد من رؤية وتصور للمستقبل.

❖ الأفراد في هذا النوع من التصنيف يكون لديهم القدرة على تحمل المسؤولية من المستوى الأول في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات.

• **المواهب الجوهرية Core Talent** وفيها:

❖ الأشخاص الذين ينجزون الأعمال الأساسية.

❖ تنفيذ ما هو مهم في المدى القصير 6-12 (شهر) من دون التركيز على المستقبل.

❖ يشكلون القوى العظمى ضمن العمل، وهم موظفو الإنتاج المسؤولين عن التسليم.

• **المواهب الداعمة Support Talent** وفيها:

❖ الأنشطة تنفذ من خلال دعم المواهب الداعمة للأعمال غير الأساسية.

❖ كثيراً ما تكون هذه الأنشطة على سبيل المثال الأنشطة الإدارية التي قد تصلح للأتمتة.

❖ مهارات الأفراد العاملين داخل هذه المجموعة من المواهب متوافرة بسهولة، ويمكن تغييرها في غضون أسابيع.

3 2 مفهوم إدارة المواهب وأهميتها:

إدارة المواهب هي تنفيذ استراتيجيات متكاملة أو أنظمة مصممة لتحسين عمليات توظيف الأشخاص وتطويرهم، والاحتفاظ بذوي المهارات المطلوبة، والاستعداد لتلبية الحاجات التنظيمية الحالية والمستقبلية. (النصري، 2015، صفحة

وهي أيضا الجهود التي تقوم بها المؤسسة من أجل تحسين نظام إدارة الموارد البشرية في مؤسسة ما بهدف جذب، تحديد، تقييم و تطوير العناصر الجيدة من العاملين. (Rothwell, 2011, p. 01)

وتعمل إدارة المواهب على: (التصري، 2015، صفحة 39)

- ✓ التركيز على المناصب ذات الأهمية الإستراتيجية.
- ✓ تحديد أسماء البدلاء للمناصب الحرجة.
- ✓ استكشاف الطاقات الكامنة.
- ✓ تكوين أوعية مواهب لكل مستوى تنظيمي في المؤسسة.
- ✓ تحديد واضح للاستعداد الموهبي.
- ✓ تقادي اضطراب العمل بسبب الرحيل المفاجئ لشاغلي المناصب الحرجة.
- ✓ المحافظة على المواهب وضمان مساهمتها الإيجابية.
- ✓ جعل عملية التوظيف أكثر كفاءة.
- ✓ تعزيز الأداء وتعزيز ثقافة التنمية المستدامة.

3 3 أسباب ظهور مصطلح إدارة المواهب

توجد عدة أسباب أدت إلى ظهور وزيادة الاهتمام بمصطلح إدارة المواهب الذي تسعى إليه أي منظمة أعمال في وقتنا الحالي، تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي (Ray, 2004) :

• تغيير ملامح الوظيفة ومتطلبات الأداء:

أدى النمو السريع وتعدد التكنولوجيا إلى إحداث عدة تغيرات في نوعية وطبيعة القوى العاملة، أحد هذه التغيرات هو ازدياد الحاجة لعاملين أكثر معرفة وأكثر مهارة وأكثر تخصص.

• ارتفاع مستويات التعليم:

عرفت الفترة الماضية نمواً سريعاً في المستوى المتوسط للتعليم، مما يعني أن العاملين الجدد سيحلون محل أفراد من أسلافهم، والأهم من هذا أن العاملين الجدد سيحلون محل أفراد أقل تعليمياً منهم بكثير، وقد تصل الفروق في مستوى التعليم الرسمي إلى أربع أو خمس أو حتى ست سنوات.

• تعقد المهام الإدارية:

وذلك بسبب ازدياد حدة المنافسة بالإضافة إلى بروز المنافسة الأجنبية، التطور التكنولوجي الهائل، ثورة المعلومات، تزايد معدلات الابتكار والتطوير، عدم الاستقرار البيئي، نتيجة لذلك تحتاج المنظمات إلى تصميم البرامج الفعالة لاستقطاب الكفاءات وتنمية قدراتها وتحسين أدائها.

• زيادته درجة التدخل الحكومي:

تطالب قوانين وتشريعات العمل المعاصرة في غالبية الدول الإدارية في مختلف المؤسسات باستقطاب أفضل العناصر المؤهلة لشغل الوظائف بدون النظر إلى اللون أو النوع أو أي أداة تمييزية أخرى.

3-4 فوائد تطبيق برامج إدارة المواهب:

تستفيد المنظمات من مزايا عديدة عند تطبيقها لبرامج خاصة بإدارة المواهب، لعل من أهم هذه المزايا نذكر: (Ray, 2004)

- ✓ انسجام عمل الموظف مع الأهداف التنظيمية.
- ✓ الدعم الفعال لتخطيط قوى العمل.
- ✓ زيادة إنتاجية الموظفين.
- ✓ دعم جهود مشاركة العاملين.
- ✓ التركيز على تحقيق التميز في الخدمة العامة.
- ✓ دعم استمرارية الأعمال:

✓ تطوير المسار المهني وبرامج إدارة العاملين.

من خلال استثمار تلك الفوائد ستزداد إنتاجية المرؤوسين، وستتحقق الموائمة بين الأهداف التنظيمية وادوار المرؤوسين، وستتضح جهود فرق العمل من خلال التركيز في تحقيق التميز في الخدمة المقدمة، وبالتالي نضمن العمل المستمر، وتطوير برامج إدارة المرؤوسين.

3 5 نظام إدارة المواهب

عند النظر إلى التطورات المتلاحقة في النظام الاقتصادي العالمي نرى أن المنافسة اليوم قد اشتدت بين المؤسسات، حتى بات البقاء والنجاح هدف استراتيجي لهذه المؤسسات. فهناك مؤسسات تسعى إلى جذب موظفين موهوبين والبعض الآخر يسعى إلى المحافظة عليهم، وهذا ما يسمى بحرب المواهب وذلك من خلال الاستثمار في الموارد البشرية ووضع نظام لإدارة هذه المواهب.

ويتلخص نظام إدارة المواهب في العناصر التالية: (يحيوي، 2014، صفحة 12)

- جذب الموهوبين: على المنظمة أن تسعى إلى بناء علامة تجارية ومكانة جيدة من أجل جذب العمالة إليها، ويتلخص ذلك في تقديم نتائج إيجابية قابلة للقياس الكمي والنوعي نتيجة لذلك ستتمكن من جذب أفضل الأفراد إليها.
- اختيار الموهوبين: ينبغي على المنظمة تنفيذ برنامج جديد لاختيار الموهوبين، وتستخدم لذلك الأدوات المناسبة لاختيار الأفراد المناسبين على أساس الكفاءات والمواهب والأداء العالي.
- استبقاء المواهب: ينبغي التمسك بهؤلاء الأفراد الموهوبين والأساسين، فهم الذين يقودون المنظمة للنجاح في المستقبل والذين لا تقدر على تضييعهم، فتكلفة استبدال الموظف المريح للمنظمة والذي يضيف قيمة لها مكلف جدا، والمنظمة تحتاج لتصميم

استراتيجيات للاحتفاظ بالموهوبين كنظام المكافأة على الأداء العالي، وتوفير فرص التنمية.

- الاعتراف بالموهوبين: وذلك بتقديم تقارير تقييميه للموظفين عن أعمالهم ومعرفة طموحاتهم ومصالحهم، ومحاولة اكتشاف نقاط القوّة لديهم وتشجيعهم على اكتشاف مواهبهم الكامنة والتعبير عنها.

3 6 مبادئ إدارة المواهب:

تمثل الموهبة عنصرا هاما و حاسما في إدارة المنظمة، كما أن الاحتفاظ بالمواهب و استثمارها يمثل عائدا كبيرا ماديا و استراتيجيا أمام المنافسين، و يدرك المديرون أن الموهبة المنسحبة من المنظمة نتيجة الفشل في استثمارها تعطي ميزة نسبية لتفوق المنافسين، و من الخطأ أن يستمر الاعتقاد أن الميزة التنافسية الفعلية تكمن في نظم المعلومات أو هياكل العمل أو المعدات أو الأجهزة، و لكنها في الحقيقة تكمن في الموظفين و النجاح في إدارة المواهب.

و هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن يضعها المدير أمامه بصفة دائمة،

تتمثل في: (رضوان، 2012، صفحة 32)

- لكي تتفوق المنظمة يجب عليها زيادة استثماراتها في الموهوبين من حيث الكم و الكيف.
- على المدير أن يسعى لاكتشاف المواهب من الفرص الداخلية التي تتيحها ظروف العمل، أو استقطابها من المنافسين من الفرص الخارجية.
- يجب النظر للمواهب على أنها أحد أصول المنظمة الرئيسية التي تدر أفضل العوائد على المدى القريب و البعيد.
- ضرورة الاحتفاظ بالمواهب في البيئة التي تؤمن لها حسن استثمارها.

- رعاية المواهب و تطويرها و تنميتها بشكل دائم.
- يحتاج الموهوبون لإدارتهم بنجاح إلى إدارة عليا لديها حد من الموهبة.

4- استراتيجيات إدارة المواهب في المؤسسة

إن إدارة المواهب مفهوم يتسم بالمرونة، فهو مفهوم يضيق و يتسع حسب نشاط المنظمة و طبيعة أعمالها و نضجها التنظيمي، و ديموغرافيا القوى العاملة، مما أدى إلى اختلاف الباحثين حول عدد و مسميات استراتيجيات إدارة المواهب، إلا أنهم يجمعون حول وجود خمس استراتيجيات تتمثل في: (الحوشان، 2017، الصفحات 145-146)

- الإستراتيجية الأولى: إستراتيجية التخطيط للمواهب
- الإستراتيجية الثانية: إستراتيجية استقطاب المواهب
- الإستراتيجية الثالثة: إستراتيجية إدارة أداء المواهب
- الإستراتيجية الرابعة: إستراتيجية تدريب و تطوير المواهب
- الإستراتيجية الخامسة: إستراتيجية استبقاء المواهب

ذلك أن استراتيجية إدارة المواهب تحتاج إلى عمق التفكير والرؤية بسبب هذا النوع المتميز من الأفراد ذوي القدرات الخاصة، وبالتالي فإن أولى مسؤولياتها هي كيفية انتقاء هؤلاء الأفراد واكتشاف قدراتهم، وتنمية وتطوير مواهبهم وتشجيعهم من قبل أصحاب القرار لاستغلال طاقاتهم.

4-1 إستراتيجية التخطيط للمواهب

إن تعيين الأفراد المناسبين في الوظائف المناسبة و في الوقت المناسب لتحقيق النتائج المتوقعة يسمى التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة. يساعد هذا المنهج المؤسسات على فهم مكانتهم الحالية، وتنبؤ الفجوات في الموهبة، واتخاذ الخطوات اللازمة للحد من هذه الثغرات. و تنظر المنظمات حاليا لهذا المنهج كعملية تجارية أساسية التي غالبا ما يتم التعامل معها من قبل إدارة

الموارد البشرية، ولكن من أجل تحقيق نتيجة ناجحة من خطة القوى العاملة الإستراتيجية. ومن المهم ضرورة انجاز القادء للعملية بشكل مسبق والحصول على ملكيتها.

إن "ال فشل في التخطيط هو التخطيط للفشل." بحيث تركز عملية التخطيط التقليدية غالباً بشكل كبير على النفقات المالية الضخمة، والتكنولوجيا، والاستثمارات التسويقية. ولكن العملية التقليدية تركز على المنظمة والموارد البشرية اللازمة للتنفيذ السليم بشكل أقل من اللازم. وترتكب المنظمات خطأ فادحاً بافتراض أن لديهم الأفراد المناسبين مع القدرات اللازمة. والحقيقة هي أنهم قد يستغرقون عدة أشهر، إن لم يكن سنوات، للحصول على الأفراد المناسبين في الوظائف المناسبة، وهذا يمكن أن يؤخر تنفيذ الفكرة الأنسب من الإستراتيجية بشكل جدي.

2-4 إستراتيجية استقطاب المواهب

مما لا شك فيه، أن هناك فرق كبير بين الموظفين المتواجدين في المؤسسة و الذين تم استقطابهم حديثاً، بحيث يقوم المسير بالاهتمام بالموظف الوافد الجديد خاصة في اليوم الأول من العمل من أجل تعريفه بفريق العمل، وكذا ثقافة و تنظيم المؤسسة. (Cadieux, 2013, p. 123)

إن عملية استقطاب المواهب تتطلب أولاً الكشف عن هؤلاء الموهوبين، فمما لا شك أن عملية الكشف عن الموهوبين والتعرف عليهم هي المدخل لأي مشروع أو برنامج يهدف إلى رعايتهم و اطلاق طاقتهم والتمكن من إدارتهم والاستفادة منهم بشكل أفضل، وقد تعددت طرق الكشف عن الموهوبين بالاعتماد على عدة عوامل، نوجز منها ما يلي:

أ. الذكاء:

كان Terman الأكثر اعتزازاً بهذا العامل ومقاييسه، فقام باستخدام مقياس ستانفورد للذكاء، و رأى أن الموهوب والمتفوق عقلياً هو من يحصل على درجات على هذا المقياس بحيث تضعه أفضل 1% من المجموعة التي ينتمي إليها في ضوء مستوى الذكاء.

ب. التحصيل المدرسي:

وحسب هذا العامل يشمل التفوق أولئك الذين يتميزون بقدره عقلية عامة ممتازة ساعدتهم على الوصول في تحصيلهم الأكاديمي إلى مستوى مرتفع.

ت. التفكير الابتكاري:

ويعتمد هذا العامل على إظهار المبدعين والموهوبين الذين يتميزون بدرجة عالية من الطلاقة والمرونة والأصالة في أفكارهم بحيث يحاول هذا العامل الكشف عن الفرد المميز والفردي وغير المألوف، وتبيان مدى تباين الموهوب عن غيره في طريقة تفكيره. ويتطلب هذا العامل الاهتمام بدراسة التكوين العقلي للفرد، والتعرف على تلك القدرات التي تسهم في عملية الابتكار.

ث. الموهبة الخاصة:

اتسع مفهوم التفوق العقلي بحيث لم يعد يقتصر على مجرد التحصيل في المجال الأكاديمي فقط بل نجده في مجالات خاصة تعبر عن مواهب معينة لدى الأفراد أهلتهم كي يصلوا إلى مستويات أداء مرتفعة في هذه المجالات مثل مجالات الفنون والعلاقات العامة والمجالات الاجتماعية.

ج. الأداء أو المنتج:

في هذا العامل، يتوقع من الموهوبين أن يعطوا الأداء والإنتاج المتفوق في مجال متخصص وخاصة في مستوى من هم في مثل عمرهم. (الرحمان وصيام، 2013، صفحة 19)

3-4 إستراتيجية إدارة أداء المواهب:

تعتبر إدارة الأداء جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المواهب، وتهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية من خلال الأداء الفردي والجماعي، وتتضمن هذه الإستراتيجية ثلاثة أبعاد رئيسية هي: (تحديد الأهداف- إدارة الأداء- تقويم الأداء).

وتتعلق هذه الإستراتيجية ببناء علاقات مع الأفراد من خلال وسائل عديدة فضلاً عن تحديد مكان المواهب من خلال وسائل عديدة فضلاً عن تحديد مكان المواهب واحتمالات وجودها، تخطيط أنشطة التعلم والتطوير، وعليه فهي وسيلة لزيادة الاهتمام بالأفراد وتحفيزهم. (العبادي، 2011، صفحة 38)

4-4 إستراتيجية تدريب و تطوير المواهب:

من أجل تحقيق إمكانات عالية في المنظمات، فإنه يتطلب تحقيق إمكانات المواهب، والمقصود بإمكانات المواهب هو أن تترافق عملية استقطاب وتعيين هذه المواهب في المنظمة مع المزيد من التطوير في قدراتهم و إمكاناتهم ومهاراتهم ومعارفهم من خلال خطط التعليم المستمر (كالدورات و المؤتمرات والندوات). و لتطوير المواهب، تحتاج المنظمات على حد سواء إلى برامج التعلم والتعليم الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى المهارات والمعارف، وتعتمد تنمية المواهب على التغييرات في الأداء والإدراك والسلوك.

فمن الضروري أن الاعتماد على إستراتيجية لتطوير المواهب باستمرار لتحقيق مستويات أداء عالية تتناسب والوظيفة المراد شغلها، ومعرفة الفجوات في المعارف التي يمتلكونها، وتنفيذ مبادرات لتعزيز كفاءاتهم و الاحتفاظ بهم، و

ع لى الرغم من برامج التطوير والتدريب والتأهيل والتقييم التي تعتمدها المنظمة، فإن معظم الأفراد الموهوبين مازالوا غير معروفين أو لم يتم الكشف عنهم داخل المنظمات وبالتالي، تحتاج المنظمات لتنفيذ إستراتيجيات تط وير وتقييم فعالة التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد الفرص ب اعتبارها العنصر الرئيسي في إدارة المواهب لتحقيق مهمتها. (العزام، صفحة 13)

5-4 إستراتيجية الإبقاء على المواهب

بمعنى آخر ما يعرف با لإحفاظة على الموظف الموهوب ، حيث يتعين على المؤسسات الاحتفاظ بالعمالة القيمة للوظائف الشاغرة لديها نظرا لأنه من الصعب الحصول على بديل، فوفقا لشركة ديلويت للاستشارات والحاصلة على أعلى خمس جوائز في أولويات الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أكثر ما يثير قلق المنظمات هو كيفية جذب المواهب والاحتفاظ بها.

حيث أن المؤسسات " المتميزة " هي التي تسأل أولاً من ؟ ثم ماذا ؟ ، فعندما يكون الأشخاص المناسبين في المواقع الصحيحة، تستطيع المؤسسات التقدم إلى الأمام نحو تحقيق ما تريد الوصول إليه، بل إن نجاح المؤسسة من خلال الوصول أبعد مما وصل إليه منافسوها يعتمد فقط على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ولكن يجب اختيار أكثر الأشخاص إنجاز لكل موقع في المؤسسة . (عبد العال و عبد العال، 2013، صفحة 12)

من خلال ما سبق، يبدو أن عملية تبني استراتيجية إدارة المواهب ليس بالأمر السهل على المؤسسة خاصة في ظل المنافسة التي أفرزتها العولمة، كما أن المحافظة على الموهبة من قبل المؤسسة أصعب بكثير من اكتشافها و الحصول عليها.

الخاتمة:

من خلال ما تقدمنا به في هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى جملة من النتائج من أهمها:

- إدارة المواهب جزء لا يتجزأ من إدارة الموارد البشرية يتطلب معرفة التحكم الجيد فيه من أجل استثماره بشكل يخدم أهداف المؤسسة بشكل أفضل.
- تنفيذ استراتيجيات إدارة المواهب لا يعني بالضرورة نجاح المؤسسة، حيث أن نجاح هذا الاستراتيجيات يتوقف على كيفية تنفيذها وليس تبنيها فحسب.
- زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات جعل من الصعب نوعاً ما الاحتفاظ بالمواهب، خاصة في ظل الإجراءات التي قد تقدمها المؤسسة المنافسة للحصول على تلك المواهب، خاصة إذا كانت تعود بعائد جيد نتيجة عملها داخلها.
- ضرورة الاهتمام بالأفراد الموهوبين لا يعني بالضرورة إهمال الأفراد العاديين، حيث أن لكل عنصر بشري داخل المنظمة أهمية خاصة مهما كان مستوى التفكير لديه.
- الأفراد غير الموهوبين وحتى ذوي مستويات الذكاء المتواضعة بحاجة أيضاً إلى اهتمام و برامج تطوير و تحفيز، فقد يكون العنصر الغير فعال ضارا بالمؤسسة في حالة إدراكه لعدم أهميته في ظل وجود إهمال من قبل القيادات العليا مقابل الاهتمام بالموهوبين.

و عليه نقدم جملة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة وجود قنوات اتصال بين الأفراد الموهوبين و العاديين للاستفادة على الأقل من الخبرة و ونقل المعلومة الممكن تقليدها.

- عدم خلق تمييز واضح بين الأفراد الموهوبين و العاديين و الذي من شأنه أن يخلق حساسية بين الأفراد العاملين داخل المؤسسة بشكل سينعكس حتما على أدائها.
- تحسين وسائل اكتشاف الموهوبين و تطوير مهاراتهم داخل المؤسسة خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي من شأنه المساعدة على تحقيق ذلك.
- ايجاد علاقة بين أداء الموهوبين و نظام الحوافز المقدم لديهم، لكن بالشكل الذي لا يخلق حساسية بين العاملين.
- التركيز على برامج تطوير مكثفة تخص العمال الموهوبين و حتى العاديين حتى لا يشكل ذلك فجوة بين نمط التفكير في المؤسسة، و ذلك من أجل تحقيق نوع من التوازن لدى الأفراد العاملين.
- اتاحة الفرصة للأفراد الموهوبين لاختيار المكان المناسب لعملهم بما يتناسب و قدراتهم و إمكانيات المؤسسة، لأن الموهبة عامل فطري تكون في مجالات معينة و محددة.

5 قائمة المراجع:

أ - الكتب

1. شاكِر عبد الحميد سليمان، الاكتشاف و تنمية المواهب، مكتبة الشباب، القاهرة، يونيو 1995.
 2. محمود عبد الفتاح رضوان، إدارة المواهب في المنظمة، المجموعة العربية للتدريب و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012.
- ### ب- المقالات والدراسات العلمية
1. الداوي الشيخ، تحليل أثر التدريب و التحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، مجلة الباحث، عدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008.
 2. زكية مقري، نعيمة يحيوي، أثر إدارة المواهب على أداء المؤسسة من خلال الالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للصير و المصبرات الغذائية: و حده منعة-باتنة، مجلة جامعة البصرة، المجلد السابع، عدد 13، 2014.
 3. زياد فيصل العزام، إدارة المواهب بين النظرية و التطبيق، مجلة جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، دون ذكر السنة.
 4. عزيزة عبد الرحمان عبد الله صيام، واقع تطبيق نظام إدارة المواهب البشرية من وجهة نظر الإدارة العليا و الوسطى: دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة-فلسطين، 2013.
 5. فاروق حريزي، دور التكنولوجيا الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.
 6. مصطفى عبد العال محمد عبد العال، أثر إدارة المواهب على الأداء المؤسسي: بالتطبيق على إحدى شركات القطاع الخاص، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس-مصر، 2013.

7. ممدوح بن محمد الحوشان، واقع تطبيق إدارة المواهب مع القيادات المدرسية بمدينة الرياض، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية و النفسية، العدد السابع-الجزء الثالث، 2017.
8. نضال النصري، محمد الآغا، إدارة المواهب البشرية في الجامعات الفلسطينية: مقترح تطبيقي تنموي استراتيجي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الثقافية، عدد 13، قطر، صيف 2015.
9. هاشم فوزي العبادي، إدارة الموهبة في منظمات الأعمال: رؤى و نماذج مقترحة ، الغري للعلوم الاقتصادية و التجارية، عدد 20، 2011، جامعة الكوفة.
10. هشام بوكفوس ، أساليب تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية: دراسة ميدانية بمؤسسة سوناريك فرجيود، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

ج- المراجع الأجنبية

1. Alexis St-Pierre Cadieux, Le déploiement des talents au sein d'un marché interne de l'emploi en turbulence : une analyse comparative de deux cas, Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de Maîtrise ès sciences (M. Sc.), MONTRÉAL, Aout 2013.
2. Armstrong, Michael, A RMASTRONG'S Handbook of Human Resource management practice, 11th edition, London and Philadelphia, 2009.
3. Bersin, J., Talent Management What is it? Why now? Sinclair Consulting Inc, Morristown, NJ, USA., 2006
4. Catherine Voynet Fourboul, conférence intitulé par : Comment manager et développer les talents ?, Université Panthéon Assas Paris 2, 5 mai 2008
5. Ray, G., Barney, J. B., & Muhanna, W. A. Capabilities, business processes, and competitive advantage: Choosing the dependent variable in empirical tests of the resource-based view. Strategic Management Journal, 2004.
6. William J. Rothwell, Gestion des talents : présentation, Livre blanc de Dale Carnegie, Etats Unis, 2011.

دور الابتكار التسويقي في إنعاش السياحة العلاجية - دراسة ميدانية للمركب السياحي حمام الصالحين بسكرة

The role of marketing innovation in the recovery of
medical tourism - Field study of the tourist complex
hamam Al-Salheen Biskra

أ. كريمة بن شريف- د. عبد الحق رايس

جامعة بسكرة- kamiben07@gmail.com

جامعة بسكرة- abdelhak.rais@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/03/12 - تاريخ القبول: 2019/03/218 - تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتعرف على أهمية الابتكار في مجال التسويق، وما له من دور في إنعاش السياحة العلاجية بالمركب السياحي حمام الصالحين بولاية بسكرة ، ولتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتصميم مقابلة لجمع البيانات الأولية، بالإضافة إلى الاعتماد على الملاحظة التي تعد أداة مهمة لتحليل نتائج الدراسة، وذلك لمعرفة واقع الابتكار التسويقي في المركب السياحي محل الدراسة وما له من دور في إنعاش السياحة العلاجية، أي الارتقاء بمستوى أداء عالي للخدمة العلاجية المقدمة لزبائن المستهدفين في القطاع السياحي، والخروج من المألوف لدى المنظمات السياحية المنافسة، من خلال الاستناد على استراتيجيات جديدة مبتكرة في كل الأنشطة التسويقية المتبناة من قبل المنظمات النشطة في قطاع السياحة، ومن ثم ضمان استمرارية المنظمة السياحية ونموها.

المؤلف المرسل: عبد الحق رايس، البريد الإلكتروني: abdelhak.rais@univ-biskra.com

كلمات مفتاحية: الابتكار في الخدمة السياحية، الابتكار في المحيط المادي، السياحة العلاجية.

تصنيفات JEL : , , ...

Abstract :

The study's objective is to identify the importance of innovation in marketing, and its role in reestablishing the therapeutic tourism in the touristic complex "HAMEM Al-Salihin" in the state of Biskra. To achieve the objectives of this study, we designed an interview to collect primary results in addition to the observation In order to know the reality of marketing innovation in the touristic complex, and its role in the rehabilitation of therapeutic tourism, which leads to upgrade the high level of performance of the therapeutic service provided to the target customers in the tourism sector, and to going out from the fashionable tourist organizations, through building new innovative strategies in all the activities of marketing adopted by active organizations in the touristic domain. Thus, ensure the continuity and growth of the tourism organization.

Keywords: Innovation in tourism, innovation in the physical environment, therapeutic tourism.

Jel Classification Codes: , , ...

مقدمة:

تعتبر السياحة من أبرز النشاطات الخدمية التي تحظى بإقبال كبير من زبائن محليين وأجانب بفضل تطور وسائل النقل والاتصال، توسع رغبات المستهلك، وخاصة في مجال السياحة العلاجية، وهذا راجع لتزايد الاهتمام بالصحة الطبيعية، بسبب عدم كفاية العلاج الدوائي للكثير من الأمراض، خاصة تلك

المتعلقة بضئة المسنين، وهو ما زاد من توسع وانتشار المنظمات التي تقدم الخدمات سياحية ذات طابع علاجي.

اذ نجد في هذا الصدد الابتكار التسويقي الذي يعد أحد أهم المداخل الهامة لتحقيق ميزه تنافسية، وبالتالي كسب حصة سوقية. ومن ثم تحقيق أهداف المنظمة المرجو تحقيقها، لذا تبني الابتكار التسويقي في القيام بالأنشطة التسويقية في المنظمات السياحية العلاجية، يسهم في رفع معدلات أدائها وجوده خدماتها، وتحقيقها لأهدافها بأقصى كفاءة وفاعلية، مما يضمن لها التفوق والتميز، وتجنب تهديدات المنافسين، والقدرة على التكيف مع المستجدات المعاصرة وتعزيز مكانتها في ذهن الزبون، كل هذا ينعكس على إنعاش السياحة العلاجية برفع أدائها وزيادة فرص الاستثمار فيها لزيادة الطلب عليها.

وهو ما سنحاول رصده من خلال في هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي يلعبه الابتكار في عناصر المزيج التسويقي (الخدمة السياحية، السعر السياحي، التوزيع السياحي، الترويج السياحي، العمليات، البيئة المادية، الأفراد) في إنعاش السياحة العلاجية، من خلال صياغة الإشكالية التالية:

ما هو دور الابتكار التسويقي في إنعاش السياحة العلاجية؟

و للإجابة على هذه الإشكالية سنتناول في هذه الدراسة المحاور التالية:

← الابتكار التسويقي

← السياحة العلاجية.

1. الابتكار التسويقي

نظرا لازدياد التحديات والضغوط المنافسة الشديدة، وانفتاح العالم على بعضه نتيجة العولمة وثورة المعلومات والتحولت العالمية الجديد، والثورة تكنولوجية، خاصة في مجال السلع والخدمات وطرق الإنتاج والتوزيع، فضلا عن

ندرة الموارد، وكذا زيادة وعي وتوقعات المستهلكين، جعل من كل هذا دافع ومبرر للقيام بعملية الابتكار التي تسهم في بناء قاعدة صلبة للنمو المستقبلي، في سبيل كسب رضا الزبائن (حميد الطائي، ص: 50، 2008) 1.

1.1. تعريف الابتكار التسويقي:

فالابتكار التسويقي هو أنه عملية تقديم شيء جديد للسوق وهذا الشيء الجديد قد يكون في عدة مج الات منها التسعير أو المواصفات أو تطوير السلعة أو الخدمة أو تطوير طرق التسويق، كذلك من الممكن أن يعد تبني أو تطبيق فكرة جديدة طورت داخل المنظمه أو تم اقتباسها من خارجها تتعلق بالمنتج تسويقا ابتكاريا (مهبات نوري عبد الله، ص: 256، 2009) 2. أي أن الابتكار التسويقي يتعلق بتقديم سياسات وطرق تسويقية جديدة تختلف عن المنافسين أو عما هو موجود (مؤيد عبدالحسن الفضل، ص: 421، 2000) 3، أي يشمل كافة التقنيات والأساليب التسويقية المبتكرة والمعدلة في عناصر المزيج التسويقي وكافة الأنشطة التسويقية.

2.1. مجالات الابتكار التسويقي:

مجال الابتكار في التسويق يكون مطبقا على عناصر المزيج التسويقي، الذي يمثل مجموعة من الأنشطة والأدوات التسويقية التشغيلية تستخدمه المنظمة كحلقة وصل بينها وبين السوق المستهدف من خلاله تحقق الشكل المطلوب من ردود أفعال ايجابية (Philip. Philip,K, et Gary ، 44، p، 2007) 4، فالمزيج التسويقي هو خليط من الأنشطة التسويقية موجهة إلى القطاع السوقي المستهدف الملائم له والذي يحضى بقبول.

والابتكار في هذا المزيج ما يطلق عليه بالمزيج الابتكاري والذي عادة يظهر على أنه مزيج جديد لأشياء قديمة "new combination" إذ يتحقق فيه عنصرين هما الربط بين شيئين لم يتم الربط بينهما سابقا أو الربط قد تم

بتوقيت أسرع من المنافسين (رائد سليمان وآخرون، ص: 125، 2009)5. وفيما يلي سيتم معالجة الابتكار في كل عنصر من المزيح التسويقي الخدمي المكون من سبعة عناصر.

أ. مجال الابتكار التسويقي في الخدمة السياحية :

إن الابتكار التسويقي في الخدمة السياحية تمثل نقطة ارتكاز الرئيسية في توجيه كافة القرارات التسويقية، إذا كانت (البكري ثامر، ص: 128، 2006)6:

- خدمة مبتكرة: هي تلك الخدمة الجديدة التي تطرح أول مرة، وتكون جديدة بالنسبة للمنظمة والسوق والعملاء، وتكون نتيجة الابتكارات العلمية والتكنولوجية الضخمة.

- خدمة محسنة: هي تلك الخدمات القديمة التي أجري عليها تحسين أو تطوير.

- خدمة بع لامة جديدة: هي خدمة قديمة يتم إدخالها بع لامة جديدة إلى السوق للتخلص من التقليد، أو تغيير وجهة نظر الزبائن عن تلك الخدمة، أو الدخول إلى أسواق جديدة.

- توسيع خطوط الخدمات الحالية: تتمثل في إضافة المنظمة لخدمات جديدة إلى خطوط خدماتها الحالية بهدف استغلال فرص سوقية في أسواقها الحالية أو في قطاعات سوقية جديدة، وتكون هذه الخدمات جديدة بالنسبة للمنظمة وغير جديدة بالنسبة للسوق.

- تقليص خط الخدمات: أحيانا تقوم المنظمة بتقليل عدد الخطوط الموجودة.

ب. مجال الابتكار التسويقي في السعر السياحي :

الابتكار التسويقي في مجال السعر السياحي يعتمد على فلسفة المرونة في التسعير على وجه التحديد⁷، أي يعتمد على ابتكار طريقة تسعير جديدة لتعزيز القيمة لصالح الزبون السائح (علي الجياشي، ص: 11، 2003)8.

ج. مجال الابتكار التسويقي في الترويج السياحي:

يتجسد الابتكار الترويجي السياحي في قدره الفظمُ السياحية من خلال استخدامات جديدة مبتكرة في مجال الاتصال المباشر وغير المباشر بالسائح، من خلال الإعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات، والنشر، لتعريفه بخدمات السياحة للمنظمُ ومحاولة إقناعه بأنه يحقق حاجاته ويلبي رغباته" (حافظ أبو جمعة نعيم، ص: 191، 2011)9.

د. مجال الابتكار التسويقي في التوزيع السياحي:

مطلق عن الابتكار في التوزيع السياحي إذا تجسدت طرق تسويقية جديدة في تقديم الخ دمة السياحية، حيث أنه لا يعتمد فقط على تحسين الأساليب التقليدية المستخدمة في توصيل الخ دمة السايحة للزبون السائح، وإنما يقوم على أساس إدخال أساليب وطرق جديدة (عمار حميود، ص: 13، 2014)10، حيث يجب توفير الخ دمُ السياحية لفترات زمنية أطول ، وطلبها في أماكن عدة، فضلا عن توظيف الفظمة السياحية عدُ وسائل جديدة في عملية تسليم أو تقديم الخدمات إلى السياح بخلاف مبنى المنظمة وفروعها، أي مدى سهولة الوصول للخدمة السياحية عبر القنأُ المستخدمة المتطورة (قريشي محمد الصغير، ص: 120، 2009)11.

و. الابتكار التسويقي في المزيج التسويقي الممتد للخدمة السياحية

الابتكار التسويقي في كل من عملية تقديم الخدمة، في مجال الأفراد والمحيط المادي، يكون كما يلي:

- يتجسد الابتكار التسويقي في عملية تقديم الخدمة السياحية، في الإجراءات التي يتعين أن يمر بها الزبون حتى يحصل على الخدمة لتصبح أكثر بساطة وأعلى درجة من السهولة. ويتم ذلك من خلال

المعرفة بالأساليب الابتكارية التي أسهمت في توفير استخدام الآلات والمعدات الحديثة والوسائل والطرق في تطوير الخدمات (غسان فيصل عبد، ليث عبد الرزاق كامل، ص: 24، 2016)12.

- كما يكون الابتكار التسويقي في مجال الأفراد، من خلال تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات ، كذا سرعة الاستجابة في تقديم الخدمات استجابة لرغبات وتوقعات الزبائن المتغيرة والمتجددة لإيجاد قيمة جديدة ومضافة (سفيان نقماري، ص: 15، 2013)13، فضلا عن اكتساب القدرة على مواجهة مسائل ومناهج لحلها، والتمتع بالقدرات التفكيرية على تكوين علاقات مرنة حسب خصوصية كل زبون السائح.

- أما جانب الابتكار في المحيط المادي، يتجسد في حالة ما إذا كان مركز تقديم الخدمة السياحية جذابا ومريحا بأحدث التكنولوجيا التي تساهم إلى حد كبير في تسريع تقديم الخدمة وبجودة عالية، كما يساهم أي تغيير ابتكاري ، إلى إعطاء نتائج إيجابية سواء بالنسبة للعاملين أو الزبائن السياح(مرعي جعفر خليل ص: 46، 2012)14.

2. السياحة العلاجية:

شهد قطاع السياحة في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي نموا متزايدا، وأصبحت السياحة تمثل موقعا متميزا في اقتصاديات الشعوب لتصبح من أهم القطاعات على المستوى العالمي، حيث يحضى قطاع الخدمات السياحية أهمية كبيرة ، لما لها من مميزات عن باقي الخدمات وهذا راجع لخصوصية السياحة.

1.2. تعريف السياحة

تعددت تعاريف السياحة وذلك وفقا لآراء المهتمين بدراسة طبيعتها ومكوناتها وجوانبها ووفقا لآراء المنظمات العالمية والدولية المهتمة بالسياحة

الدولية، ويمكن تسليط الضوء على بعض التعاريف على النحو التالي:

ركزت منظمة السياحة على إعطاء النشاط السياحي صفة النشاط الصناعي، حيث عرفت السياحة على أنها: " تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية، وهي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تساعد على سد حاجات السائح 15 (بوفليج نبيل، ص: 36، 2010)".

تعرف أيضا بأنها: مجموعة الأنشطة الحضارية، الاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأشخاص إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة بأي قصد كان عدا قصر العمل الذي يدفع أجره من داخل البلد المزار(هناك عبد الغفار حمود، ص: 44، 2011)، 16، فتتهم بحركة السياح الذين يقطعون مسافة (100 ميل) فأكثر للحصول على المرافق السياحية وقضاء مدة بين (يوم- سنة)، أما إذا قلت المسافة ومدد القضاء عن ذلك فتسمى حينئذ بالترفيه أو الترويج (وائل قاسم راشد، ص: 71، 2010)، 17، توجه المنظمات السياحية نشاطها لفئة السياح، التي عرفت المنظمة العالمية للسياحة O.M.T: أنه كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلي لأي سبب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده "سائح وطني" أو بلد آخر "سائح أجنبي" لفترة تزيد عن 24 ساعة (محمد مرسي الحريري، ص: 18، 1991)، 18، فهناك فئتين من الزوار هما(ماهر عبد العزيز توفيق، ص: 27، 1997)، 19:

- أ. السائحون (tourists): وهم الزائرين المؤقتين الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في المنطقة التي يزورونها.
- ب. المنتزهون (excursionists): وهم الزائرون المؤقتين لمدة تقل عن 24 ساعة في المنطقة التي يزورونها.

2.2. أنواع السياحة:

يجدر الإشارة أن للسياحة عدة أنواع طبقا للمعايير التي تؤخذ في تصنيف السياح، والجدول الموالي ملخص لأنواع السياحة حسب معايير تصنيفها :

الجدول رقم (01): أنواع السياحة

معايير التصنيف	نوع السياحة
الغرض أو الدافع من السياحة	سياحة العلاجية، سياحة الثقافية، السياحة الاقتصادية "التجارية"، سياحة المعارض ، السياحة الدينية، سياحة المؤتمرات، سياحة الرياضية.
النطاق الجغرافي أو الحدود السياسية	السياحة المحلية، السياحة للداخل، السياحة للخارج، السياحة الداخلية، السياحة الوطنية، السياحة الدولية.
طبيعة الرحلة السياحية (العدد)	السياحة الفردية، السياحة الجماعية.
مدة الإقامة	السياحة الموسمية، سياحة شبه المقيم.
الجنسية	نجد سياحة المواطنين الذين يعملون بالخارج، سياحة المواطنين الذين يعملون بالداخل.
السن	سياحة الشباب، الناضجين، سياحة ما بعد التقاعد.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك : دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، ماجستير تخصص إدارة التسويقية، جامعة محمد بوقرؤ ، بومرداس، 2008-2009، ص96.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن للسياحة أنواع عدة، فاذا أخذناها من جانب الدوافع المؤدية للقيام بها، أي وفقا لمعايير الغرض من السياحة ، نجد السياحة العلاجية وهي محور دراستنا، إذ نعرفها على أنها: هي السياحة لتلقي السياح العلاج في المصحات أو إلى مناطق وجود الينابيع الكبريتية (قاسم الربداوي، ص: 862، 2014)، ويعتمد هذا النوع من السياحة بشكل كبير على الخصائص الطبيعية وتعتبر السياحة العلاجية من أنواع السياحة الحموية وهي

نوعين: سياحة علاجية اصطناعية، وسياحة علاجية طبيعية (سامية لحول، ص: 03، 2012)21، كما هو الحال في نبع حمام الصالحين في ولاية بسكرة.

وتنقسم السياحة العلاجية قسمين:

السياحة بالطرق الحديثة: وتعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة، تساهم في علاج الأفراد الذين يلجأون إلى هذه المراكز.

السياحة الاستشفائية: تعتمد السياحة الاستشفائية على العناصر

الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس، بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية والروماتيزمية، وتطلق السياحة العلاجية على كلا النوعين(الياس عياشي، ص: 19، 2009)22.

إذ أن السياحة العلاجية تنطوي على أربعة أركان: النقل، الإيواء

(الإقامة)، البنية التحتية والفوقية، البرامج السياحية والتي تشمل المناطق العلاجية والأثرية والتاريخية والترفيهية وغيرها (عصام حسن السعيدي، ص: 27، 2009)23. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أركان السياحة العلاجية

النقل	الإيواء	الخدمات والبرامج السياحية
بري بحري جوي	فنادق، شقق، مخيمات، موتيلات	وكالات السفر، المنظمات السياحية، الأماكن الأثرية والسياحية... الخ.

البنية التحتية: طرقات، شبكات الصرف الصحي، شبكات اتصال،
المرافق العامة التجارية والغير تجارية... الخ
البنية الفوقية: كالفنادق، مطاعم، مراكز المؤتمرات... الخ

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص47.

3) أهمية السياحة العلاجية :

تؤدي السياحة العلاجية إلى زيادة الدخل القومي عن طريق ازدياد الطلب على المنتجات المحلية (الخدمات السياحية التي تقدمها المراكز العلاجية)، إذ تخص كل منطقة بصناعات محلية متميزة، وتعمل على تنميتها وتطويرها لمقابلة الطلب الواقع عليها لاسيما عدم كفاية العلاج الدوائي للكثير من الأمراض، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وفرص الاستثمار السياحي في المجال العلاجي، هذه تؤدي بدورها إلى زيادة التشغيل، أي زيادة العمالة والتخفيف من البطالة وبالتالي الرفاهية للمجتمع، وتؤدي السياحة العلاجية كذلك إلى إزالة الخلل الاقتصادي الإقليمي وذلك عن طريق المساهمة بتوزيع الرخاء الاقتصادي كما تعتبر مصدراً مهماً من مصادر العملة الصعبة، أي مصدر جيد من مصادر دخل الدولة (سليمان علي القطايري، ص: 04، 2000) 24.

4) مقومات السياحة العلاجية

إن السياحة العلاجية تنطوي على العديد من العناصر والتي من أهمها: المقومات والموارد السياحية، التجهيزات السياحية، خدمات المواصلات والاتصالات، الترويج السياحي، الطلب السياحي، الخدمات السياحية (الأساسية والساندة) (إمام عواد وآخرون، ص: 24، 2002) 25، كما تركز على مجموعة من المقومات نذكر منها 26: (عبد الرزاق مولاي لخضر، ص: 68، 2006)

المقومات الطبيعية: وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية... الخ، أي كل مظاهر جذب السياح .

المقومات البشرية: وتمثل في الجوانب التاريخية كالأثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان... الخ.

المقومات المالية والخدماتية: وتمثل في مدى توافر البنى التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية،

التجارية، البنوك، العمران... الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلي فُ، كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدره دعائية على مختلف وسائل الإعلام من أجل جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدره على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهتم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم .

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

يعود منبع حمام الصالحين للمركب إلى العهد الروماني ، حيث كان فيه حمام آنذاك، إلى غاية 1970م، أين قررت مدينه بسكرة إنشاء حمام قريب إلى عاصمة الولاية، وابتداء من 1988 وبمرسوم رقم (88/01)، أصبح مركب حمام الصالحين تابعا لمؤسسة التسيير السياحي وهو مسجل في السجل التجاري للولاية تحت رقم (90 / ب / 013) (روبرتاج حول مركب حمام الصالحين ببسكرة ، 27(2008).

حيث يعتبر مركب حمام الصالحين من أهم المنظمات السياحية الموجودة في مدينة بسكرة، حيث يقع في الجهة الشمالية الغربية للولاية، ويبعد عن وسط المدينة بـ 2 كم، ويتربع على مساحة إجمالية تقدر بواحد هكتار وخمسة وستون آر، منها 27 كلم هكتار مبنية 24 هكتار أرض عارية للتوسع منها للمنشأة القاعدية والمساحات خضراء ، كما أن المنبع الرئيسي للمياه المعدنية يبعد عن المركب بـ 5.5 كم هو الذي كان مبني عليه الحمام القديم في العهد الروماني ، والذي أثبتت الدراسات الكيميائية التي أجريت على مياهه أنها غنية بالصوديوم والكلور مع نسبة كبيرة من الكبريت وهي تتبع مصدر طبيعي بفسبة تدفق مياه 65 ل/ثا، عند درجة حرارة 46م°، حيث تعالج هذه المياه عدة أمراض، إذ

يصنف الوكب والفنادق التابعة له بتصنيف ثلاث نجوم (مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة) 28.

وبعد التعرف على الفظمة السياحية العلاجية محل الدراسة وجمع المعلومات النظرية عنها، كان لزاما إتباع منهج معين والاعتماد على طرق محددة لجمع المعطيات اللازمة، ومباشرة تنظيمها وتحليلها ومن ثم تسييره ، وللوصول لنتائج الدراسة تم الاعتماد على أداتين لجمع البيانات والمعلومات الأولية هما :

الملاحظة: الملاحظة هي الأداة الأكثر وضوحا وصدقا لإثبات الحقائق، فهي تتكون من عمليات عقلية متداخلة إلى جانب توليد المشاهدات والخروج بذكره عن الظاهر المدروسة، المتمثلة في معرفة دور الابتكار التسويقي في انعاش السياحة العلاجية بالمركب السياحي حمام الصالحين بسكرة.

المقابلة: تعد المقابلة أداة بارزة من أدوات البحث العلمي، حيث تم إجراء مقابلة شخصية مغلقة مع رئيس مصلحة التسويق و 3 عمال في المركب محل الدراسة، التي تم استخدامها كأداة رئيسية لجمع البيانات والخروج بنتائج الدراسة والإجابة عن إشكالية المطروحة بعد تحليل البيانات ومعالجة المعلومات.

حيث تمحورت أسئلة المقابلة فيما يلي:

هل قام مركب حمام الصالحين بإضافة خدمة جديدة تماما ضمن تشكيلة خدماته؟

هل أضاف مركب حمام الصالحين تحسينات على خدماته القديمة؟

أقام مركب حمام الصالحين بحذف خدمة من خدماته؟

من خلال الاجابات المطروحة تم التوصل أن الخدمات العلاجية المركب قديمة لم يجرى عليها تحسينات كبيرة واضحة إلا في خدمة الفندق لفندق

النخيل الذي تم إعادة ترميمه، ولم يتم بتوسيع خط خدماته الأساسية، وبالتالي لم يتم إدخال خدمة أو أكثر جديدة ضمن خدماته القديمة، وقيام المركب بحذف جزئي للخدمات، كحذف خدمة الصونا بالصيف وخدمة المسبح بالشتاء.

هل يقوم مركب حمام الصالحين بإجراء تخفيضات في أسعار خدماته؟

هل يمنح مركب حمام الصالحين امتيازات سعرية تبعا لنوع زبائنه؟

وبخصوص السعر، فتم التوصل أن المركب يضع سعر واحد معقول طيلة السنة مهما تغير الطلب على الخدمة العلاجية، وبالتالي لا توجد تخفيضات سعرية بأشكال جديدة، غير أنه يضع أسعار مختلفة لنفس الخدمة بالاختلاف الزبائن (طلاب، زوجين، أطفال، شيوخ، عمال)، فيقدم امتيازات سعرية للأطفال وكذا لعمال المركب، كما توضح لنا أن الأسعار المحددة لخدمات المركب لا يراعي بدرجة كبيرة للقدرة الشرائية للمستهلكين والمستعد دفعه، لأنه حسب اجابات المقابلة والملاحظة استنتجنا أنه ليس كل أفراد العينة قادرة على دفع السعر مقابل الخدمات المقدمة غير أنهم مضطرين للدفع مقابل بعض الخدمات خصوصا خدمة العلاج.

هل يستخدم مركب حمام الصالحين وسائل جديدة لترويج خدماته؟

هل يعتمد مركب حمام الصالحين على أساليب جديدة لتنمية العلاقة مع الزبائن؟

يقوم المركب بعرض خدماته العلاجية عبر الهاتف، والملصقات غير أنها لا تمنح للزبائن ككل، وكذا عبر موقعه الالكتروني غير أنهم لا يقومون بتحديث كل ما هو جديد من العروض، معنى أن جانب الترويج لخدمات المركب متمثل في المعارض السياحية، الملصقات الاشهارية فيها صور عن بعض الخدمات تحت شعار

"" بكل صحة"، في الإذاعة، وفي الموقع الإلكتروني من عام 2014 لم يتم تحديثه، أي أن الإعلان عن خدمات المركب بالأفكار مأثوفة وليس مبتكرة.

أما جانب تنمية العلاقة مع الزبائن، فيكون من خلال اهتمامهم برأيهم ورضاهم عن خدماته عبر الهاتف والمقابلات الشخصية.

هل يوفر مركب حمام الصالحين خدماته على مدار 24 ساعة كل يوم؟

اتضح أنه يوجد بعض الخدمات العلاجية لا توفر في على مدار 24 ساعة كخدمة الحمام من الساعة 8 أي 10 صباحا، غير أن المركب يبقى في الخدمة على مدار 24 ساعة كالفندق ومجالات التفسح وقاعة الأفراح.

هل يعتمد مركب حمام الصالحين على معدات وأجهزته جديدة في تقديم الخدمة؟

اتضح أن المركب يتوفر لديه معدات ووسائل العلاج اللازمة لتقديم خدمة العلاج لكن غير متجددة.

هل يتم حجز خدمات مركب حمام الصالحين عبر الانترنت؟

كانت الإجابة فيما يخص الحجز، انها تتم عبر الهاتف بالنسبة الزبائن الذين يقطنون في مسافات بعيدة، والحجز الإلكتروني عبر الانترنت بالنسبة لخدمات الفندق على مستوى فندق النخيل فقط، لكن فندق الكبير لا يتم ذلك.

هل يوظف مركب حمام الصالحين عمال مكوئين ومؤهلين؟

اتضح أن المركب يستقطب عمال مكوئين تجعلهم قادرين على استشارتهم وتقديم كافة المعلومات التي تفيد الزبائن خاصة التعامل مع كبار السن، وتوظيف عمال ذوي مهارات تعكس جودة الخدمة من ناحية العلاج فهو يوظف

أطباء مختصين في عدة أمراض، بالإضافة إلى عمال مختصين في التدليك وفقا لكل حالة مريض للقيام بخدمة العلاج.

هل قام مركب حمام الصالحين بإعادة ترميم هياكله؟

اتضح أن المحيط المادي للمركب الخاص بالمبنى ليس له لا جاذبية ولا إثارة من ناحية الألوان والتصميم بحد ذاته خاصة مدخل المركب، ولم يجدد تنظيمه الداخلي وهو قديم قدم المركب. رغم أنه يتمتع بمساحة كبيرة غير مستغلة وبتصميم ليس جذاب بالقدر الكافي خاصة المركز الرئيسي لتقديم الخدمة فهو قديم جدا، إلا أن في فندق النخيل فهو مقبول نوعا ما، واتضح انه في نهاية كل سنة يتم غلق المركب لغرض اعادة ترميمه ولكن لا يتم ذلك ويعيد الفتح المركب من جديد.

هل يشترط مركب حمام الصالحين لباس موحد لمقدمي خدماته؟

تبين أن المركب يشترط اللباس الموحد لمقدمو خدماته ليتعارفوا عليهم الزبائن.

هل يهتم مركب حمام الصالحين بشكاوي الزبائن؟

يتضح لنا أن المركب يتميز باستجابة من ناحية الاستفسارات والرد على الشكاوي والتجاوب مع ردود الأفعال السلبية والايجابية ولكن بدرجة متوسطة لا تعكس جودة عالية.

هل يوفر مركب حمام الصالحين أجهزة السلامة والأمن متطورة؟

تبين أن أجهزة السلامة والأمن متطورة ليس موافق للابتكار من ناحية المعدات والتكنولوجيا الحديثة لدى المركب السياحي حمام الصالحين بشكل كبير، فهو ليس مطور في وسائل تحقيق الأمان في مركز تقديم الخدمة لكن الأمان بشكل عام فهو متوفر عموما.

هل يلزم مركب حمام الصالحين عماله بالتحلي باللطافة مع الزبائن؟

توصلنا أن المركب يشترط على مقدمو خدماته العلاجية التحلي باللطافة مع الزبائن خاصة التعامل مع كبار السن و ذوي الأمراض الخطيرة، والتواصل معهم عبر الهاتف، وتولي الاهتمام الفردي وتقديم المعونة للزبائن لكن ليس بوسائل المتطورة، وهذا راجع لطبيعة الخدمة العلاجية التي تتطلب ذلك.

الخلاصة:

إن السماح للمنظمات بالدخول في مشروعات الإستثمار السياحي في مجال السياحة العلاجية لا بد من تحقيق درجة عالية في أداء الخدمات السياحية العلاجية من خلال العديد من الطرق أنظمة الإدارة الحديثة، بإدخال تجهيزات (آلات، معدات...) جديدة يمكن إستخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية، فضلا عن تنمية المهارات للقوى العاملة كل هذا يوفره لنا الابتكار التسويقي في الأنشطة التسويقية للمنظمات السياحية العلاجية لمواكبة التطورات الحاصلة في السوق السياحي، ب تطوير وتحسين طرق العمل في الأنشطة الإقتصادية، والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي حتى تستطيع البقاء و الإستمرار، لذا لم يعد الابتكار التسويقي غاية في حد ذاته بل أصبح وسيلة تسعى من خلالها المنظمات السياحية لأجل التفوق والتميز بخدمات فريدة وذو جودة، وبالتالي يعد الابتكار التسويقي أحد الأسلحة الجيدة لتحقيق الجودة و ضمان مستوى أداء خدمة سياحية عالي، وبالتالي تحقيق انعاش للسياحة العلاجية .

وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الدراسة، والتي نستعرضها في النقاط التالي:

- ضعف مستوى التغيير والتجديد على مستوى خدمات المركب السياحي حمام الصالحين، حيث نادرا ما يتم إدخال تحسينات على الخدمات الحالية، أو إضافة خدمات سياحية جديدة.
- غياب أي سياسة تسعيرية لتحفيز الطلب على الخدمات السياحية في المركب السياحي.
- غياب أي تجديد أو تطوير في المعدات في المعدات والوسائل المستعملة على مستوى الخدمة العلاجية والفندقية (الفندق الكبير والجناحات الصغيرة)، حيث أن هذه الوسائل تعود إلى فترات قديمة جدا.
- اعتبار الزبائن أن المركب يتوافر على الجاذبية في التصميم، كما أنه يتلاءم مع التراث الثقافى.
- محدودية مستوى مهارات ومؤهلات مقدمي الخدمات في مجال تقديم الخدمات السياحية، سواء على مستوى الفنادق أو المراكز العلاجية، مما يجعلهم عاجزين على حل مشاكل الزبائن، وتقديم المعلومات الضرورية لهم، وإن كان المركب يتوافر على أطباء يشهد لهم الزبائن بالكفاءة العلاجية.
- ضعف مستوى الترويج السياحي في المركب، وخاصة في مجال الابتكار الإعلاني الذي يسمح بجذب الزبائن، وترغيبهم في زيارة المركب، وتجربة خدماته السياحية التي يقدمها.
- نقص استخدام المطويات والملصقات الحائطية للإعلان عن مختلف أنواع الخدمات السياحية التي يقدمها المركب، أسعارها، خصائصها، أوقات الاستفادة منها، أماكن تواجدها، مما جعل الزبائن ليس لهم دراية كافية عن عروض المركب.
- كفاءة إدارة المركب في ما يخص إدارة وقت انتظار الزبائن، من خلال تقليص هذا الوقت إلى أقصى حد، مع سرعة تلقي الخدمة

العلاجية والفندقية، وهو ما يؤثر إيجابا على جودة الهدمة العلاجية.

- ضعف مستوى السلامة والأمان في توفير التجهيزات والوسائل الموجودة في مراكز العلاج، خاصة أن هذه الأخيرة تستقطب فئات المرضى وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، مما يجعل عامل الأمان أولوية أساسية بالنسبة لهم.
- ضعف مستوى نظام التوزيع في المركب، فالحجز عبر الانترنت غير مفعّل حتى الآن، كما أن الخدمة العلاجية (وهي النشاط الرئيسي للمركب) لا تتوافر إلا في وقت محدود في اليوم، مع غياب وسائل الترفيه التي يمكن أن يستغلها الزبون في أوقات الراحة (قبل وبعد النشاط العلاجي).
- يهتم المركب بتمييز مقدمي خدماته من خلال لباس موحد لكل مجال، مما يسمح للزبائن بالتعرف عليهم، الارتياح لهم، وطلب الخدمة والمشورة منها.
- يعترف الزبائن بحسن المعاملة التي يبديها مقدمي الخدمات المركب لهم، من خلال الإصغاء الجيد لانشغالات الزبائن، وتقديم المعلومات اللازمة، والمساعدات التي يحتاجونها، كما أن المركب يركز على توفير عناية ورعاية فائقة لذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال الاهتمام الشخصي بهم، وهي ما تتطلب هته النوعية كم الزبائن، مما يدل على توافر السلوك الإنساني لمقدمي الخدمات بشكل عام.

- 1 حميد الطائي، بشير العلاق، تطوير المنتجات وتسعيرها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 50.
- 2 مهايات نوري عبد الله، انعكاسات الابتكار التسويقي على الأساليب المتبعة في ترويج الخدمات التسويقية الفندقية: دراسة ميدانية في عدد من الفنادق في محافظة أربيل، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 03، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص 258.
- 3 مؤيد عبد حسن الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ط 01، ص 421.
- 4 Philip. Philip,K, et Gary. A, principes de marketing. France, person education, 2007, p44.
- 5 رائد سليمان وآخرون، الابتكار التسويقي وعلاقته بجودة الخدمة الصحية في القطاع الحكومي دراسة في الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، دراسة عربية، العراق، 2009، ص 125.
- 6 البكري ثامر، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ط 01، ص 128.
- 7 سليمان رائد، كرنجي العزاوي سحر أحمد، النعيمي فاضل، الابتكار التسويقي وعلاقته بجودة الخدمة الصحية في القطاع الحكومي دراسة في الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، دراسة عربية، العراق، 2009، ص 125.
- 8 علي الجياشي، حالة الابتكار في المنظمة وانعكاساتها على الابتكار التسويقي والأداء: دراسة ميدانية لعينة من شركات تكنولوجيا المعلومات الأردنية، المجلة العربية الأردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية، المجلد 06، العدد 02، جامعة العلوم التطبيقية والإدارية، الأردن، 2003، ص 11.
- 9 حافظ أبو جمعة نعيم، التسويق الابتكاري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011، ط 02، ص 191.

- 10 عمار حميود، محمد فوزي شعوبي، واقع الابتكار التسويقي في التوزيع في الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز: دراسة حالة مديرية التوزيع فرع ورقلة حضري، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 13.
- 11 قريشي محمد الصغير، نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص120.
- 12 غسان فيصل عبد، ليث عبد الرزاق كامل، دور التسويق الابتكاري في تعزيز مكانة خدمة الاتصالات في ذهن الزبون: دراسة استطلاعية لأراء عينة من مستخدمي الهاتف النقال في مركز محافظة صلاح الدين، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة كركوك، العراق، 2016، ص34.
- 13 سفيان نقماري، الإبداع والابتكار في النظام المصرفي ودوره في تحسين الميزة التنافسية للبنوك، الملتقى الدولي الأول حول: اقتصاديات المعرفة والإبداع، مخبر البحث حول الإبداع و تغير المنظمات و المؤسسات، يومي: 17، 18 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2013، ص 15.
- 14 مرعي جعفر خليل، دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة تحليلية لأراء عينة من موظفي شركة حكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، جامعة الأنبار، العراق، 2012، ص 46.
- 15 بوفليح نبيل، تقروت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا: حالة (الجزائر، تونس، المغرب)، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر: الواقع والآفاق يومي: 11-12 ماي، 2010، ص32.
- 16 هناء عبد الغفار حمود، علي مغامس ربيع، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع المجمع السياحي علي بحيرة السيد العظيم في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 29، 2011، ص44.
- 17 وائل قاسم راشد، التصورات المستقبلية لتطوير القطاع السياحي في البصرة، مجلة دراسات البصرة، العدد 10، 2010، ص71.

- 18 محمد مرسي الحريري، جغرافية السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص18.
- 19 ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص27.
- 20 قاسم الريداوي، السياحة وآفاقها المستقبلية في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1 + 2، دمشق، 2014، ص862.
- 21 سامية لحول، راوية حماشي، السياحة الحموية كأسلوب لترقية السياحة الداخلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية قالمة، الملتقى الوطني الثاني: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص3.
- 22 الياس عياشي، الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية في جيجل "مدينة جيجل نموذجا"، شهادة لنيل الماجستير، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري - قسنطينة، 2008-2009، ص19.
- 23 عصام حسن السعيد، إدارة مكاتب وشركات وكالات السياحة والسفر، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ط1، ص27.
- 24 سليمان علي القطايري، البنية الأساسية ودورها في التنمية السياحية، وزارة التخطيط والتنمية، 2000، ص4.
- 25 إمام عواد وآخرون، إدارة المنشآت السياحية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص24.
- 26 عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص68.
- 27 روبرتاج حول مركب حمام الصالحين ببسكرة، حصة سلسلة أشرطة وثائقية حول الحمامات المعدنية في الجزائر، إعداد وإخراج سلين فوخال، 2008.
- 28 مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة.

الدعم التنظيمي مدخل أساسي للالتزام التنظيمي للموظفين دراسة تطبيقية على الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيجل

Organizational support is a key input to the organizational commitment of employees -An applied study on the staff of the Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences of Jijel University

أ. بوتالب جهيد¹ - أ. سليخ حورية²

1- جامعة جيجل - boutalebdjahid@gmail.com

2- جامعة بسكرة - houria.selikh@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/03/19 - تاريخ القبول: 2019/03/25 - تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي للموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، حيث استخدم الاستبيان أداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة التي قدرت بـ 32 موظفاً، وبعد تحليل البيانات باستخدام SPSS، تم التوصل إلى أنه لا يوجد أثر إيجابي للدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي للموظفين بالكلية، وبناءً على النتائج المتوصل إليها تم تقديم توصيات أهمها تحسين مستوى الحوافز المقدمة للموظفين.

المؤلف المرسل: حورية سليخ، البريد الإلكتروني: houria.selikh@univ-biskra.dz

كلمات مفتاحية: الدعم التنظيمي، العدالة التنظيمية، الدعم القيادي، المشاركة في اتخاذ القرارات، الحوافز، دعم وتأكيد الذات، التدريب، الالتزام التنظيمي.

تصنيفات JEL: M12 ، I23

Abstract :

The study attempted to know the influence of the organizational support on the organizational commitment of the employees at the faculty of economics, commercial and management sciences in jijel university, in which the questionnaire is used as a means for collecting data from the members of the case study are about 32 employees and after analyzing the data obtained using spss, it is concluded that there no positive influence of the organizational support on the employees, there fore, a set of advice is given mainly the improvement of the motivations given to the employees.

Keywords

the organizational support; organizational justice; The leadership support; participation In taking decisions; the assurance and support of the ego; Incentives; the motivations; training; the organizational commitment.

Jel Classification Codes : M12, I23,

1- مقدمة:

تواجه المؤسسات الحالية عدّة تحديات تؤثر بشكل مباشر على بقائها واستمرارها في المنافسة، على غرار التطور التكنولوجي المتزايد باستمرار، شدة المنافسة، التغيير في أذواق المستهلكين وغيرها من العوامل التي أدت بالمؤسسات إلى إيجاد الدعايم اللازمة للتكيف مع هذه التحديات، وكما هو معلوم فإن المورد البشري في المؤسسة هو الركيزه الأساسية والمورد الأكثر أهمية لقدرته على تسيير مختلف العمليات فيها و حل المشاكل التي تواجهها، فهو يعتبر المورد الاستراتيجي للمؤسسة، بحيث تعمل المؤسسة جاهده للحفاظ عليه وتوفير الظروف المادية والمعنوية اللازمة للقيام بوظيفته بكل فعالية، فتوجيه سلوكيات الموظفين نحو ما ترغبه المؤسسة يعتبر تحدي بالنسبة لها نظرا لصعوبة معرفة سلوكيات الأفراد جميعا، ومع ذلك يمكن توفير جو تنظيمي يساهم في التأثير على الموظفين من خلال إتاحة الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات والاهتمام من قبل المديرين بمشاكل الموظفين وتوفير حوافز مادية ومعنوية لهم، والمساهمة في إتاحة الفرصة للموظفين لإبراز قدراتهم ومهارتهم و التقدم الوظيفي من شأنه أن يشجع السلوكيات الإيجابية لديهم مثل الالتزام التنظيمي اتجاه المؤسسة التي يعملون بها.

1-2- إشكالية الدراسة

إن ضمان السير الحسن لل مؤسسة واستمرارها في تقديم خدماتها بكل كفاءة وفعالية إنما يتوقف على الدور الرئيسي لمواردها البشرية، فالموظفون هم حجر الأساس في المؤسسة لما يقومون به للتحكم في مختلف العمليات اليومية وحل المشاكل المتكررة وغيرها، وكلما شعر الموظف بأهميته في الم مؤسسة و تقديره و دعمه من طرف الرؤوسين كلما انعكس ذلك عليه ا إيجابيا، فمن أهم السلوكيات التي تضمن كفاءة وفعالية المؤسسة وتضمن الجودة في خدماتها التزام التنظيمي للموظفين، حيث تقودنا هذه الإشكالية الى البحث في مدى تأثير الدعم التنظيمي

في التزام الموظفين اتجاه مؤسساتهم، ومن خلال التطبيق على موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر الدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي للموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مستوى الدعم التنظيمي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل من وجهة نظر الموظفين بها؟

- هل يوجد التزام تنظيمي لدى الموظفين اتجاه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل؟

- ما طبيعة أثر أبعاد الدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي للموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل؟

1-3- فرضيات الدراسة : للإجابة على الإشكالية الرئيسية و تساؤلاتها المطروحة

وتحقيق اهداف البحث، تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تتناول أثر ابعاد الدعم التنظيمي "مجتمعة ومنفردة" على الالتزام التنظيمي، وهي ك ما يلي:

الفرضية الرئيسية : يوجد أثر للدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

ويندرج ضمن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كالتالي:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر لبعده العدالة التنظيمية في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

- الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر لبعدهم القيادي في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.
- الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد أثر لبعدهم المشاركة في اتخاذ القرارات في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.
- الفرضية الفرعية الرابعة : يوجد أثر لبعدهم الحوافز في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.
- الفرضية الفرعية الخامسة : يوجد أثر لبعدهم دعم وتأكيدهم الذات لدى الموظفين في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.
- الفرضية الفرعية السادسة : يوجد أثر لبعدهم التدريب في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.
- 1-4-أهداف الدراسة:** يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة طبيعة أثر الدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي للموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، كما تسعى أيضا لتحقيق الأهداف التالية :
- معرفة مستوى الدعم التنظيمي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل من وجهة نظر الموظفين بها.
- التحقق من وجود التزام تنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

- التعرف على طبيعة أثر أبعاد الدعم التنظيمي المتمثلة في (العدالة التنظيمية، الدعم القيادي، المشاركة في اتخاذ القرارات، الحوافز، دعم وتأکید الذات لدى الموظفين والتدريب) في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1.2 مفهوم الدعم التنظيمي:

لم يتم تقديم المفهوم الرسمي للدعم التنظيمي حتى ثمانينات القرن العشرين، فقد كانت فكرة الدعم التنظيمي موجوده في الأدبيات الإدارية لما يقارب السبعين سنة (Malikeh Beheshtifar, 2010,p 30) ، وتعد نظرية الدعم التنظيمي الأساس والمنبع الذي انبثق منها مفهوم الدعم التنظيمي، وتحاول هذه النظرية التركيز على تحديد طبيعة العلاقة التبادلية بين العاملين والمنظمة على أساس نظرية المنفعة التبادلية وكذلك نظرية التبادل الاجتماعي التي تفسر الدوافع وراء الاتجاهات والسلوكيات التبادلية بين الأفراد كما تشير نظرية التبادل الاقتصادي إلى الجهد مقابل الأجر، وقد تحولت هذه الفكرة عبر السنين لتعتمد على نظرية التبادل الاجتماعي، أي الجهد مقابل الدعم، وتؤكد هذه النظرية إلى أن العاملين يطرحون مخرجات عمل إيجابية مقابل الموارد القيمة التي يحصلون عليها من أرباب العمل، وتفترض أيضا بأن العاملين يبنون اعتقادهم بخصوص مقدار تقييم واهتمام أرباب العمل بحسب حالهم وبمساهمتهم، كما تفسر هذه النظرية المنفعة المتبادلة بين الافراد بشكل عام منطلقا لنظرية الدعم التنظيمي المدرك من حيث تبادل المنفعة والمصالح بين كل من المؤسسة والعاملين فيها لتحقيق أكبر إنتاجية ممكنة بأعلى كفاءة ممكنة (الكعبي، 2017، ص 6).

وعليه يمكن تعريف الدعم التنظيمي بأنه " الدرجة التي يدرك الأفراد أن المنظمة تهتم بهم وتثمن مجهوداتهم ومساهماتهم وترعاهم " (العنزي، 2018، ص 53).

كما يشير الدعم التنظيمي إلى " القدر الذي تلتم فيه المنظمة برعاية ورفاهية أعضائها، من خلال معاملتهم بعدالة، مساعدتهم في حل ما يواجهونه من مشكلات والانصات لشكواهم" (العنزي ع.، 2014، ص 13).

ومما سبق يمكن تعريف الدعم التنظيمي بأنه تلك المساندة التي تلتزم المؤسسة بتقديمها للموظفين لديها سواء كانت مساندة مادية أو معنوية للتعبير عن اهتمامها بهم ودعمها لهم ودفعهم لتحقيق إنجازات في العمل، من خلال ابراز قدراتهم ومهارتهم من خلال منحهم أجور وعلاوات وترقيات الى جانب اشراكهم في اتخاذ القرارات وتفويض السلطة لهم والعمل جاهدً على تحسين مهاراتهم وتنميتها.

إن الموظفين يتطلعون دائما للحصول على الدعم من منظماتهم، وكما كانت توقعاتهم وانتظارهم تلبى في مؤسساتهم هذا ما يدفعهم الى العمل أكثر من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية، لان تلبية توقعات الموظفين وتقدير جهودهم قد تؤدي بهم إلى إنتاج وتنمية سلوكياتهم الإيجابية اتجاه المؤسسة وهذا ما يدعمه الدعم التنظيمي الذي يوفر أيضا الاستقرار و السلامة للموظفين ، وهو أمر مهم لأن هذا الشعور يجعلهم يعتبرون أن مؤسساتهم تقف وراء حمايتهم وأمنهم وسلامتهم، وعليه يمكن القول أن الدعم التنظيمي يساهم في تحقيق ال فعالية والإنتاجية لأي مؤسسة (Gunay, 2017, p 97)، فالدعم التنظيمي مهم جدا لأنه يضمن المساعدة التي تقدمها المؤسسة للتعامل مع الظروف الصعبة التي تواجه الموظفين سواء داخل المؤسسة التي يعملون بها أو خارجها، كما يسهل تنفيذ المهام الوظيفية بكفاءة وفعالية، فقاعدة المعاملة بالمثل المطبقة من قبل كل من الموظف وصاحب العمل في علاقتهما مما يقودهم إلى تحقيق

اهدافهما معا أي المنفعة المتبادلة للطرفين.

كما تتجلى أهمية الدعم التنظيمي في تحقيق ما يلي (جلاب وآخرون، 2016، ص ص 146.147):

- يؤدي الدعم التنظيمي بالأفراد إلى زيادته اجتهادهم لأداء مهام وظيفية خارج ما هو مطلوب منهم، لتعزيز مشاركتهم في سلوكيات الدور الإضافية.
- يساهم الدعم التنظيمي في تعزيز إدارة التنوع الثقافي في المنظمات، حيث تعزز مبادرات المنظمة الداعمة والطوعية هذا المفهوم.
- يساهم الدعم التنظيمي في زيادة مستوى الرضا الوظيفي للأفراد.

2.2 أبعاد الدعم التنظيمي: تعددت أبعاد الدعم التنظيمي واختلفت إذ لم يتم تحديد أبعاد بشكل موحد من قبل الباحثين، ولكن بعد الاطلاع على مختلف الدراسات التي

تناولت الموضوع تم تحديدها في العناصر التالية:

2.2-1 العدالة التنظيمية: لإدراك العدالة التنظيمية أثر بالغ الأهمية في

توجيه سلوك الأفراد العاملين بالمؤسسة، فإدراك العاملين لنزاهة المديرين في تعاملاتهم معهم وتواضعهم معهم والمس أوأ في توزيع العوائد سواء المادية او المعنوية بينهم يساهم في تنمية السلوكيات الإيجابية للعاملين اتجاه المؤسسة التي يعملون بها، وقد أكد آدمز (1963) على أن العدالة في نظرية الإنصاف تعطي وتستقبل بشكل متناسب، واقترحت النظرية أن يضع الموظفون وقتهم وجهدهم ومعرفتهم في العمل في مقابل تلقي الأجور والتعويضات، كما يتم الحكم على التوازن بين المدخلات والمخرجات بشكل ذاتي استنادا إلى التصورات الفردية، بحيث إذا كان العامل يعتقد أن النتيجة لا تناسب مدخلاته، فإن مفهوم عدم الإنصاف يظهر (Can, 2013, p 27)، وقد قام Greenberg (1987) بصياغة مصطلح العدالة التنظيمية حيث يعرف ها بأنها تصور الفرد ورد فعله على

الإنصاف في المنظمة، ويشير العدل أو العدالة إلى فكرة أن الفعل أو القرار صحيح أخلاقياً (Ardakani, 2012, p 337)، كما تعرف العدالة التنظيمية بأنها "النشاط التنظيمي المستخدم في توزيع الموارد والمكافآت من خلال استخدام إجراءات موحدة ودقيقة ونزيهة، بجانب معاملة العاملين باحترام، بما يكفل المحافظة على الحقوق الفردية الخاصة بهم" (دره، 2008، ص 32).

2-2-2 الدعم القيادي: إن نجاح المنظمات المعاصرة اليوم يتوقف أساساً على القيادة الفاعلة، حيث أصبح الاهتمام والدعم القيادي المقدم من طرف الرؤساء أمر مهم في الوقت الراهن، "حيث يشير إلى اعتقادات العاملين حول مدى اهتمام المدراء بقيمتهم ومساهماتهم وانجازاتهم، إذ يعتبر العاملون تعامل المدراء معهم كمؤشر حول دعمهم، ويعني الدعم القيادي مدى إدراك العاملين لاهتمام القادة بقيمتهم ومعتقداتهم ومساهماتهم، كونهم يمثلون أهم موارد المؤسسة ويتعاملون بشكل متكرر مع تقييم مساهمة العاملين وحول تحقيق أهداف المنظمة (أحمد، 2017، ص 249).

2-2-3 المشاركة في اتخاذ القرارات: من بين أهم الاتجاهات المعتمدة في مؤسسات اليوم التوجه نحو إشراك العاملين في وضع أهداف المؤسسة واتخاذ القرارات، فالموظفين في المستويات الوسطى والتشغيلية لهم القدرة على تقديم أفكار وآراء تساهم في تقليل التكاليف الناجمة عن سوء اتخاذ القرارات، "فالمشاركة في اتخاذ القرارات تعني مشاركة الموظفين للمديرين في معالجة المعلومات واتخاذ القرارات وحل المشكلات، وهناك مشاركة في ممارسة السلطة بين مديري المؤسسات وبين الموظفين" (علياء، 2013، ص 22).

2-2-4 الحوافز: للحوافز دور مهم في توجيه سلوك الموظفين، سواء كانت حوافز مادية أو معنوية، فالموظف يتطلع باستمرار للحصول على مختلف المزايا والمكافآت في العمل من قبل الرؤساء، "ولا يوجد سلوك بدون دافع يكمن وراءه، لذا وجب تحريك تلك الدوافع عن طريق الحث والإثارة من خلال أدوات ووسائل

معينة يطلق ع ليها الحوافز، ومن هنا تأتي التفرقة بين الدوافع والحوافز، فالدوافع تمثل الطاقات الكامنة لدى الفرد أو التي تدفعه لسلوك معين، أما الحافز فهو المثير الخارجي الذي يحرك في نفس الفرد الدوافع للقيام بعمل معين، وتستخدم المؤسسة عادة أكثر من نوع من الحوافز حيث يختلف ذلك بالنسبة للفرد الواحد حسب تدرجه الوظيفي ومدد عمله ومكانته ومستواه الاداري، كما تؤثر أيضا امكانيات المؤسسة وفلسفتها في نوع الحافز الممنوح، وتبقى المسؤولية على إدارة المؤسسة لاختيار تصنيفات الحوافز المناسبة" (بوخلوة، 2016، ص 6) .

2.2-5 دعم وتأکید الذات لدى الموظفين: يشير دعم وتأکید الذات إلى

اعتقاد الموظفين بالمنظمة أن بمقدورهم تلبية وتحقيق احتياجاتهم عن طريق المشاركة الإيجابية في أدوار متنوعة في المنظمة، ولقد فرق الباحثون بين دعم وتأکید الذات لدى الموظفين، ودعم وتأکید الذات المرتبط بمهام محددة، ذلك أن تأکید الذات لدى الموظفين يرتبط بالكيان العام والشامل للفرد طيلة فترة داخل المؤسسة، بينما يشير دعم وتأکید الذات المرتبط بمهام محددة بأنه ذلك الذي ينتهي بمجرد الانتهاء من نشاط أو مهمة معينة أو دور محدد داخل المؤسسة (المغربي، 2007، ص 260).

2.2-6 التدريب: أن اعتماد المؤسسات اليوم على الموارد البشرية في أغلب مهامها

وأنشطتها وسعيها المستمر لمواكبة التحديات المختلفة والتغيرات التكنولوجية المتزايدة، يدفعها باستمرار لتحسين أداء موارد البشرية والعمل على تطوير مهاراتها ومعارفها بالقدر الذي يمكنها من أداء مهامها الحالية والمستقبلية بكفاءة وفعالية، ويمكن تعريف التدريب بأنه " جهود إدارية وتنظيمية مرتبطة بحالة الاستمرارية تستهدف إجراء تغيير مهاري وسلوكي ومعرفي في خصائص الفرد الحالية والمستقبلية، لكي يتمكن من الإيضاء بمتطلبات عمله او يطور أداءه العملي والسلوكي بشكل أفضل" (ميا وآخرون، 2009، ص 7).

1.3 الالتزام التنظيمي

إن الاهتمام بالالتزام التنظيمي من قبل الباحثين بدأ منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، حيث ركزت الأبحاث بصفة عامة حول مسببات ومحددات الالتزام التنظيمي وما قد يترتب عليه من نتائج سلوكية قد تؤثر على مستقبل المؤسسة والعاملين فيها، لما له الأثر الكبير على تحقيق الأهداف المخطط لها بكفاءة وفعالية، وخير مثال على ذلك التجربة اليابانية والألمانية، حيث يعتبر الالتزام التنظيمي للأفراد العاملين أمر مقدس لديهم ويلتزمون بالعمل في مؤسساتهم إلى التقاعد ويحرصون على تقديم أفضل الخدمات لمؤسساتهم (فليج، 2010، ص 177).

ويعرف الالتزام التنظيمي بأنه "ارتباط وثيق بأهداف المؤسسة وقيمتها، وقبول الأهداف والقيم والرغبة في بذل جهد معقول بالنيابة عن المؤسسة والرغبة القوية بالبقاء والاستمرار في عضويتها" (بازيد، 2014، ص 363)، كما يعرف بأنه "درجة استيعاب الموظف لخصائص المنظمة أو منظوراتها أو تبنيها بحيث يشعر الموظف بالفخر لكونه جزءاً منها ويقبل ويحترم إنجازاتها" (Anttila, 2014, p 7)، حيث يمكن تلخيص الالتزام التنظيمي للموظفين في ثلاثة مؤشرات الالتزام بالقيم التنظيمية وتقاسم أهدافها، بذل جهود تتجاوز التوقعات باسم المنظمة ورغبته في الحفاظ على عضويته فيها (bozlagan et al, 2010, p 30).

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف الالتزام التنظيمي بأنه العمل على تقبل أهداف المؤسسة من قبل الموظفين والسعي لتحقيقها وبذل أكبر قدر من الجهد في سبيل نجاحها، كما يشمل تبني قيم واتجاهات المؤسسة والعمل وفق قواعدها بأمانة وإخلاص.

ويتصف الالتزام التنظيمي بالخصائص التالية (الخشروم، 2011، ص ص

:173.174)

- إن الالتزام التنظيمي حالة غير ملموسة يستدل عليها من ظواهر تنظيمية تتابع من خلال سلوك الأفراد العاملين في التنظيم وتصرفاتهم والتي تجسد مدى ولائهم.

- إن الالتزام التنظيمي حصيلة تفاعل العديد من العوامل الإنسانية والتنظيمية وظواهر إدارية أخرى داخل التنظيم.

- يستغرق الالتزام التنظيمي في تحقيقه وقتاً طويلاً لأنه يجسد حالة قناعة تامة للفرد، كما أن التحلي عنه لا يكون نتيجة لتأثير عوامل سطحية طارئة، بل قد يكون نتيجة لتأثيرات استراتيجية.

- يتأثر الالتزام التنظيمي بمجموعة العوامل التنظيمية والظروف الخارجية المحيطة بالعمل.

2.3 أنماط الالتزام التنظيمي: حيث نجد عدده أنماط له وهي (ابتسام، ص 67):

- **النمط الوجداني للالتزام التنظيمي:** يقصد به شعور الفرد العامل بالارتباط بالمؤسسة والمساهمة فيها، أو هو توافق أهداف الفرد مع أهداف وقيم المنظمة مما يؤدي إلى مشاركة الفرد في تحقيق الأهداف وتدعيم هذه القيم.

- **النمط الاستمراري للالتزام التنظيمي:** وهو مبني على التكاليف التي يرى العامل أن سببها هو تركه للمنظمة، وهو قوة الفرد ورغبته الجارحة في البقاء والاستمرار في المنظمة التي يعمل بها.

- **النمط المعياري للالتزام التنظيمي:** يشير إلى شعور العامل بالبقاء في المؤسسة وقد يعود ذلك إلى ضغوط الآخرين مثل الزملاء والرؤساء.

1.4 أثر الدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي للموظفين:

يعد مفهوم المعاملة بالمثل مفهوماً أساسياً يرتبط بالدعم التنظيمي، وبموجب نظرية الدعم التنظيمي فإن له تأثيراً إيجابياً على مواقف الموظفين وسلوكياتهم

لأنه يخلق شعورا بالالتزام داخل الافراد، وعملا بمفهوم المعاملة بالمثل لا بد أن يلتزم العاملون بضرورة الارتقاء برفاهية المؤسسة وتحقيق أهدافها.

فبسبب رعاية واهتمام المنظمة بهم ينشأ لديهم شعور بالالتزام بنفس مستوى الاهتمام والرعاية التي تقدمها المؤسسة (عاشور، 2016، ص 51)، "ويظهر الالتزام التنظيمي في شكل العناية بمتطلبات المؤسسة ومساعدتها في تحقيق أهدافها، كما يؤدي الدعم التنظيمي

إلى خفض معدل الدوران الاختياري، من خلال زيادة مستوى الالتزام العاطفي والالتزام الذاتي عن طريق الشعور بالالتزام والاندماج مع فريق العمل بالمنظمة" (المغربي، 2007، ص 261)

1.4 الدراسات السابقة

1.4-1-دراسة الشيباني، عامر علي حسين العطوي، إلهام ناظم، دور الدعم والثقة القيادية في بناء الالتزام التنظيمي للعاملين، مجلة جامعة كربلاء العلمية، 2010؛

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور الدعم والثقة القيادية في بناء التزام العاملين وقد تم جمع البيانات من عينة مكونة من (122) موظف، العاملين بالمديرية العامة لتربية كربلاء في مختلف الاقسام، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في الوصف والتحليل الإحصائي تمثلت في التكرار والنسب، الوسط الحسابي والانحراف المعياري، معامل الفا كرو زياخ ومعامل الارتباط، تحليل الانحدار المتعدد، و من أهم النتائج التي تم التوصل بأن الثقة القيادية والدعم القيادي يرتبط ويؤثر بشكل ايجابي في التزام العاملين كما تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على تثمين وتقييم اي جهد مثمر يبذل في العمل والاهتمام بالأفكار والآراء التي تطرح من قبل العاملين.

1.4-2-دراسة كريدي، باسم عباس، الانماط القيادية وأثرها في الالتزام التنظيمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية 2010؛ هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير الأنماط القيادية المتمثلة في (النمط الديمقراطي والأوتوقراطي والحر) على الالتزام التنظيمي (المعياري، العاطفي والمستمر)، وقد تم توزيع 52 استماره على الاساتذة بكلية الادارة والاقتصاد بجامعة القادسية وتم استرجاع 34 استماره، وقد تم استخدام مجموعة من الاساليب الإحصائية لتحليل البيانات منها المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط بيرسون، واختبار t و f، ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها وجود علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية بين النمط الأوتوقراطي والالتزام العاطفي، أما أهم التوصيات المقدمة فهي المحافظة على الكفاءات الحالية بالكلية والعمل على رفع مستوى الالتزام المستمر لديهم.

1.4-3-دراسة عاشور، ظاهر محسن منصور، محمود شاكر، الدعم التنظيمي المدرك متغيرا وسيطا بين إدارة الاحتواء العالي للموارد البشرية والالتزام التنظيمي، مجلة الاقتصادي الخليجي، 2016؛ هدفت هذه الدراسة للكشف عن الدور الوسيط للدعم التنظيمي المدرك بين إدارة الاحتواء العالي والالتزام التنظيمي، حيث تم اعتماد المنهج الاستنباطي وتم اعتماد المسح التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في هيئة شركة نفط الجنوب وبلغت عينة الدراسة 453 موظفا، كما تم اعتماد الاستبيان والمقابلة الشخصية والمعايشة الميدانية في جمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة، وقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي وايجابي بين الدعم التنظيمي المدرك وبين الالتزام التنظيمي، أما أهم التوصيات المقترحة فهي ضرورة اهتمام الشركة بشكل كبير بالعوامل التي تؤثر على مستوى الالتزام التنظيمي مثل الاجور، تطوير قدرات الفرد نمط القيادة وغيرها.

1.4-4-دراسة Gunduz, Yuksel, The effect of organizational support on organizational commitment ,Anthropologist 2014؛ هدفت هذه الدراسة

معرفة تأثير الدعم التنظيمي للمعلمين على التزامهم التنظيمي، حيث تم جمع البيانات من 819 من معلمي المدارس الابتدائية في سبع مدن من جميع المناطق الجغرافية في تركيا، حيث تمثلت متغيرات الدراسة في الدعم التنظيمي المدرك والالتزام التنظيمي المدرك، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنه كلما زاد ادراك الدعم التنظيمي للمعلمين كلما زاد الالتزام التنظيمي لديهم، أما أهم التوصيات التي تم تقديمها فهي العمل على زيادة الالتزام التنظيمي للمعلمين وزيادة الدعم التنظيمي لهم من حيث الجودة والكمية والتركيز على العمل الداعم الذي يساعد المعلمين على تطوير الذات.

1.4-5- دراسة Ayers, Jennifer Parker ,Job satisfaction, job involvement, and perceived organizational support as predictors of organizational commitment,2010:هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين الرضا الوظيفي والمشاركة في الوظيفة والدعم التنظيمي المدرك والالتزام التنظيمي بين المعلمين، حيث تم اجراء الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية، وشملت عينة الدراسة 900 معلما في جنوب الولايات المتحدة، واستخدمت ثلاثة انحدارات متعددة هرمية في تحليل البيانات، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة واضحة بين الرضا الوظيفي والمشاركة في الوظيفة والالتزام التنظيمي، أما أهم التوصيات فهي ضرورة تعزيز الحوار داخل المدارس لتحسين علاقا التبادل الاجتماعي والتزام المعلمين.

1.4-6- دراسة Alijanbour et al, Marziyeh,The relationship between the berceived organizational support and organizational commitment in staff ,european jornal of experimental biology,2013

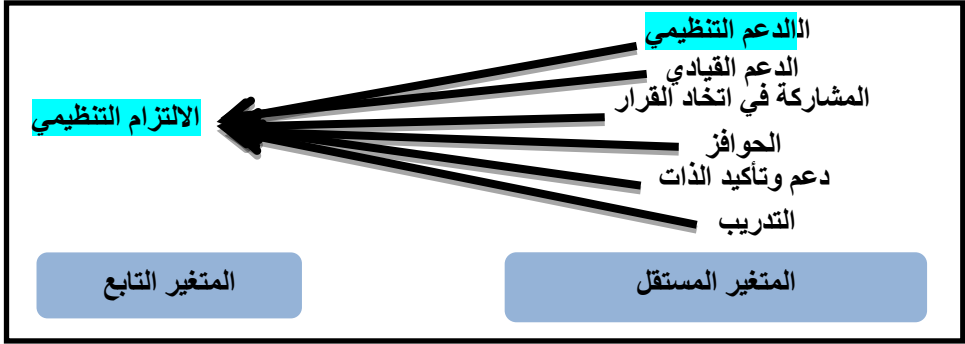
هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين الدعم التنظيمي المدرك والالتزام التنظيمي لموظفي المكتب العام للرياضة والشباب في مقاطعة Mazandaran

حيث شملت عينة البحث جميع موظفي المكتب وكان عددهم 101 ، استرجعت 84 استماره، وقد تم اعتماد اثنين من الاستمارات لجمع البيانات، وتم استخدام الاحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية مرتفعة بين الدعم التنظيمي المدرك لدى الموظفين بالمكتب العام للشباب والرياضة في مقاطعة Mazandaran والالتزام التنظيمي، أما التوصيات المقدمة فكانت أهمها أنه على المدراء تحسين الدعم التنظيمي أ إذا كانوا يعتزمون زيادة الالتزام التنظيمي.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن القول أن هناك دراسات تناولت بعض أبعاد التنظيمي ودرستها مع الالتزام التنظيمي، وهناك دراسات تناولت متغير الدعم التنظيمي كمتغير وسيط مع الالتزام التنظيمي، كما توجد دراسات اجنبية تناولت الأثر بين المتغيرين مباشرة ، حيث نجد أن هذه الدراسات تتشابه في بعض النقاط مع الدراسة الحالية من حيث دراسة المتغيرين معا أو جزء منهما، كما تشترك في أداء الدراسة التي تم استعمالها متمثلة في الاستماره، كما تختلف في عدد أمور من حيث مجتمع وعينة الدراسة والتي أجريناها على الموظفين بالكلية، وأيضا الأدوات الإحصائية وكذلك النتائج التي تم التوصل.

1.4-7- نموذج الدراسة: يمثل الشكل الموالي النموذج الخاص بالدراسة، حيث يوضح المتغير المستقل المتمثل في الدعم التنظيمي بأبعاده (العدالة التنظيمية، الدعم القيادي، المشاركة في اتخاذ القرارات، الحوافز، دعم وتأكيد الذات لدى الموظفين، والتدريب) والمتغير المستقل ممثل بالالتزام التنظيمي.

الشكل 01: نموذج الدراسة لأثر الدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسات سابقة.

2.4 منهجية الدراسة

2.4 1- أسلوب الدراسة : اعتمد الباحثين على الاستمارة لجمع البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية وكذلك المتعلقة بأثر الدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي من أفراد عينة الدراسة ، حيث تم تصميم الاستبيان بالاعتماد على دراسات سابقة، وتضمن الاستبيان ثلاثة محاور المحور الأول تضمن البيانات الشخصية والوظيفية للموظفين من حيث (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مستوى الأجر، و سنوات العمل) أما المحور الثاني فتضمن عبارات أبعاد الدعم التنظيمي والمتمثلة في (العدالة التنظيمية، الدعم القيادي، المشاركة في اتخاذ القرارات، الحوافز، دعم وتأكيد الذات لـ دى الموظفين، التدريب)، أما المحور الثالث فتضمن عبارات متغير الالتزام التنظيمي.

2.4 2-مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع هذه الدراسة في الموظفين

بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل والبالغ عددهم 85 موظف في مختلف المستويات الوظيفية، حيث تم توزيع 40 استمارة بطريقة غير العشوائية أي عينة قصدية، وتم استرجاع 36 استمارة وبعد

المراجعة الأولية تم استبعاد 4 منها، وعليه قدرت عينة الدراسة بـ 32 موظفاً أي بنسبة قدرت بـ 37,65%.

2.4 3 -الأدوات الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي

قمنا بجمعها، تم استخدام برامج (SPSS)، واستخدام سلم ليكرت ذو الخمس درجات لتحديد دقة الإجابات الى جانب مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة أساسا في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط بيرسون، معامل ألفا كرونباخ، معاملي الالتواء والتفطح، معامل التباين، والانحدار الخطي المتعدد.

2.4 4 -مقياس ليكرت الخماسي: يستخدم مقياس ليكرت لمعرفة اتجاهات

وأراء مواقف الأشخاص، والمنطلق في هذا المقياس هو معرفة الرأي الشخصي من العبارات التي يقرأها الشخص تحت الدراسة، ويمكن وصف مقياس ليكرت بأنه مجموعة من العبارات حول موضوع الدراسة بحيث تكون نصف هذه العبارات ايجابية والنصف الآخر سلبيًا، مع ملاحظة أن العبارات السلبية يجب أن تعكس درجاتها ويتم التعبير عن كل درجة من درجات الموافقة بقيمة عددية مع تساوي المسافات بين هذه القيم العددية (حافظ، 2004، ص 35)

الجدول 01: فئات سلم ليكرت الخماسي

الدلالة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
القيمة	5	4	3	2	1
فئة المتوسطات	4,21-5	3,41-4,2	2,61-3,4	1,81-2,6	1-1,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على سلم ليكرت الخماسي.

3. الجانب التطبيقي

1.3-ثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة

نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج

الدعم التنظيمي مدخل أساسي للالتزام التنظيمي للموظفين دراسة تطبيقية على الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل.

الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة (التلباني وآخرون، 2015، ص 448)، و لقياس مدى ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونيباخ، حيث تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) حيث تراوحت قيم معامل ألفا كرونيباخ ما بين (623، -898)، حيث تشير هذه القيم إلى أن الاستبيان يتمتع بالمصداقية و الثبات الداخلي وأن عبارات ه التي وضعت تقيس ما وضعت لقياسه و يمكننا الاعتماد عليه في هذه الدراسة لإجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها (عمور، 2014، ص 64).

الجدول 02: ثبات أداة الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونيباخ	
أبعاد الدعم التنظيمي	العدالة التنظيمية	4	,707
	الدعم القيادي	5	,803
	المشاركة في اتخاذ القرارات	5	,776
	الحوافز	5	,898
	دعم وتأكيد الذات لهي الموظفين	5	,623
	التدريب	4	,814
الدعم التنظيمي	29	,864	
الالتزام التنظيمي	8	,795	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss v21.

2.3 - دراسة طبيعة توزيع العينة (اختبار التوزيع الطبيعي)

فيما يخص طبيعة توزيع البيانات فهي موزعة توزيع طبيعي حيث أن قيم معامل الالتواء محصورة بين 3- و 3 حيث تعتبر هذه القيم مقبولة، وكذلك معامل التفلطح أقل من 7 وهي أيضا مقبولة (أقطي، 2011، ص ص 13-14) والنتائج موضحة في الجدول رقم (04).

الجدول 04: معاملي الالتواء والتفطح.

معاملي التفطح	معاملي الالتواء	المتغيرات
-,665	,271	العدالة التنظيمية
-,905	-,175	الدعم القيادي
-,829	,119	المشاركة في اتخاذ القرارات
,854	,696	الحوافز
-,200	-,327	دعم وتأكيد الذات لدى الموظفين
-,222	,186	التدريب
,702	-,288	الالتزام التنظيمي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss v21.

3.3- تحليل معاملي التباين والتباين المسموح

من أجل التأكد من أن المتغيرات المستقلة غير مرتبطة تم حساب معاملي التضخم للتباين والتباين المسموح كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 05: معاملي التضخم للتباين والتباين المسموح

التباين المسموح	معاملي تضخم التباين	المتغيرات
,630	1,587	العدالة التنظيمية
,464	2,157	الدعم القيادي
,495	2,021	المشاركة في اتخاذ القرارات
,458	2,184	الحوافز
,538	1,860	دعم وتأكيد الذات لدى الموظفين
,682	1,466	التدريب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss v21.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن معاملي التضخم للمتغيرات المستقلة كانت قيمته محصورة بين 1,587 و 2,184 وهي أقل من 10، والتباين المسموح كانت قيمته محصورة بين 464، و 682، وهي أكبر من 0,1 وعليه يمكن القول إنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة ولا تظهر مشاكل عند التحليل واختبار فرضيات الدراسة (مقرش، 2015، ص 200).

4.3- تحليل البيانات الشخصية والوظيفية للموظفين

يتم فيما يلي تحليل البيانات الشخصية والوظيفية من حيث الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مستوى الأجر، سنوات العمل.

الجدول 06: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مستوى الأجر، سنوات العمل).

الجنس	ذكر		أنثى	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
	14	43,75%	18	56,25%
العمر	أقل من 30 سنة	من 30 لأقل 40 سنة	من 40 إلى أقل من 50 سنة	من 50 سنة فما فوق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
	4	23	4	1
	12,5%	71,9%	12,5%	3,1%
المؤهل العلمي	بكالوريا فأقل	ليسانس	ماستر	ماجستير
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
	12	17	3	-
	37,5%	53,1%	9,4%	-
مستوى الأجر	أقل من 30000 دج	من 30000 دج إلى أقل من 50000 دج	أكثر من 50000 دج	
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
	21	11	-	-
	65,6%	34,4%	-	-
سنوات العمل	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 إلى أقل من 15 سنة	من 15 سنة فما فوق
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
	6	20	5	1
	18,8%	62,5%	15,6%	3,1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss v21.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن نسبة أفراد عينة الدراسة من الإناث أكبر من الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث 56% أي 18 موظفة، وبلغ عدد الموظفين من الذكور 14، كما يبين الجدول أعلاه أن أغلب أعمار الموظفين تتراوح ما بين 30 سنة إلى غاية 40 سنة بنسبة 71.9%، ثم تليها نسبة 12% لكل من فئة أقل من 30 سنة وفئة من 40 سنة إلى 50 سنة وفي الأخير موظف واحد أكبر من 50 سنة، ويمكن القول من خلال ما سبق أن أغلب الموظفين من فئة

الشباب وهو ما تتطلبه طبيعة العمل في الكلية بحيث تعمل على توظيف موظفين قادرين على القيام بمختلف المهام الموكلة لهم، كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلب الموظفين عينة الدراسة متحصلين على شهادة اليسانس بنبة قدرت بـ 53.1%، ثم تأتي بعدها نسبة الموظفين الذين يملكون مستوى تعليمي بكالوريا فأقل بنسبة قدرت بـ 37.5%، وفي الأخير نجد نسبة الموظفين الحاملين لشهادة الماستر بنسبة قدرت بـ 9.4%، وهو ما يشير إلى أن أغلب الموظفين يملكون مستوى تعليمي جيد، كما أن الاختلاف في المؤهلات يرجع لطبيعة المهام التي يقومون بها، حيث نجد وظائف تتطلب مهارات معينة كالتحكم في الحاسوب والعمليات المرتبطة به، كما نجد وظائف أخرى لا تتطلب مستوى تعليمي مرتفع، أما فيما يخص الأجر نلاحظ أن أغلب أجور الموظفين عينة الدراسة لا تتجاوز 30000 دج بنسبة بلغت 65.6%، كما بلغت نسبة الموظفين عينة الدراسة الذين تتراوح أجورهم ما بين 30000 دج و 50000 دج 34.4%، ويلاحظ من خلال ما تم ذكره أن أغلب أجور الموظفين ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب تماشياً مع المهام الموكلة لهم من جهة ومن جهة أخرى تدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار، كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن نسبة الموظفين الذين لهم عدد سنوات عمل في الكلية من 5 سنة إلى أقل من 10 سنوات كانت مرتفعة وبلغت 62.5% ثم 18.8% للموظفين الذين لهم أقل من 5 سنوات عمل في الكلية، وبعدها نسبة 15.6% للموظفين الذين لهم عدد سنوات عمل تراوحت بين 10 سنة و 15 سنة، وفي الأخير موظف واحد أكبر من 15 سنة عمل بالكلية، حيث يمكن إرجاع هذه النتائج إلى سياسة التوظيف في الكلية وطبيعة المهام التي يقوم بها الموظفين والتي تتطلب التوازن بين الخبرة المهنية والمؤهلات العلمية، وكذلك تحقيق نوع من الاستقرار الوظيفي.

5.3- الإجابة على تساؤلات الدراسة

من خلال تحليل محاور الاستبانة بغية الإجابة على تساؤلات الدراسة، تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف

الدعم التنظيمي مدخل أساسي للالتزام التنظيمي للموظفين دراسة تطبيقية على الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة البحث من موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل عن عبارات الاستبانة المتعلقة بمحوري البحث والمتمثلين في الدعم التنظيمي والالتزام التنظيمي.

السؤال الأول: ما مستوى الدعم التنظيمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل من وجهة نظر الموظفين بها؟
للإجابة عن هذا السؤال يجب دراسة وتحليل اتجاهات أفراد العينة البحث فيما يخص الدعم التنظيمي والنتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول 07: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدعم التنظيمي أبعاد

متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
أبعاد الدعم التنظيمي	2,773	682,	درجة موافقة متوسطة
	3,206	657,	درجة موافقة متوسطة
	2,956	652,	درجة موافقة متوسطة
	1,993	710,	درجة موافقة منخفضة
	2,925	569,	درجة موافقة متوسطة
	2,296	661,	درجة موافقة منخفضة
	2,725	416,	درجة موافقة متوسطة
الدعم التنظيمي			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss v21.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) اعلاه أن المتوسطات الحسابية لكل أبعاد الدعم التنظيمي جاءت بدرجة موافقة متوسطة ما عدا بعد التدريب والحوافز للذان قدرا بدرجة موافقة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعده العدالة التنظيمية (2,773) والانحراف المعياري بلغ (682,) ما يشير إلى أن درجة إدراك العدالة التنظيمية متوسط لدى الموظفين بالكلية، كما أن إجابات أفراد العينة كانت بدرجة قليلة جدا من التشتت، وبلغ المتوسط الحسابي لبعده الدعم

القيادي (3,206) أي أن الموظفين في الكلية يرون أن الدعم الذي يقدمه الرؤساء بالكلية يتميز بدرجة متوسطة، أما الانحراف المعياري فبلغ (657) أي أن الإجابات كانت تتميز بدرجة قليلة من التشتت، أما بعد المشاركة في اتخاذ القرارات فبلغ متوسطه الحسابي (2,956) وانحراف معياري (652)، حيث يمكن القول أن مشاركة الموظفين بالكلية في اتخاذ القرارات تتميز بدرجة متوسطة، كما كانت درجة الموافقة متوسطة لبعدهم دعم وتأكيد الذات لدى الموظفين ومنخفضة لبعدهم التدريب بمتوسط حسابي على التوالي (2,925) و (2,296)، كما كانت درجة التشتت منخفضة جدا وبلغت على التوالي (569) و (661)، أما بعد الحوافز فبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حوله (1,993) بانحراف معياري قدر ب (710)، أي درجة منخفضة من الموافقة عليه وأن أغلب الموظفين ليسوا راضين على الحوافز المقدمة لهم بالكلية.

أما فيما يخص المتغير المستقل الدعم التنظيمي فقد بلغ متوسطه الحسابي الكلي (2,725) وهذا ما يشير إلى درجة موافقة متوسطة لإدراك الدعم التنظيمي من قبل الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، كما بلغ الانحراف المعياري (416)، وهو ما يشير إلى أن درجة التشتت في إجابات أفراد العينة حول عبارات الدعم التنظيمي كانت منخفضة جدا.

ومنه يمكن القول بأنه يوجد مستوى متوسط من الدعم تنظيمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل من وجهة نظر الموظفين بها.

السؤال الثاني: هل يوجد التزام تنظيمي لدى الموظفين اتجاه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب دراسة وتحليل اتجاهات أفراد العينة البحث فيما يخص الالتزام التنظيمي والنتائج الموضحة في الجداول الآتي:

الدعم التنظيمي مدخل أساسي للالتزام التنظيمي للموظفين دراسة تطبيقية على الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

الجدول 08: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعدهم الالتزام التنظيمي

متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الالتزام التنظيمي	3,515	,615	درجة موافقة مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss v21.

يمكن القول من خلال نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للالتزام التنظيمي والذي بلغ (3,515) وهي درجة موافقة عالية، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (,615) وهو ما يشير إلى أن درجة التشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة كانت منخفضة جداً، حيث أكد الموظفون بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على أن لديهم التزام تنظيمي في العمل، وبناء على ما سبق نستنتج أنه: يوجد مستوى مرتفع من الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

6.3- اختبار صلاحية النموذج

من أجل التأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين للانحدار Analysis of variance والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 09: نتائج تحليل تباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى دلالة
الانحدار	4,605	7	,658	2,212	,070 ^b
الخطأ المتبقي	7,137	24	,297		
المجموع	11,742	31			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss v21.

❖ ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05) معامل الارتباط (R) = a

معامل التحديد (R2) = 0,392 معامل

التحديد المصحح (R2) = 0,215

من خلال النتائج الج دول نجد ان قيمة (F) بلغت (2,212) بمستوى دلالة ($0,070^b$)، وه ي أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha=0.05$)، وبذلك نستدل على ملائمة وصلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية.

وبناء على صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية الرئيسية الأولى بفروعها المختلفة وهذا ما سيتم التطرق اليه في العنصر الموالي.

7.3- اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات نقوم باستخدام الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية والانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية لها، والنتائج كما يلي:

الجدول 10: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لأثر الدعم التنظيمي بأبعاده في الالتزام التنظيمي.

sig	قيمة t المحسوبة	المعاملات غير نمطية		المتغيرات	
		Bêta	الخطأ المعياري		
,011	2,717	//	,675	1,835	الثابت
,178	1,378	,244	,160	,220	العدالة التنظيمية
,005	3,046	,486	,149	,455	الدعم القيادي
,001	3,517	,540	,145	,510	المشاركة في اتخاذ القرارات
,977	-,029	-,005	,158	-,005	الحوافز
,092	1,738	,302	,188	,327	دعم وتأكيد الذات لدى الموظفين
,954	,058	,011	,170	,010	التدريب
,017	2,517	,418	,245	,617	الدعم التنظيمي بشكل عام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss v21.

يتضح من خلال الجدول رقم (10) ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الرئيسية، بلغ مستوى الدلالة 0,017، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05 وهذا يشير الى وجود أثر للدعم التنظيمي بأبعاده في

الالتزام التنظيمي للموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، وعليه فإن الفرضية الرئيسية المقبولة والتي تنص على أنه: يوجد أثر إيجابي للدعم التنظيمي في الالتزام التنظيمي للموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى، بلغ مستوى الدلالة 0,178 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0,05 وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، التي تنص على: يوجد أثر إيجابي لبعده العدالة التنظيمية في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

- فيما يخص الفرضية الفرعية الثانية، بلغ مستوى الدلالة 0,005 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05 وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: يوجد أثر إيجابي لبعده الدعم القيادي في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة، بلغ مستوى الدلالة 0,001 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05 وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على: يوجد أثر إيجابي لبعده المشاركة في اتخاذ القرارات في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

- أما الفرضية الفرعية الرابعة فقد قدر مستوى الدلالة بـ 0,977 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0,05 وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة، التي تشير إلى أنه: يوجد أثر إيجابي لبعده الحوافز في الالتزام

التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

- بلغ مستوى الدلالة بالنسبة للفرضية الفرعية الخامسة 0,092 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0,05 وبناء عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة التي تشير إلى أنه: يوجد أثر إيجابي لبعدهم وتأكيدهم الذات لدي الموظفين في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

- فيما يخص الفرضية الفرعية السادسة بلغ مستوى ال دلالة الخاص بها 0,954 وهو أكبر من مستوى ال دلالة المعتمد 0,05 وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية السادسة التي تنص على أنه: يوجد أثر إيجابي لبعدهم التدريب في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

خاتمة:

وبناء على ما تم تقديمه نستنتج ان الدعم التنظيمي يؤثر ايجابيا بشكل مباشر او غير مباشر على الالتزام التنظيمي للموظفين، حيث يؤثر على مواقفهم وسلوكياتهم مما يخلق شعورا بالالتزام داخلهم، وهذا ما يدفعهم الى العمل على تحقيق اهداف المؤسسة. وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

- يوجد مستوى متوسط من ال دعم التنظيمي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير بجامعة جيجل من وجهة نظر الموظفين بها، حيث يمكن تفسير ذلك بضعف إدراك الموظفين للعدالة في مكافئة الجهود المبذولة في العمل بما يقابلها من أجور وحوافز، حيث أشارت النتائج إلى أن أغلب الموظفين يتقاضون أجور أقل من 30000 دج، وهي أجور لا تتناسب والقدر الشرائية للمواطن

الجزائري، كما يمكن إرجاع درجة الموافقة المتوسطة لنقص البرامج التدريبية التي يتحصل عليها الموظفون بالكلية حيث أشارت أغلب الإجابات المقدمة من قبل الموظفين لعدم تلقيهم برامج تدريبية، وهو أمر مهم من أجل إكساب الموظف مهارات جديدة وتحسين أدائه في العمل، كما لا يمكن إغفال الدور المهم الذي يلعبه الرئيس في تشجيع العاملين والاهتمام بهم ودفعهم للمشاركة في اتخاذ القرارات والاستماع لآرائهم وأفكارهم، وإكسابهم الثقة في أنفسهم وقدراتهم وأهميتهم بالكلية.

- يوجد مستوى مرتفع من الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، ويمكن تفسير ذلك بأن الالتزام الموظفين ناتج عن أخلاقياتهم كون ان ديانتهم تحثهم على ضرورة الالتزام في العمل وتحمل المسؤولية واتقانه بكل إخلاص وأمانة، كما نشأ هذا الالتزام نتيجة للعلاقات الطيبة بين الموظفين في الكلية، حيث أشارت النتائج إلى أن الموظفين يسعون للحفاظ على ممتلكات الكلية ويساهمون في حل المشاكل ويقومون بإنجاز مهامهم بكفاءة.

- لا يوجد أثر إيجابي لبعده العدالة التنظيمية في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل ، ويرجع ذلك لشعورهم بأن أجورهم ليست بنفس القيمة، حيث ان نظام الأجور محدد من الوظيف العمومي، فلا يملك رئيس القسم الحق في وضع معايير لتقييم أدائهم واعطائهم توضيحات حول عدالة الاجور، إضافة الى الاختلاف المؤهلات المطلوبة لكل وظيفة.

- يوجد أثر إيجابي لبعده الدعم القيادي في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل ، حيث يمكن إرجاع ذلك لا اهتمام رؤساء الاقسام بمهام التدريس والبحث وغيرها من المهام

والأنشطة إضافة الى اهتمام بالموظفين من خلال تقديم التحفيز والدعم المعنوي الممثل بالتشجيعات واعترافات بجهود واعمال المتميزين منهم.

- يوجد أثر إيجابي لبعد المشاركة في اتخاذ القرارات في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى أن أغلب المهام الوظيفية الموكلة للموظفين واضحة وتتميز بنوع من البيروقراطية والرسمية، غير ان الرؤساء يهتمون بإشراك الموظفين في وضع الأهداف وحضور الاجتماعات والعمل على تفويض السلطة اليهم

- لا يوجد أثر إيجابي لبعد الحوافز في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل حيث أظهرت النتائج أن أغلب الأجور والحوافز المادية المقدمة للموظفين منخفضة ولا يمكن التغيير فيها لأنها خارجة عن مسؤولية وسلطات إدارة الكلية ، كما ان أجور الموظفين لا ترقى للمستوى المطلوب خاصة مع ارتفاع الأسعار وخفض قيمة الدينار الجزائري، كما أنها لا تتناسب مع الكفاءات والمجهودات التي يبذلونها في العمل.

- لا يوجد أثر إيجابي لبعد دعم وتأكيد الذات لدى الموظفين في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، ويمكن تفسير ذلك بمحدودية المهام التي يقوم بها الموظفون لأنها اغلب الوظائف تنفيذية ومهام هاروتينية ولا يمكن التغيير ولا الابداع فيها وبالتالي تشعرهم بالملل ، إضافة الى أن التدرج في نظام الترقية محدود ما يشعرهم بالإحباط.

- لا يوجد أثر إيجابي لبعد التدريب في الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، فأغلب الموظفين بعينة الدراسة لم يتحصلوا على برامج تدريبية، كما أشارت النتائج

كذلك الى نقص الاهتمام من قبل الكلية بتدريب الموظفين، فمن جهة هناك بعض الوظائف لا تتطلب دورات تدريبية وتكوينية لأن أنشطتها ومهامها بسيطة وواضحة، وهناك بعض الوظائف تتطلب بعض الدورات التدريبية خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا، وبالتالي تحتاج لتطوير لاكتساب مهارات جديدة ومواكبة تطورات التكنولوجيات الحديثة.

2.4-الاقتراحات: انطلاقا من النتائج التي تم التوصل اليها نقترح ما يلي:

- ضرورة العمل على تحقيق المساواة في التعامل مع الموظفين في الكلية وإعلامهم بمعايير تقييم أدائهم في العمل وتوضيح النظام المعتمد في منحهم الأجور والحوافز.

- العمل على رفع معنويات الموظفين والاحتكاك باستمرار معهم والاستماع لمشاكلهم في العمل ومنحهم درجة معينة من الحرية في ممارسة المهام الوظيفية الخاصة بهم.

- إشراك الموظفين في وضع أهداف الكلية وحل المشاكل الخاصة بالعمل والاستماع لآرائهم وأفكارهم وتشجيعهم على المشاركة البناءة والفعالة.

- العمل على تحسين مستوى الأجور والحوافز الممنوحة للموظفين من قبل الكلية، في إطار ما هو مخول لها خاصة التحفيز المعنوي والعمل دائما على خلق جوى مناسب للعمل.

- تشجيع الإثراء والتدوير الوظيفي بين الموظفين للتخفيف من الروتين والملل وإكسابهم مهارات متعددة.

- ضرورة منح الموظفين دورات تكوينية ومتابعة تنفيذها باستمرار لتحسين أدائهم وإكسابهم مهارات وكفاءات جديدة في العمل.

5. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

1. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المهارات السلوكية والتنظيمية لتنمية الموارد البشرية، الطبعة الاولى، (مصر: المكتبة العصرية، 2007)؛
2. عمر محمد درة، العدالة التنظيمية وعلاقتها ببعض الاتجاهات الإدارية المعاصرة، (مصر: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2008)؛
3. فوزي حبيب حافظ، القياس وتطبيقاته في البحوث الميدانية، (جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2004)؛

- الاطروحات:

1. فوزية مقراش، أثر الإدارة بالذكاءات على التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015؛
2. عامر قيران مسدح الشمالي العنزي، الدعم التنظيمي المدرك ودوره في نقل أثر التدريب بإدارة مرور منطقة الرياض، كلية العلوم الادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2014؛

- المقالات:

1. احسان دهش جلاب وآخرون، دور الدعم التنظيمي المدرك في تعزيز الانغماس الوظيفي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 39، 2016؛
2. أحمد محمد بني عيسى، رياض احمد ابازيد، دور الالتزام التنظيمي في تحسين أداء العاملين في القطاع المصرفي الأردني، دراسات العلوم الادارية، المجلد 2، العدد 41، 2014؛
3. أردان حاتم خضير، شهناز فاضل أحمد، الدعم التنظيمي المدرك والتوافق المهني وأثرهما في خفض ظاهرة التهكم التنظيمي، مجلة الدنانير، العدد 10، 2017؛
4. باديس بوخلوة، سهيلة قمو، أثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 5، 2016؛
5. حكمت محمد فليح، تحليل العلاقة بين الثقة التنظيمية والالتزام التنظيمي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010؛
6. حميد سالم غياض الكعبي، دور الدعم التنظيمي المدرك في تقليل التهكم التنظيمي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 11، 2017؛

الدعم التنظيمي مدخل أساسي للالتزام التنظيمي للموظفين دراسة تطبيقية على الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيجل.

7. ريم عمورة، أثر العوامل المعنوية الخاصة بالعمال على نوايا ترك العمل، جامعة دمشق، 2014؛
8. سني علاء الدين نوح علياء، أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات وسلوك المواطنين التنظيمية، جامعة الشرق الاوسط، 2013؛
9. الشيباني، عامر علي حسين العطوي، إلهام ناظم، دور الدعم والثقة القيادية في بناء الالتزام التنظيمي للعمال، مجلة جامعة كربلاء العلمية، 2010؛
10. صالح يعن الله القرني، حجي بن سليمان العنزي، مستوى الدعم التنظيمي المدرك في المدارس الثانوية بمحافظة حفر الباطن وعلاقته بسلوك المواطنين التنظيمية لدى المعلمين والمعلمات، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 01، العدد 03، 2018؛
11. طاهر محسن منصور، محمود شاكر عاشور، الدعم التنظيمي المدرك متغيرا وسيطا بين إدارة الاحتواء العالي للموارد البشرية والالتزام العاطفي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد30، 2016؛
12. عاشور، طاهر محسن منصور، محمود شاكر، الدعم التنظيمي المدرك متغيرا وسيطا بين إدارة الاحتواء العالي للموارد البشرية والالتزام التنظيمي، مجلة الاقتصادي الخليجي، 2016؛
13. عاشوري ابتسام، الالتزام التنظيمي في المؤسسة الجزائرية مجلة تاريخ العلوم، المجلد 03، العدد 06؛
14. كريدي، باسم عباس، الانماط القيادية وأثرها في الالتزام التنظيمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية، 2010؛
15. محمد مصطفى الخشروم، تأثير مناخ الخدمة في الالتزام التنظيمي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد30، 2011؛
16. هاية عبد الهادي التلباني وآخرون، متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 11، 2015؛

17. يونس ميا وآخرون، قياس أثر التدريب في أداء العاملين. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 01، العدد 31، 2009؛

-المدخلات:

1. فوزية مقراش، جوهره أقطي، تأثير تبني استراتيجية إدارة المعرفة في تحسين مستوى المهارات التفاعلية للموظف، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات العمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، 2011، جامعة الشلف، الجزائر؛

-Article:

1. Ahmet Can, organizational justice perception and its effects on knowledge sharing, university of north Texas, 2013;
2. Alijanbour et al, Marziyeh, The relationship between the perceived organizational support and organizational commitment in staff ,european jornal of experimental biology,2013;
3. Ayers, Jennifer Parker ,Job satisfaction, job involvement, and perceived organizational support as predictors of organizational commitment,2010;
4. bozlagan et al ,organizational commitment, and case study on the union of municipalities of Marmara, regional and sectoral economic studies,2010;
5. Elina Anttila, components of organizational commitment.,the University of Tampere, 2014;
6. Gulsevrim Yumuk Gunay, The relationship between Perceived Organizational Support, Job Satisfaction, and Alienation, International journal of business and Social Science,2017;
7. Gunduz, Yuksel,The effect of organizational support on organizational commitment ,Anthropologist ,2014;
8. Malikeh Beheshtifar, Elahe Zare, Effect perceived organizational support on employee attitudes toward work, Science series data report,2010 ;
9. Samad Ranjbar Ardakani, the impact of organizational justice on knowledge sharing intention, a journal of American science,2012;

6. ملاحق:

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	32	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	32	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,864	28

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,707	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,803	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,776	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,898	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,623	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,814	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,795	8

Statistiques descriptives					
	N	Asymétrie		Kurtosis	
	Statistique	Statistique	Erreur std	Statistique	Erreur std
القيادي_الدعم	32	-,175	,414	-,905	,809
بعدالتدريب	32	,186	,414	-,222	,809
محورالالتزام	32	-,288	,414	,702	,809
بعدالعدالةالتنظيمية	32	,271	,414	-,665	,809
بعدالمشارككفيالقرارات	32	,119	,414	-,829	,809
بعدالتحفيز	32	,696	,414	,854	,809
بعددعمالذات	32	-,327	,414	-,200	,809
N valide (listwise)	32				

Coefficients ^a			
Modèle	Statistiques de colinéarité		
	Tolérance	VIF	
1	بعدالعدالةالتنظيمية	,630	1,587
	القيادي_الدعم	,464	2,157
	بعدالمشارككفيالقرارات	,495	2,021
	بعدالتحفيز	,458	2,184
	بعددعمالذات	,538	1,860
	بعدالتدريب	,682	1,466

a. Variable dépendante : محورالالتزام

الجنس					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	14	43,8	43,8	43,8
	انثى	18	56,3	56,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

العمر					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من اقل	4	12,5	12,5	12,5
	سنة 40 الى سنة 30 من	23	71,9	71,9	84,4
	سنة 50 الى 40 من	4	12,5	12,5	96,9
	فوق فما سنة 50 من	1	3,1	3,1	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

العمى المؤهل					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	فأقل بكالوريا	12	37,5	37,5	37,5
	ليسانس	17	53,1	53,1	90,6
	ماستر	3	9,4	9,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الدعم التنظيمي مدخل أساسي للالتزام التنظيمي للموظفين دراسة تطبيقية على الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيجل.

الاجر مستوى				
	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30000 من اقل	21	65,6	65,6
	من اقل الى 30000 من 50000	11	34,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0

العمل سنوات				
	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من اقل	6	18,8	18,8
	سنة 10 من اقل الى سنة 5 من	20	62,5	81,3
	سنة 15 من اقل الى سنة 10 من	5	15,6	96,9
	فوق فما سنة 15 من	1	3,1	100,0
Total	32	100,0	100,0	

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
بعد العدالة التنظيمية	32	2,7734	,68203
بعد المشاركة في القرارات	32	2,9562	,65201
بعد التحفيز	32	1,9938	,71026
بعد عمال ذات	32	2,9250	,56966
بعد التدريب	32	2,2969	,66125
محور الالتزام	32	3,5156	,61545
محور الدعم التنظيمي	32	2,7254	,41674
القيادي_ الدعم	32	3,2063	,65743
N valide (listwise)	32		

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard			
1	(Constante)	1,835	,675		2,717	,011
	محور الدعم التنظيمي	,617	,245	,418	2,517	,017

a. Variable dépendante : محور الالتزام

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,626 ^a	,392	,215	,54532
a. Valeurs prédites : (constantes), محور الدعام التنظيمي, بعدالمشاركتهبالقرارات, بعدالعدالةالتنظيمية, بعدالتدريب, بعدالتحفيز, القيادي_الدعم, بعددعامالذات, بعدالعدالةالتنظيمية				

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4,605	7	,658	2,212	,070 ^b
	Résidu	7,137	24	,297		
	Total	11,742	31			
a. Variable dépendante : محور الالتزام						
b. Valeurs prédites : (constantes), محور الدعام التنظيمي, بعدالمشاركتهبالقرارات, بعدالتدريب, بعدالعدالةالتنظيمية, بعدالتدريب, بعدالتحفيز, القيادي_الدعم, بعددعامالذات						

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,905	,456		6,371	,000
	بعدالعدالةالتنظيمية	,220	,160	,244	1,378	,178
a. Variable dépendante : محور الالتزام						

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)		2,057	,489		4,210	,000
القيادي_الدعم		,455	,149	,486	3,046	,005
a. Variable dépendante : محور الالتزام						

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,008	,439		4,577	,000
	بعدالمشاركتهبالقرارات	,510	,145	,540	3,517	,001
a. Variable dépendante : محور الالتزام						

الدعم التنظيمي مدخل أساسي للالتزام التنظيمي للموظفين دراسة تطبيقية على الموظفين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيجل.

Coefficientsa						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,525	,334		10,546	,000
	بعد التحفيز	-,005	,158	-,005	-,029	,977

a. Variable dépendante : محور الالتزام

Coefficientsa						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,560	,560		4,572	,000
	بعد عمالذات	,327	,188	,302	1,738	,092

a. Variable dépendante : محور الالتزام

Coefficientsa						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,493	,406		8,611	,000
	بعد التدريب	,010	,170	,011	,058	,954

a. Variable dépendante : محور الالتزام

عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد

Pubic budget deficit and its financing methods in the economy

د. وسيلة السبتي - د. محمد أمين علون - أ. حليلة عطية

1- جامعة محمد خيضر - sebti.wassila@yahoo.fr

2- جامعة البليدة2 - m.alloune@univ-blida2.dz

3- جامعة محمد خيضر¹ - halima0740@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/03/16 تاريخ القبول: 2019/03/20 تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص: إن الموازنة العامة لأية دولة تعكس الوضع الإقتصادي بها، ومن هنا

جاء الإهتمام بتوازنها ومدى ما تحققه من عجز، الذي يعد المشكلة الإقتصادية المحورية لمعظم الدول لما له من آثار مباشرة على أداء النشاط الإقتصادي، خاصة في السنوات الأخيرة بعد إتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم وصاحبه إرتفاع مستمر في الدين العام الداخلي للحكومات الذي بات يهدد الإستقرار المالي والنقدي لها، وترتب على ذلك تدهور في القوّة الشرائية للعملة الوطنية للدول، وتدهور في مستوى المعيشة ورافق ذلك آثار سلبية إقتصادية واجتماعية، وتزايد حجم الدين الداخلي والخارجي، ولقد أخذ عجز الموازنة إهتمام كبير على مستوى الدول وكيفية مواجهته والسياسات المقترحة لذلك والآثار الناتجة عنه والمقابل الإجتماعي له ومن يتحمله.

كلمات مفتاحية: الموازنة، عجز الموازنة العامة، الإيرادات، النفقات، الضرائب، القروض، الإصدار النقدي.

تصنيفات JEL : H2 ، H5 ، H6

د. وسيلة السبتي، sebti.wassila@yahoo.fr

Abstract :

The public budget of any country reflects its economic situation, hence the interest in its balancing and the extent of its deficit, which is the main economic problem of most countries because of its direct effects on the performance of economic activity, especially in recent years after the trend of the deficit to increase in various countries and accompanied by continued rising in the internal public debt of governments, which are threatening their financial and monetary stability. Resulted in deterioration in the purchasing power of the national currency of countries, deterioration in the standard of living accompanied by negative economic and social effects, and increasing the internal and external debt, therefore the budget deficit takes a great interest over the countries level and how to counter it, the recommended policies, its results effects, its social effects and who will bear the burden of the deficit.

Keywords: Budget, Public Budget Deficit, Revenue, Expenditures, Tax, Loans, Monetary issuance.

Jel Classification Codes: H2, H5, H6

1- مقدمة:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلاً عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازاناتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وانطلاقاً من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي إتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الإستقرار النقدي والمالي للدولة، كما يساعد الوضع التوازني للموازنة العامة للدول على النهوض بمستويات إقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع، ولذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عند الكثير من المفكرين والإقتصاديين المعاصرين، وبالتالي إزدادت البحوث والدراسات التي تحاول إيجاد حل لهذه المشكلة وإقتراح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل

تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها، وعلى ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي:

"ما المقصود بعجز الموازنة العامة للدولة وطرق تمويله في الإقتصاد؟"

وللاجابة على هذه الاشكالية تضمنت هذه الدراسة النقاط الأساسية تتمثل في:

- ماهية الموازنة العامة للدولة.
- ماهية عجز الموازنة العامة للدولة.
- العوامل المؤدية للعجز في الموازنة العامة للدولة.
- طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، آثارها، وأهميتها.

2- ماهية الموازنة العامة للدولة

اكتسبت الموازنة العامة أهمية بالغة من خلال الدور الفعال الذي لعبته ولا تزال تلعبه الدولة في توجيه الإقتصاد بما يحقق النفع العام وإرساء إقتصاد قوي في مواجهة الأزمات.

1.2- نشأة ومفهوم الموازنة العامة للدولة : قبل التطرق إلى مفهوم

وخصائص الموازنة العامة للدولة، نحاول بإيجاز التطرق لنشأتها تاريخياً.

1.1.2- نشأة الموازنة : كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الأموال

وتنفقها دون أي أسس أو قواعد في ذلك، كما أن مالية الدولة لم تكن منفصلة

عن مالية الملك أو الحاكم حيث يقوم هذا الأخير بالإنفاق على الدولة كما ينفق

على أسرته، وبدأت عملية ضبط الإيرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا أين

ظهرت فكرة إعداد موازنة الإيرادات ونفقات الدولة عام 1628(الوادي، عزام،

2000، 131)، وإن فكرة الموازنة لم تأت مرة واحدة وإنما تم ذلك على مراحل

متتالية، فتعد إنجلترا هي أول دولة إستنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها

فكرة الموازنة الحديثة تم ذلك بعد ثلاث مراحل وهي(قطب، 1994، 17)؛

1- ففي المرحلة الأولى تقرر حق ممثلي الشعب بالإذن للملك في جباية الضرائب

من الشعب.

ب- ثم تأتي المرحلة الثانية عندما كان يطلب من نواب الشعب الموافقة على فرض الضرائب، فكانوا يتعرضون لمناقشة الأوجه التي تنفق فيها حصيلة الضرائب.

ج- أما المرحلة الثالثة أين أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الإعتماد الدوري، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي للموازنة العامة المطبقة في وقتنا الحالي.

2.1.2- تعريف الموازنة العامة :

أ- لغة : الموازنة في اللغة تطلق ويراد بها المعادلة والمقابلة والمحازات والمساواة، قال في لسان العرب وازنت بين الشيئين موازنة...، وهذا يوازي هذا إذا كان على وزنه أو كان على محاذيه، ووازنه عاده وقابله (الطوايبي، 2007، 18).

ب- إصطلاحاً: يمكن النظر لموازنة العامة من عدة زوايا، يتفنن كل باحث في إظهار الجانب المراد إبرازه، ويمكن تعريف الموازنة العامة كما يلي:

* "هي خطة سنوية إقتصادية مالية سياسية متمثلة بمجموعة من الأهداف والبرامج المقرر تنفيذها من قبل وحدات الدولة المختلفة خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة) معبراً عنها بتقديرات تكاليفها المالية مع بيان تقديرات مصادر تمويلها(عليوي، 2009، 202).".

* "هي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف على تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والحصول على الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات، عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة(محززي، 2007، 317).".

* الموازنة العامة هي: "خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات، والإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتُجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تتبناها الدولة(عصفور، 2008، 04).".

من خلال التعاريف السابقة فالموازنة العامة برنامج وخطة مالية متفق ومصادق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة، ويتضمن

هذا البرنامج السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، حيث تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الإستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها.

3.1.2- خصائص الموازنة العامة : من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج الخصائص الموالية(الشيخ، الطاهر، 1992، 406)؛

ا- الموازنة العامة تقديرية إحصائية : تتضمن الموازنة العامة تقديراً إحصائياً لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصله من إيرادات خلال فترة لاحقة.

ب- الموافقة على الموازنة العامة (الطبيعة القانونية): تعد الموازنة بمثابة خطة عمل الحكومة لفترة لاحقة، غير أنها تبقى في شكل مشروع أو إقتراح بموازنة غير قابلة للتنفيذ إلا بعد قبولها من طرف الشعب عن طريق ممثليه في المؤسسات الدستورية، أي أن الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية واعتمادها.

ج- الموازنة كأداة لتحقيق الأهداف : إزدادت أهمية الموازنة العامة بتطور دور الدولة وزيادته نشاطها الإقتصادي والإجتماعي، فأصبحت هي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، كما تعتبر الإطار المنظم لأدوات السياسة المالية وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف.

د- الموازنة خطة مالية: تعتبر في الأساس الموازنة العامة وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبيّن المحتوى المالي للموازنة، والذي يشمل تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة هذا من جهة والهيئات التي تتولى هذا الإنفاق من جهة أخرى، كما يتضمن تقديرات الإيراد العام مع توضيح مصادره المختلفة.

ه- الموازنة مقيدة بحد ذاتها: فالموازنة في نفقاتها وإيراداتها يجب أن توضع لمدة معينة وأن تكون هذه المدة واحده في كلا الضمتين وقد جرى أن تكون المدة سنة كاملة في معظم دول العالم(عليوي، 2009، 202).

2.2- مبادئ الموازنة العامة ومكوناتها:

1.2.2- مبادئ الموازنة العامة: تشمل الموازنة العامة على عدد مبادئ أو قواعد

تحكم تحضيرها واعتمادها وهي (الخياط، وآخرون، 2016، 37):

- أ- مبدأ السنوية: أي المدد الزمنية لسريانها تكون عادة سنة.
- ب- مبدأ الشمول: شامله لجميع النفقات والإيرادات.
- ج- مبدأ عدم التخصيص: لا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة.
- د- مبدأ الوحدة: موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة.
- ر- مبدأ الوضوح: تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي لفهم محتوياتها وتفصيلاتها إذ لا تدرج إعمادات مجملة بل مفصلة.
- هـ- مبدأ المرونة: أي سهولة التنفيذ بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال السنة والبحث عن بدائل هذه الاحتمالات.
- و- مبدأ التوازن: بين نفقات الموازنة وإيراداتها لكن قد يخل التوازن بها للظروف التي تمر بها الدولة وأصبح عجز الموازنة أمراً شائعاً ويتم معالجته بالإقتراض أو بضغط الإنفاق أو زيادة الإيرادات أو بكليهما معاً.
- ي- مبدأ المشاركة: بين البرلمان والحكومة والمختصين (خبراء إعداد الموازنة).

2.2.2- مكونات الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من جانبين أساسيين

هما (كردودي، 2007، 81):

- أ- الإيرادات العامة: تمثل مجموعة الدخل الذي تسلمه الحكومة عبر خزينتها واللازم لمواجهة النفقات العامة ويكون عادة بصورة النقدية، وعليه الإيرادات العامة هي جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفاتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تقدمها إلى الأفراد (الرسوم)، أم بدون مقابل (الضرائب)، فضلاً عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين ويقسم إلى عام وخاص)، وكذلك القروض العامة سواء الداخلية منها أو الخارجية، وتعد المصادر الطبيعية

(الإيرادات المالية لتصدير النفط الخام) مصدراً مهماً وأساسياً في جانب الإيرادات العامة للدولة الربعية تشكل نسبة مرتفعة من إيرادات الموازنة العامة.

ب- النفقات العامة : هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماها بقصد إشباع حاجة عامة وتتضمن جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية فضلاً عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة آثار التقلبات الاقتصادية لاسيما البطالة.

وتقسم النفقات وفقاً للأساس الاقتصادي إلى قسمين هما (الخصائص، وآخرون، 2016، 44) :

- النفقات التشغيلية : وتتضمن نفقات المعاملات التشغيلية للوزارات والوحدات أي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة.

- النفقات الاستثمارية : تتضمن نفقات المشاريع الاستثمارية ويتميز الإنفاق الاستثماري بصفة استثنائية لكونه يمثل المحدد الثاني للدخل الوطني بعد الاستهلاك.

3.2- أهمية وأهداف الموازنة العامة للدولة

1.3.2- أهمية الموازنة التقديرية: يمكن إبراز أهمية الموازنة العامة على النحو التالي (الجليل، البدور، 2009، 33) :

أ- أداء رقابة فاعلة بيد السلطة التشريعية تضمن لها الإشراف الكامل على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية وتقييم أدائها.

ب- أداء فاعلة أيضاً من أدوات السياسة المالية التي يمكن إستخدامها في إدارة الإقتصاد الوطني وتوجيهه، ففي حالة التضخم تعتمد الحكومة عن طريق الموازنة إلى إمتصاص الطلب الزائد، وذلك إما بفرض مزيد من الضرائب، أو بالإحجام عن بعض عمليات الإنفاق، وفي حالة الكساد تلجأ الحكومة إلى زيادة الطلب الفعلي، وذلك إما عن طريق ضخ الأموال في شريان الإقتصاد، بزيادة حجم الإنفاق الكلي، أو تخفيض الضرائب.

ج- أداء تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة وذلك وفقاً لحاجة كل جهة أو نشاطها وفي ضوء أولويات الإنفاق.

د - أداء مؤثره في الحياة الاجتماعية، فهي تلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات التعليمية والصحية والاجتماعية، الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع.

هـ- أداء لحماية الصناعة المحلية وتشجيعها، وذلك عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية أو فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع المستوردة المشابهة للصناعة المحلية.

2.3.2- أهداف الموازنة العامة : يمكن التعرف على أهدافها من خلال بيان دورها في ما يلي(عناية، 2014، 35-37) :

ا- تستخدم الموازنة كأداة للتخطيط : تعمل على تحديد إستراتيجيات الدولة وترتيب أولويات أهدافها والتعبير عنها بأساليب كمية ومالية، وتستخدم التنبؤ بالأحداث المستقبلية والكشف عن المشاكل المتوقع حدوثها ودراستها ومحاولة اقتراح الحلول الملائمة لها.

ب- تستخدم الموازنة كأداة للرقابة : تُعدّ الموازنة أداة تسمح بالتأكد من سير العمليات في الطريق المخطط لها، وأن الخطة تحقق الأهداف الموضوعية، من دون إنحراف أو إسراف في النفقات من جهة، والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة أخرى وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الإيرادات.

ج- تستخدم الموازنة كأداة للتنسيق : تعتبر الموازنة أسلوباً علمياً وعملياً ونظاماً متكاملًا لتنسيق كافة المجالات والأنشطة التي تقوم بها الدولة وصولاً إلى التأكد من الأداء السليم لهذه الأنشطة بغية تحقيق أهدافها المحددة، وهذا يتضح من خلال ما تقوم به جميع مؤسسات الدولة من أداء لوظائفها المتصلة والمتتالية والمستمرّة.

د- الموازنة كأداة لإتخاذ القرارات : تمكن الموازنة من قياس الإنحرافات بهدف الدراسة وإتخاذ القرارات للحد من الإنحرافات السلبية وتنمية الإنحرافات الإيجابية وفقاً لكل حالة على حدى، كما تتيح الموازنة للإدارة رسم السياسات المستقبلية في ضوء الفعل الجاري وكذلك تحقيق دورة الموازنة في تحسين الخطط ووسائل الرقابة على تنفيذها.

3- ماهية عجز الموازنة العامة للدولة

يُعتبر بعض الإقتصاديّين أن عجز الموازنة يُمثل خطأً مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته ول يسهل تحديده، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتناول هذا المفهوم من كل الجوانب.

1.3- مفهوم عجز الموازنة العامة :

بشكل عام يمكن النظر إلى عجز الموازنة العامة بمنظاريين (غالي، 2016-2017) :

- المعنى المالي والمحاسبي: عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات، بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة وإيراداتها المالية.

- المعنى الإقتصادي والإجتماعي : يتمثل عجز الموازنة العامة بجملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، والمنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من جراء تنفيذ الموازنة سلبية أكثر منها إيجابية.

وفيما بين العجزين يمكن أن تكون العلاقة طردية أو تكون سلبية، إذ ليس بالضرورة أن يترافق مع الآثار الإقتصادية والإجتماعية السلبية، كما قد لا يكون الفائض المالي المتحقق في الموازنة العامة مؤشراً إيجابياً من حيث آثاره الإقتصادية والإجتماعية والأهم من هذا كله الوسائل التي يتحقق بها والكيفية التي تحكم التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تتحقق معه.

2.3- أنواع العجز في الموازنة : تصاب الموازنة العامة بأنواع من العجز هي(شريك، 2016، 04-05)، (كردودي، 2013-2014، 171-172) :

1.2.3- العجز المؤقت: وقد يسمى بالعجز الموسمي ويحدث نتيجة لأسباب طارئة غير عادية أو سبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي إليه أو الذي تسبب في حدوثه ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة.

2.2.3- العجز المقدر: وقد يسمى أيضا بالعجز المخطط أو المقصود وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي لجأت الدولة إليه.

3.2.3- العجز الهيكلي: وهو العجز الذي يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات بصفة مستمرة فيصبح عجزا دائما، والسبب في ذلك يعود إلى عدم توان الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن قدره للإقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي مقدره الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الإقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا.

4.2.3- العجز التقليدي: ويسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي؛ ويُعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع إستبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع إستبعاد حصيللة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الإقتراض من البنك المركزي.

5.2.3- الدين العام: ويقارب هذا المفهوم بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب؛ أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الإقتراض، وهذا المقياس

للعجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع: (1) الإنفاق الجاري، (2) وصايف امتلاك الأصول الرأسمالية المادية، (3) وصايف امتلاك الأصول المالية من جهة، والإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى، أي أن العجز في هذه الحالة يقيس صايف الإقتراض الحكومي معدلاً بالتغيرات في الحياة زمن النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة، فإن الموازنة تكون متوازنة، وفقاً لهذا المفهوم، إذا كان صايف الإقتراض يساوي صفراً.

6.2.3- العجز الجاري : يُعبر عن صايف مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالإقتراض، ويُقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

7.2.3- العجز التشغيلي : ويسمى أيضاً بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات إقتراض الدولة ناقصاً الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يُعرف بالمصحح النقدي للتضخم.

8.2.3- عجز ناتج عن الوضعية الإقتصادية : التي يمر بها إقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجوداً في بداية السنة، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الإنخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الإقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة (دراوسي، 2005-2006، 143).

3.3- مخاطر عجز الموازنة العامة : للعجز الموازني مجموعة كبيرة من المخاطر أهمها (هزرشي، لباز، 2011، 08) :

1.3.3- وقوع الدولة في حالة التضخم: عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة إلى تغطية العجز باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتاً، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة

فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتاً، فترجع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة.

2.3.3- إن وجود العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الإقتراض.

3.3.3- إن وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي إلى وجود خطر الإفلاس حيث انه لوجود العجز تلجأ الدولة إلى الإقتراض لتغطية هذا العجز الأمر الذي سيترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض وفوائدها.

4.3.3- وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل الإستثمار الخاص وزيادة الإستهلاك العام.

4- العوامل المؤدية للعجز في الموازنة العامة للدولة

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة، وهذه العوامل قد تكون عوامل سببية أو عوامل إجتماعية أو إقتصادية، ولكن السبب الرئيسي للعجز الذي سنركز عليه يرجع لنمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة.

1.4- عوامل تزايد نمو معدلات النفقات العامة : وأبرزها ما يلي (دراز، أيوب، 2002، 202-204)، (عبد الواحد، 2000، 229)، (دردوري، 2013-2014، 122-123)؛

1.1.4- الأزمات الإقتصادية: تؤدي الأزمات الإقتصادية إلى إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، لأنها تؤدي إلى نقص الموارد المالية للدولة نتيجة ضعف مقدره الأفراد على تأدية ما عليهم من واجبات مالية من ناحية، وما تتطلبه هذه الأزمات من الدولة من زيادة في حجم الإنفاق العام لعلاج آثارها في صورة إعانات للعمال العاطلين، ونفقات لإعادة النشاط الإقتصادي من ناحية أخرى.

2.1.4- الإنفاق العسكري: تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، فإرتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم

الإستقرار السىاسى زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكرى لعب دوراً بارزاً في تفاقم وزىادة عجز الموازنة للدول بسبب ضخامة هذه النفقات، فهو لا يشتمل على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعىة والخدمىة الجارىة فقط ولكن يشمل أىضا النفقات المخصصة لإستيراد الأسلحة وكل المتطلبات العسكرىة.

3.1.4- الإنفاق الإستثمارى : إتساع نطاق نشاط القطاع العام أدى إلى تزايد الوزن النسبى للإنفاق العام الإستثمارى في إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت، وإرتبط تزايد هذا الوزن بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى، والتي إقتضت توجيه قدر كبير من الإنفاق الإستثمارى إلى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعى.

4.1.4- إتساع نمو العمالة الحكومىة : تتم يز العمالة في القطاع الحكومى بتزاد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالى حجم التوظف على مستوى الإقتصاد الوطنى ككل وهو ما يؤثر على إرتفاع حجم النفقات الجارىة من خلال زىادة الرواتب والأجور، فعندما تنتبع موازنات الدول نجد تزايد هائل في جانب نفقات الترسىب سببه هو الزىادة الكبرىة في الأجور ونتىة لنمو العمالة الحكومىة، فهذا النوع من الإنفاق يشتمل سبباً رئىسىاً في زىادة الإنفاق بشكل عام وإتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص.

5.1.4- زىادة أعباء الديون العامة المحلىة والخارجىة : لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعىينات والثمانىينات وهذا بعد أن تخلفت العدىة من الدول النامىة عن سداد دىونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها أمام خىارىة صعبىة إما أن توقف عملىة التتمىة الإقتصادىة أو تقوم بخدمة الديون الخارجىة، وعلىه فإذا ركزت هذه الدول على تموىل التتمىة الإقتصادىة فلا يمكن لها أن تقوم بتسديد إلتزاماتها الخارجىة، ومنه تهتز سمعتها لدى الدول، وفي المقابل إذا قامت بتسديد دىونها فلا يمكن لها تحقىق أهدافها التتموىة، فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة، فى تم حساب

الفوائد المستحقة على الدين الداخل والداخلى والخارجى ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الدين وتظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المدى والداخلى والخارجى وتزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية الدين.

6.1.4- التوسع في النفقات غير الضرورية؛ يعتبر الإسراف على إقامة المباني الحكومية والضيقة والضيقة وصرف نفقات كبرى على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب الرئيسة لتزايد الإنفاق العام، فصرف نفقات كبرى على هذه المرافق الإدارية وعلى موظفيها يزيد من إتساع حجم الإنفاق العام بشكل عام وبالتالي يعكس تأثيره السلبي على رصيد الموازنة العامة.

7.1.4- زيادة الدعم السلي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛ كلما زاد إتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والحيا الإقتصادي زاد معها حجم الإنفاق فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

8.1.4- سياسة التمويل بالعجز؛ تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تستعمل كأداة من أدوات نمو الاقتصاد الإقتصادي، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بواسطة الإصدار النقدي الجديد ومنه يتم تحقيق المزيد من التشجيع للموارد العاطلة من أجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشروعات الإقتصادية ومنه إرتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي، ولقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسة لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة.

9.1.4- التضخم وتدهور القوّة الشرائية للنقود : من الأسباب الرئىسى المؤدى لتزاد الإنفاق العام هو تدهور القوّة الشرائىة، حىث ىؤثر ذلك على الدولة عبر تزايد نفقات مشترىاتها وكل مستلزماتها السلعىة، ففى هذه الحالة تحاول الدولة المحافظة على نفس الإشباع قبل فترة التضخم فتمنح للأفراد علاوة من أجل تعوىض الإنخفاض الذى ىطرأ على دخولهم الحقىة، إضافة إلى ذلك تزد من مخصصات الدعم السلعى وترفع كلفة الإستثمارات العامة، وما تجدر إليه الإشارة أن إرتفاع الأسعار نتىجة لتدهور القوّة الشرائىة للنقود لا ىؤدى لإرتفاع كل أنواع النفقات العامة مثل النفقات المخصصة لخدمة الديون.

10.1.4- تمويل شركات القطاع العام ىؤدي تدهور الوضع المالى لشركات القطاع العام فى الدول النامية إلى زيادة النفقات الحكومية، لأنه يعنى مزيداً من التحويلات الحكومية لهذه الشركات، الذى يرجع إلى عدو عوامل منها عدم قيام بعضها على أساس إقتصادى سليم، بالإضافة إلى سوء الإدارة، كذلك فإن القطاع العام يكون فى نظر الحكومة وسيلة لتحقيق أهدافها الإجتماعية مثل زيادة مستوى العمالة بصورة قد لا تتفق فى كثير من الأحيان، مع إعتبارات الكفاءة مما ىؤدي إلى زيادة نفقات هذه الشركات.

11.1.4- إنتشار المبادئ والنظره الديمقراطية: تغيير مفهوم الدولة لدى أفراد المجتمع، نتىجة لتطور الفكر السياسى، فلم تعد الدولة أمره على أفراد المجتمع، والتسليم لأوامرها ونواهيها، ولكنها مجموعة مرافق موجهة خدماتها للجماهور، بالإضافة إلى تعدد الأحزاب والجماعات السياسية وتوجهاتها لإستلام الحكم أدى إلى زيادة إنفاقها لكسب تأييد مناصرين لها، وسعيها بعد الإنتخابات لتنفيذ برامجها والتي عادة ما ىبنى على السخاء والإنفاق، إلى جانب أخلاق الحاكمن ورشد تصرفاتهم، كل هذه الممارسات تؤدى إلى عجز الموازنة العامة.

12.1.4- التوسع فى العلاقات الدولية وتقديم إعانات للدول الصديقة : تسعى الدولة الحديثة إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الدول الأخرى، إضافة إلى إشراكها فى المنظمات الدولية مثل منظمة الامم المتحدو ووكالاتها

والمؤسسات الإقليمية مثل الكوميسا للدول الإفريقية والنمور الآسيوية لبعض دول آسيا، واشتراك الدولة في المؤتمرات والندوات العالمية كل ذلك أدى إلى زيادة نفقات الدولة، كما تلجأ كثيراً من الدول لتقديم الإعانات النقدية والمادية للدول الصديقة كأسلوب لتمتين وتقوية العلاقة بينهما، والهدف من هذه الإعانات مساعدته الدول على تحقيق تنميتها الاقتصادية ومعالجة أزماتها أو لإعادة تعميرها نتيجة كارثة طبيعية حلت بها، أو لتكوين أحلاف أو لدعم إتجاه سياسي معين، أو لمحاربة إتجاه سياسي معارض، أو من أجل خلق طلب على منتجات الدول المتقدمة للإعانة.

13.1.4- الإنفاق المظهري: ويظهر هذا الإنفاق بصورة خاصة في الدول النامية، ويتمثل في الإسراف على إقامة المباني الحكومية الفخمة وشراء الآثاث الفاخر والديكورات المكلفة والصرف بسخاء كبير على بدلات السفر لكبار الموظفين وإقامة المهرجانات والإحتفالات الضخمة بالمناسبات الوطنية والهبات والمنح على أعضاء السلك الدبلوماسي وغير ذلك بكثير...

14.1.4- تضيي الفساد المالي والسياسي والإداري: في الجهاز الحكومي من أهم النقاط التي تؤدي إلى إرتفاع متزايد في الإنفاق الحكومي، المرتبطة بالإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، ومن خلال التدهور في القيم الأخلاقية لأفراد المجتمع والتي أبرزها الفساد والرشوة والنصب والمحسوبية والإستهانة بكل شيء، وخاصة لإنتشارها الكبير في الدوائر الحكومية وبالتالي هذا الفساد يزيد من التكاليف الإدارية، بسبب الخساره والنقص في العائدات الحكومية، وفيما يتعلق بالمجتمع فإن الآثار الضاره تتمثل في الخساره التي تتعرض لها موازنة الحكومة المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة. بالإضافة إلى عوامل اخرى تتمثل في (الشايحي، 2005، 89-96)؛

15.1.4- الحوادث والكوارث الطبيعية: مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف وغيرها وهي حوادث طبيعية لا دخل للإنسان في حدوثها تؤدي إلى تدمير وتخريب ما يعتمد عليه إقتصاد البلاد، مما ينتج عنه نقص في الإيرادات

العامة، المحصلة وفي المقابل تزداد النفقات العامة لإغاثة المنكوبين وإعمار ما دمرته هذه الحوادث مما سيزيد من النفقات العامة عن الإيرادات العامة العادية مما يجعل الدولة تلجأ إلى الإيرادات غير العادية محدثاً العجز في الموازنة العامة.

16.1.4- الحروب والفتن: حيث تتسبب الحروب والفتن والثورات في إحداث العجز في الموازنة في الحالات التالية:

- أ- عندما تفاجأ الدولة بعدوان خارجي يتطلب منها مزيد من النفقات.
- ب- عندما يتهدد أمن الدولة كما في حالة وقوع حروب في الدولة المجاورة.
- ج- عندما ترتفع المئون الحربية إرتفاعاً مفاجئاً لم يكن متوقعا له في الموازنة العامة مما قد يتسبب في العجز.

2.4- تباطؤ نمو معدلات الإيرادات: أهم هذه العوامل تتمثل في (دردوري، 2013-2014، 125-126)، (زكي، 2000، 97-102)، (عثمان، 2006، 75-79)؛

1.2.4- ضعف الجهد الضريبي: من أهم المقاييس الأساسيّة التي وضعها الإقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبيّة، فحيثما أغلب الأحيان يُقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبيّة إلى إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي والذي يُعرف بأنه مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنيّة وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

2.2.4- التهرب الضريبي: تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية حيث قدّمة إقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يُقصد من أهمّه النظام الضريبي ويُهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى، وازدادت أهمّه في التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص

الخصيصة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعلى الرغم من أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه إتباع سياسات ميزانية من شأنها تقلص حجم النفقات العامة.

3.2.4- جمود النظام الضريبي: النظام الضريبي هو ذلك الإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبية. فكل دولة تستخدم النظام الضريبي للوصول لتحقيق أهدافها المختلفة، فبطء مسير التطورات العالمية والمحلية يؤثر سلباً على تطور النظام الضريبي وبالتالي صعوبة تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من جمود نظامها الضريبي، وعدم تطوره وهو ما عرقل مسار النمو الاقتصادي بشكل عام وأثر على إيرادات الدولة بشكل خاص.

4.2.4- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية: من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الامتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلباً على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية.

5.2.4- ظاهرة المتأخرات المالية: تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية هي لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضرائب في مواعيدها المقررة قانوناً و يرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة

التعقيدات الموجودة في التشرىحات الضرىبىة كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبىرة على أهم إىراد من إىرادات الموازنة العامة للدولة.

إضافة إلى أسباب أخرى يمكن إدراجها في (غالمي، 2016-2017، 101-102)؛

6.2.4- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام : يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك سبباً آخر لحصول العجز المالي في الدول النامية، وذلك عندما يحصل رواج في حصيلة الصادرات نتيجة إزدىاد الطلب العالمي على إحدى سلع التصدير الرئيسية، وما يترتب عليه من إتجاه الحكومة إلى التوسع في الإنفاق العام والجاري والإستثماري، وتحدث المشكلة عندما تتجه الأسعار العالمية لتلك السلعة نحو الإنخفاض وبالتالي تقل حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإىرادات العامة، في نفس الوقت الذي يكون من الصعب عليها إعادة ضغط إنفاقها سواء الجاري أو النفقات اللازمة لإستكمال المشروعات تحت التنفيذ وصيانة المشروعات المنفذة بالفعل، الأمر الذي ينعكس على الموازنة العامة مسبباً العجز فيها.

7.2.4- الإعفاءات الضريبية السخية وسياسة الرخصة : يلاحظ السعي من قبل الدول النامية نحو جذب الإستثمارات الأجنبية للمساهمة في عملية التنمية الإقتصادية، مما يجبر وراءه طرح المغريات والإمتيازات على شكل إعفاءات ضريبية غير مدروسة، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حرمان الدولة، من قسم مهم من إىراداتها السيادية، أما سياسة الرخصة، فإنها في رأي بعض الكتاب الإقتصاديين تمثل طريقاً آخر لزيادة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث كانت تلك السياسة، إستجابة لضغوط مارسها صندوق النقد الدولي، عبر برامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي التي إشتطت على الدول النامية قبل إعادة جدولة الديون، ولتدعيم الموازنة العامة بموارد إضافية كسبيل لسد العجز المتنامي لديها.

8.2.4- كبر حجم القطاع غير الرسمي : حيث تواجه الدول النامية والإقتصاديات الصاعدة كبر حجم القطاع غير الرسمي العامل داخل الإقتصاد،

الأمر الذي يعني ضعف الأداء الضريبي ومحدودية زيادة حصيلة الضرائب وتقلب الإيرادات الحكومية، حيث إنتشرت ظاهرة خطيرة تعرف بالإقتصاد السري أو ما يسميه البعض بالإقتصاد غير الرسمي أو النشاط الأسود والتي أسهمت بشكل كبير في حرمان الدولة من إيراداتها المقررة.

5- طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، آثارها، وأهميتها

مع تزايد أهمية مفهوم العجز الموازني حاولت مدارس الفكر الإقتصادي إيجاد صيغ تمويل هذا العجز حسب إديولوجيات كل مدرسة وحسب طبيعة كل نظام ولعل أهم صيغ تمويل العجز الموازني ما يلي:

1.5- أساليب التمويل الداخلي وآثاره : يأخذ ثلاث أشكال تتمثل في (كردودي، 2013-2014، 184-186)؛

1.1.5- الإقتراض من البنك المركزي : وهذا التمويل للعجز ليس له أثر إنكاشي مباشر على الطلب الكلي لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الإئتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الإئتمان للحكومة ومن هنا يُقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالإقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.

2.1.5- الإقتراض من البنوك التجارية : تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات إئتمانية منها، لن يؤثر سلبياً على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك إحتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الإقتراض سيكون له أثر توسعي شبيهه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض، فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، أي مزاحمة القطاع الخاص وهو ما يُزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الإستثمار الخاص، لا سيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية يُعد الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملاً هاماً في إستثمار هذا القطاع.

3.1.5- الإقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك : يأخذ تمويل عجز الموازنة من القطاع غير المصرفي صورة الإقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع، وكذا من الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية، فإذا كان إقراض القطاع غير البنكي للحكومة يأتي من موارد مخصصة للإستهلاك فإن هذا الإقتراض سوف يكون له تأثير إنكماشى على طلب القطاع الخاص، أما إذا كانت هذه الموارد مخصصة للإدخار فإن التأثير الإنكماشى المحتمل لهذا الإقتراض يكون غير مباشر ومن خلال الجهاز المصرفي، أما إذا كان إقتراض القطاع غير المصرفي يأتي من موارد معطلة- أي من إكتناز- فإنه لن يكون له أي تأثير إنكماشى على طلب هذا القطاع، ولكنه يؤدي إلى زيادة في مستوى الطلب والإنفاق الكلي مما قد يزيد عن قدره العرض وهو ما يعني إرتفاع مستوى الأسعار- ومع فرض أن التمويل بالسندات لا يتزامن معه توسع نقدي- فإن إرتفاع الأسعار سوف يقلل من القيمة الحقيقية للمعروض النقدي ويمارس تأثيرات سلبية على الدخل والإيرادات الحكومية ويعوق إنخفاض العجز، مما يعني أن العجز الممول بالسندات يؤدي بالإقتصاد إلى حالة من عدم الإستقرار قد تستمر لفترات طويلة يعاني خلاله الإقتصاد من التضخم، أو من البطالة والكساد وفقاً للوضع التوازني الأولي وسلوك الأسعار مع تزايد التمويل بالسندات.

4.1.5- تبديل القرض العام: قد لا تتمكن الدولة من سداد القرض في الأجل المحدد للوفاء بقيمة القرض وفوائده مما يضطر الدولة إلى تبديل القرض، وتبديل القرض العام يعني إستمرار القرض مع تخفيض فائدته، وتلجأ الدولة للتبديل في حالة إذا ما إنخفض سعر الفائدة في السوق من سعر فائدته القرض الذي تم الإتفاق عليه بموجب عقد القرض عند إصداره، وهذا الوضع يزيد من عبء الدين العام على موازنة الدولة.

5.1.5- المصادر الجبائية: تعتبر المصادر الجبائية أحد أهم مصادر تمويل عجز الموازنة وذلك لثبات حصيلتها نسبياً مقارنة بباقي المصادر وكذا دورية تحصيلها،

فهي المصادر العادية الأساسية في تمويل الموازنة العامة، وتتمثل هذه المصادر في الآتي (غالبي، 2016-2017، 111-116)؛

1- الضرائب: الضريبة تعتبر أهم أداة من أدوات تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال تشعب تنظيمها الفني الذي أمدّها بنسب مختلفة وتواريخ تسديد متفرقة توفر للإقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل سنة مالية، فالضريبة على القيمة المضافة تحصل بعد كل نشاط للمكلف، بينما تحصل الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في آخر السنة المالية فتعتبر مورد للموازنة العامة تبدأ بها السنة المالية الجديدة، ومنه فإن الضريبة عبارة عن مورد متجدد للموازنة يحقق لها السيولة واستمرارية الإنفاق ما يجعلها أحسن موارد تمويل عجز الموازنة العامة، ويمكن سد عجز الموازنة العامة من خلال الضرائب المباشرة (العقارية، على أرباح رؤوس الأموال، على الدخل، وعلى التركات،...)، والضرائب غير مباشرة (على الإستهلاك كالرسم على المضافة، وعلى التداول)، لكن الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص، مما ينعكس سلبياً على معدلات الإستثمار وبالتالي تدهور معدلات نمو الإنتاجية.

ب- الرسوم: تدفع مقابل إنتفاع المكلف بخدمة معينة تؤديها له الدولة، فكلما زاد نشاط الدولة الموجه إلى الأفراد كانت حصيلة الرسوم أكبر، وباعتبار أن العجز الموازني هو عبارة عن زيادة في النفقات مقابل نقص في الإيرادات فإن الدولة لم يحدث لها عجز إلا من خلال توسعها في الخدمات المقدمة للأفراد، مما قد ينتج عنه زيادة في حصيلة الرسوم، فإذا زاد العجز الموازني قابله بالضرورة زيادة في الرسوم نتيجة زيادة في الخدمات المقدمة للجمهور التي توجب إستحقاق رسم معين.

6.1.5- التمويل التضخمي:

1- الإصدار النقدي : هو عبارة عن سك النقود الورقية من طرف السلطة النقدية غالباً ما تكون هي البنك المركزي وفقاً لما يخول لها القانون بإعتبار أن

البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة في الوطن التي لها الحق في خلق وتدمير النقود، وتتم عملية الإصدار النقدي وفق عددٌ معايير لعل من أهمها الحالة الاقتصادية ومدى قدره الإقتصاد على تحمل الكتلة النقدية الإضافية، وتلجأ الدولة لإستخدام هذه الاموال في تمويل النفقات العامة (هزوشي، لباز، 2011، 16).

ب- كيفية التمويل بالتضخم: يقوم البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع اللازمة للحكومة كي تتمكن من تأدية نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على أذونات خزينة صادرة من السلطة التنفيذية في صورة قرض عادة، فتقوم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الموازنة، وتلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة عندما تعجز المصادر التقليدية الأخرى عن تغطية النفقات العامة، لكن تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة عرض النقود زيادة لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الإرتفاع، وفي هذه الحالة تتمكن الحكومة من أن تعبئ قدرًا من الموارد مساويًا لحجم العجز بالموازنة عن طريق تحويل الموارد إليها بشكل إجباري، ورغم ان هذه الوسيلة قد تبدو سهلة وميسورة للسلطة إلا أنها في الحقيقة ذات كلفة وخيمة حيث ينجم عنها تضخم.

2.5- أساليب التمويل الخارجي وآثاره : ويأخذ أحد أشكال المنح والقروض

الميسرة أو التفضيلية، والقروض التجارية وتتمثل في الآتي:

1.2.5- المنح والمعونات الأجنبية: تحتل المعونات والهبات الأجنبية أهمية كبرى بالنسبة لبعض الدول خاصة النامية منها، الأمر الذي جعل بعضاً من هذه الدول تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدات في تمويل عجز موازنتها سواء كان العجز مؤقتاً أو مزمناً، حيث يمكن أن تكون على شكل نقدي، من خلال توفير الدولة المانحة حجماً معيناً من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، ويمكن أن تأخذ شكل مساعدات سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى، وهذه السلع تباع محلياً، ويتم إستخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز، ويمكن أن تكون المنح مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لإستكمال بعض مشروعات البنية

الأساسية، بهدف مساعدتها على زيادة معدل التنمية الاقتصادية، وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض موارد الموازنة لمعالجة العجز(عبد الرزاق، 1997، 133).

2.2.5- القروض الخارجية: ويُقصد بالقروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويترتب على هذا النوع من القروض وضع قوّة شرائية جديد تحت تصرف الدولة المقترضة، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فوراً(دراز، 1999، 130)، وهناك نوعين من القروض الخارجية(غالي، 2016-2017، 122) :

أ- القروض الميسرة أو التفضيلية : وهي القروض ذات التسهيلات في السداد حيث تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، بالإضافة إلى وجود فترة سماح طويلة نسبياً، وتتميز كذلك بطول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية، وغالبا ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة.

ب- القروض التجارية : تأتي هذه القروض بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وغالبا ما تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة، وهذه القروض قد تستغرق عدّة شهور أو فترة طويلة من الزمن.

ومما سبق يتبين لنا أن اللجوء إلى الإقتراض الخارجي، هو من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة العامة في الدول النامية، نتيجة لتراكم حجم الديون وفوائدها، وتجاوزها الحدود المعقولة، وبقاء هذه الدول في حلقة مفرغة بين زيادة الإستدانة لسداد فوائد القروض السابقة.

3.5- أهمية علاج عجز الموازنة العامة : يحقق علاج هذا العجز العديد من المزايا للدولة نذكرها في الآتي(زكي، 2000، 142-143) :

1.3.5- المزايا التي يحققها علاج العجز للاقتصاد الوطني بصفة عامة نظراً لما يمثله العجز من إختلال هيكل يضاعف من الثقة الدولية في البلد التي تعاني من

العجز، فإن علاج هذا العجز يمكن هذا البلد من إستعادة هذه الثقة، بما يترتب على ذلك من قدره على التعامل في أسواق النقد الدولية للحصول على الائتمان الضروري والمطلوب، كما أنه يستعيد قدره هذه الدولة على جذب الإستثمار الأجنبي، ويحمي كذلك سعر صرف العملة المحلية من التدهور، ويحمي أيضا من إستنزاف الإحتياجات الدولية، كما يستعيد المواطنين ثقتهم في عملتهم الوطنية، مما يشجعهم على إستخدامها كأداة للإدخار ويحد من إدخار عملات اخرى اكثر إستقرارا، وكذلك يحد من تهريب المدخرات إلى الخارج، كما ان علاج العجز يُقلل كذلك من حاجة الدولة إلى الإستدانة الداخلية والخارجية، وأعباء وأقساط كلا منهما.

2.3.5- المزايا التي يحققها علاج العجز لكل من المستثمرين ورجال الأعمال:

يؤدي علاج عجز الموازنة العامة للدولة إلى خفض سعر الفائدة بسبب تقليل حاجة الحكومة للإقتراض الداخلي، ويُفيد خفض سعر الفائدة رجال الأعمال والمستثمرين في أمور كثيرة، أهمها: يؤدي إلى إنخفاض تكلفة رأس المال الثابت والعمل، مما يشجع على زيادة الإستثمار والإنتاج، ويشجع المستهلكين كذلك على زيادة الطلب على السلع المعمرة كالعقارات، والسلع الكهربائية ونحوهما، مما يدفع نمو صناعات وسائل الإنتاج التي تقوم على إنتاج هذه السلع وهو ما يقوم به المستثمرين ورجال الأعمال، ويؤدي في النهاية إلى إنتعاش الأسواق، كما أنه يُفيد وفي بعض الحالات في تخفيض سعر صرف العملة، وبالتالي تشجيع الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة دخول المشتغلين في قطاع الصادرات وبالتالي تحسن في ميزان المدفوعات، وبالإضافة إلى ما سبق فإن علاج العجز في الموازنة العامة للدولة يقلل من حاجة الحكومة لفرص المزيد من الضرائب، وهو ما يفيد المستثمرين ورجال الأعمال.

3.3.5- المزايا التي يحققها علاج العجز للمستهلكين: يترتب على علاج العجز

القضاء على التضخم، وهو ما يؤدي إلى حماية مدخرات المستهلكين التي تتآكل بسبب التضخم، وكذلك أيضا حماية دخولهم الحقيقية في حالة عودة الإستقرار للقوة الشرائية للنقود، وإذا كان عجز الموازنة مصحوبا بحالة من الركود

التضخمي (تزامن التضخم والبطالة)، فإن علاج العجز سوف يخفض معدل التضخم بلا شك، وهو ما يساعد في تحسين مناخ الإستثمار في القطاعات المستوعبة للعمالة مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، وهو ما يفيد طبقات العمال وكذلك الطبقة الوسطى، ويستفيد المستهلكين أيضا من علاج هذا العجز في تخفيض سعر الفائدة عند حصولهم على قروض لتمويل شراء السلع المعمرة كالعقارات والسلع الكهربائية ونحوهما، كما أنهم يستفيدون أيضا من انخفاض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية.

6- خاتمة:

ترافق تطور الموازنة العامة مع إتساع النشاط الإقتصادي للدولة، فانتقلت وظيفة الموازنة العامة من الحفاظ على التوازن الحسابي بين الموارد والنفقات العامة، إلى القيام بتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي، ولتحقيق ذلك لم تعد الموارد المالية العامة للدولة قادرة على كفاية النفقات، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة مالية على مستوى إقتصاد الدولة، تمثلت بظهور العجز في موازنتها، حيث أعتبر أحد القضايا التي لاقى إهتمام من معظم الدول خاصة النامية لما يخلفه من مخاطر تهدد أمنها الإقتصادي المالي والإجتماعي، وفي سبيل معالجة هذا العجز، فقد إنتهجت سياسات مالية متباينة داخلية وأخرى خارجية، ومن خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تذهب بعض التعاريف إلى إعتبار الموازنة العامة وثيقة رسمية تشريعية، بينما تعتبرها أخرى خطة عمل مستقبلية شاملة ومرنة.
- تعتبر الموضوعات الثلاث: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة من العناصر الرئيسية لإحور النشاط الإقتصادي والمالي للدولة، وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.
- تسعى القواعد العامة للموازنة إلى تحقيق أهداف أساسية لإدارة المالية العامة حيث تهدف قاعدته السنوية إلى المحافظة على البعد الزمني لجباية وإنفاق الأموال العامة بينما تهدف قاعدته الوحدية إلى المحافظة على إدراج جميع

الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحد، وتقتضي قاعدة الشمول (العمومية) أي لا تنفذ أي عملية على الإيرادات والنفقات العامة خارج الموازنة العامة في حين تهدف قاعدة عدم التخصيص إلى عدم تخصيص نوع من الإيرادات لنوع من النفقات أو إيرادات إقليم للصرف على خدمات هذا الإقليم وأما قاعدة التوازن فتهدف إلى المحافظة على بقاء نفقات الدولة في حدود إيراداتها العادية.

- أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة إقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الإقتصادي وتوزيع الموارد داخل الإقتصاد، قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

- من خلال عرض المفاهيم السابقة للعجز، يلاحظ ان مفهوم العجز الهيكلية أو البنيوي هو أقرب أنواع العجز تماشيا مع الواقع، ولا سيما في الدول النامية، التي تتجاوز النفقات العامة فيها وبصوره مستمره إيراداتها العامة، وذلك لأسباب تتعلق بخصوصية وهيكلية إقتصادياتها.

- ان ظاهرة العجز بالموازنة العامة للدولة هي ظاهرة مركبة ومعقدة، ولا يجوز ارجاعها إلى سبب وحيد، فهناك شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي أسهمت في حدوث هذا العجز. وهي عوامل ومؤثرات بعضها يعود إلى التغيرات التي حدثت في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي حدثت في الموارد العامة للدولة، حيث أن الأهمية النسبية لتلك العوامل تختلف من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى.

- يتحقق العجز في الموازنة العامة إما من خلال زيادة الإنفاق وثبات الإيرادات أو عن طريق زيادة الإنفاق بمعدل أعلى من زيادة الإيرادات أو من خلال ثبات معدل الإنفاق مع خفض الإيرادات أو عن طريق خفض الإيرادات بمعدل أكبر من معدل خفض النفقات.

- تعدد المخاطر والآثار السلبية للعجز الموازني فمن الخطورة تجاهل العجز أو أن يسود الاعتقاد بأنه من الممكن التعايش معه بدلا من التصدي له بحزم.
- يتم تمويل عجز الموازنة العامة عن طرق السياسة الضريبية من خلال تعبئة الطاقة الضريبية والإعتماد على الضرائب المباشرة، وبالإضافة إلى التمويل من خلال الإقتراض الداخلي والخارجي والمنح والمعونات الأجنبية، أما تمويل العجز عن طريق سياسة الإصدار النقدي فتعتمد على توجيه الموارد النقدية لشراء عوامل الإنتاج من القطاع الخاص وأن توزع الدولة الإصدار النقدي الجديد بين الإستثمار والإستهلاك.
- مع تنوع مصادر التمويل لعجز الموازنة العامة، فقد إزداد حجم الدين العام الداخلي والخارجي، على نحو تجاوز الحدود الآمنة المسموح بها، كما إرتفعت معدلات التضخم.

7- قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم محمد قطب، الموازنة العامة للدولة ، (مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1994)؛
- 2- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة الايرادات العامة الموازنة العامة) دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي ، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2000)؛
- 3- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام - دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)؛
- 4- توفيق عبد الجليل، خالد البدور، المحاسبة الحكومية، (عمان، جامعة القدس المفتوحة، 2009)؛
- 5- حامد عبد المجيد دراز، سميرة أيوب، المالية العامة، (الإسكندرية، دار الجامعية، 2002)؛
- 6- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة (عمان، دار صفاء للنشر، 1999)؛
- 7- رمزي زكي، انضجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2000)؛

- 8- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي ، (الجزائر، دار الخلدونية، 2007)؛
- 09- عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، (الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1992)؛
- 10- عدنان حسين الخياط، وآخرون، اقتصاديات الموازنة العامة، (عمان، دار الايام للنشر والتوزيع، 2016)؛
- 11- محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)؛
- 12- محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن العام في الدولة الحديثة -دراسة مقارنة-، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007)؛
- 13- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة (عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2008)؛
- 14- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)؛
- 15- مصطفى محمد عثمان، اثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة، (السعودية، دار إمام مسلم للنشر والتوزيع، 2006)؛
- 16- وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية (عمان، دار النفايس، 2005)؛

ب- المقالات والدراسات العلمية

- 1- رفيق شرياق، ترشيد الانفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، الملتقى الوطني حول الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، يومي 19-20 أفريل 2016، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر؛
- 2- زهير غالي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية -عرض تجارب دولية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، 2016-2017؛
- 3- صبرينة كردودي، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، الجزائر، 2013-2014؛
- 4- طارق هزرشي، الأمين لباز، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، يومي 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية، الجزائر؛

- 5- عاهد نبيل عناية، أشر عجز الموازنة على نمو الإقتصاد الفلسطيني (1996-2013)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية -غزة-، فلسطين، 2014؛
- 6- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، الجزائر، 2013-2014؛
- 7- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر؛ 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006؛
- 9- نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد02، العدد13، 2009؛

سياسات الأمن البيئي في الجزائر بين الواقع والمأمول

Environmental security policies in Algeria between reality and hope

ط.د بن عبد الله أسماء²

د. تومي إبراهيم¹

1- جامعة محمد خيضر بسكرة البريد الالكتروني: toumi_brahim@yahoo.fr

2- جامعة فرحات عباس سطيف 1 البريد الالكتروني: asma-benabdallah@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/07 - تاريخ القبول: 2019/03/20 - تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

تؤكد العديد من الدراسات التي أجريت حول واقع السياسات البيئية في الجزائر عن عدم وجود إحصائيات دقيقة تحدد منحى التطور البيئي في الجزائر، ودرجة تسارع منحى الاستغلال الموجه للموارد البيئية المتوفرة، ولكن بالرغم من صعوبة تحديد هذا التوجه، فهناك مؤشرات ولو بسيطة عن وجود اهتمام نوعي بالتوجه نحو تبني المشاريع البيئية كردة فعل للتحديات التي ترسمها معالم التوجه نحو التنمية المستدامة، لاسيما وأن الجزائر حسب المواقع الدولية للبيئة تتربع على المراتب الأخيرة في التصنيف مقارنة بالدول الرائدة في نفس المجال، وهذا ما يظهر من خلال تتبع تطور السياسات البيئية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

¹ المؤلف المرسل: د. تومي إبراهيم، البريد الالكتروني: toumi_brahim@yahoo.fr

كلمات مفتاحية: بيئة؛ أمن بيئي؛ تشريع بيئي؛ سياسات بيئية في الجزائر؛ تنمية مستدامة.

Abstract:

Majority of The studies carried out on the reality of environmental policies in Algeria confirm the absence of precise statistics determining the development curve of the environment in Algeria and the degree of acceleration of the management curve of available environmental resources. . But despite this difficulty, there are indications that they show the existence of the importance of environmental projects in response to the challenges posed by the trend towards sustainable development, especially the fact that Algeria, according to international environmental sites, ranks last in relation to the main countries in the same field, which is demonstrated by the monitoring of the evolution of environmental policies in Algeria in recent years.

Keywords: Environment; Environmental security; Environmental legislation; Environmental policies in Algeria; sustainable development.

1- مقدمة:

يرتبط نجاح الدول المتقدمة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية بدرجة كبيرة بالمساهمات التي تقدمها السياسات الموضوعية بحكمة وموضوعية والتي تتوافق مع المتطلبات الحديثة للاقتصاد العالمي، وتكون على سلم الفشل عندما لا تتصل سياساتها الموضوعية مع المستجدات العالمية المتغيرة والمتجددة يوماً بعد يوم، ومن هذا المنطلق فإن أبرز التطورات التي عرفها وقتنا الحالي تتجسد في الديناميكية التي عرفها مجال التنمية المستدامة خاصة تلك المتعلقة بالبعد البيئي، والاهتمام المتزايد بأهداف الألفية الإنمائية وما ترتب عنها من تنديد بضرورة تكثيف وسائل وطرق الاستغلال الأمثل للبيئة.

وفي هذا الصدد أنه من الواجب إدراك مدى التأثير الهائل الذي تلعبه البيئة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي معا وحتى الثقايفي، في ظل التطورات

المتلاحقة التي تفرض العديد من التحديات على المؤسسات الاقتصادية من جهة وعلى مؤسسات المجتمع المدني من جهة وعلى الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى، ذلك أنّ الاهتمام بالمجال البيئي يجعل الدولة ترسم هويتها كدولة عصرية على غرار الدول المتقدمة و بالتالي لابد من جعل وضع السياسات البيئية من أهم المحطات في اتخاذ قراراتها لاسيما الإستراتيجية منها، وعلى عكس مؤسسات الدول النامية والتي لازالت سياساتها تقتصر على الاستغلال الغير مدروس للموارد الطبيعية وعلى تحديد الأهداف دون وضع الاعتبار لأهمية البيئة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، بالرغم من أن نمط الإدارة البيئية الذي تندد به الأمم المتحدة والعديد من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية خاصة الناشطة منها في مجال التنمية المستدامة يقود إلى بناء مؤسسات فعالة، منتجة وصديقة للبيئة، وهو الدافع الرئيسي للدول النامية وعلى رأسهم الجزائر إلى تطوير سياساتها البيئية وتدعيمها بالتشريعات والقوانين التي تخدم هذا المجال ومراقبة تنفيذها بشفافية، وهو ما ينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي العام وعلى الأهداف البيئية المستقبلية للدولة الجزائرية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الانطلاق من فكرة أن تبني التغيير في السياسات البيئية أضحي ضرورة حتمية ومتطلب أساسي لمواجهة ظاهرة التنمية المستدامة والصعوبات التي تلاحق المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يقودنا إلى محاولة تسليط الضوء عن أهم المفاهيم المرتبطة بواقع السياسة البيئية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

تعتبر سياسات الأمن البيئي الموجهة نحو إقامة نظام بيئي فعال من بين الأنظمة الفرعية لنظام التنمية المستدامة، بحيث يسمح هذا الأخير بتحقيق استجابة سريعة للتطورات الحاصلة عالميا، وتندرج سياسات الأمن البيئي للدولة في إطار رؤيتها الإستراتيجية وطموحها المستقبلي، وتتوقف فعالية الأداء البيئي على طريقة العمل وعلى المؤسسات القادرة على تسيير الواجهة بين تحقيق

أهداف المؤسسة وبين تعزيز الاهتمام بالبيئة. وتعتبر المؤسسات الجزائرية التي تهتم بالقطاع البيئي قليلة جدا وغير ظاهرة المعالم بالرغم من أهميتها في التأثير بصورة مباشرة على سياسات الدولة وعلى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وبناء عليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع سياسات الأمن البيئي وكيف يمكن ان تعزز مفهوم التنمية المستدامة في الجزائر؟ وتنبثق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد سياسات للأمن البيئي في الجزائر كوسيلة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

- هل سياسات الأمن البيئي في الجزائر مجسدة على أرض الواقع؟

- هل توجد آليات التشريعية وقانونية خاضعة بالأمن البيئي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومحاولة تفسير التساؤلات الفرعية المطروحة لهذه الدراسة يمكن صياغة الفرضيات البحثية التالية وذلك لاختبار صحتها والتي تتمثل فيما يلي:

- تعبر سياسات الأمن البيئي على محاربة جميع أشكال التدهور البيئي؛

- تتجسد السياسات البيئية في الممارسات البيئية لدى المؤسسات باختلاف أنواعها ونشاطاتها؛

- نجاح سياسات الأمن البيئي تتوقف على وجود نظام تشريعي رقابي فعال.

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الأمن البيئي ذاته في الجزائر، ذلك أن أغلب الدراسات التي اهتمت بسياسات الأمن البيئي في الجزائر لم تسلط عليه الضوء بالقدر الكافي نظرا لإرتباطه الوثيق بمفهوم التنمية المستدامة.

- يتصور بعض الممارسين في الإدارة أن مفهوم الأمن البيئي يقتصر على التلوث البيئي لذا جاءت هذه الدراسة للتوسع أكثر في المفهوم ومحاولة ضبطه.

- كما تتمثل أهمية دراستنا هذه في كونها تسلط الضوء على مصطلح حديث على المؤسسات باختلاف نشاطاتها والمتمثل في نمط الإدارة البيئية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي والأساسي لهذه الدراسة هو الوقوف على مظاهر التحوّل التسييري الجديد من النمط التقليدي إلى نمط الإدارة البيئية، والقائم على ما يسمى بالسياسات البيئية وتحقيق الأمن البيئي لاسيما في الجزائر، وذلك من خلال تتبع مسار انتشار هذه المصطلحات الجديد على جميع الدول بصفة عامة والدولة الجزائرية بصفة خاصة.

منهجية الدراسة:

لكي تكون هذه الدراسة دراسة علمية بحثية، ارتأينا إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونه ما المنهج ان الأنسب ان مثل هذه الدراسات المستنبطة من الواقع والاذان يساعد ان أيضا من خلال فهم و تشخيص مشكلة الدراسة ومعالجتها، وسرد الواقع ومحاولة رسم رؤية مستقبلية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد الدراسة، كما سيتم استخدام المنهج التاريخي من خلال إعطاء حوصلة عن مراحل ظهور المصطلحات البيئية في الجزائر.

2. الإطار العام لسياسات الأمن البيئي في الجزائر

ترتبط مفاهيم السياسات البيئية بالمفهوم العام للتنمية المستدامة والتي تجتمع تعاريفها على مفهوم موحد لها والتي تتمحور حول نقطتين رئيسيتين تتمثلان في: (عماري عمار، 2008، ص 3)

إن إدارته قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية، ذلك أن استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن

المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة حاليا وفي المستقبل، وبالتالي ارتبط مفهوم البيئة بأحد أبعاد التنمية المستدامة والمتمثل في البعد البيئي، وهذا ما زاد المصطلح اهتماما كبيرا من قبل الباحثين وسنحاول من خلال هذا المحور إعطاء رؤية شاملة نوعا ما عن مفهوم البيئة وصولا لمفهوم الأمن البيئي.

1.2 تطور مفهوم البيئة: مع زيادته تحديات الممارسات البيئية من مختلف الدول ازدادت الحاجة إلى معرفة المفهوم الحقيقي للبيئة كونها تلعب دورا أساسيا في تقديم حياة أكثر صحة وأمان للأجيال الحالية والمستقبلية.

وبتتبع مراحل تطور الاهتمام بالبيئة يعتبر العالم "هنري ثرو H.Othoreaux" أول من صاغ كلمة "Ecology" وذلك عام 1858، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، ولكن أصل علم البيئة مشتق من المصطلح الذي يعني الوطن أو البيت أو المنزل والكلمة "Oikos" المركبة من الكلمة "Ecology" الإغريقية بمعنى العلم ليشير في مجمله إلى علم الأرض، وقد صاغ العالم الألماني "أرنست Logos"، عام 1866 هذا العلم للدلالة على العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها. (أمينة دير، 2014، ص 23)

2.2 الانتقال من مفهوم البيئة نحو تحقيق الأمن البيئي: بين مفهوم

الأمن ومفهوم البيئة، يجمع الأمن البيئي المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة، من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، وبالتالي نقف هنا عند نقطة مهمة والتي تتمثل في وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة والمجتمع بمعنى آخر وجود علاقة سببية بين البيئة والمجتمع والإنسان، حتى عهد غير بعيد كان الأمن يعني أمن الأرض وحدود الدول من العدوان الخارجي أو أنه حماية المصالح القومية للأمة أو أنه أمن عالمي من حدوث حرب نووية، وضمن هذا الأمن لا يعني أكثر من التسلح ولكن مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هناك تهديدات جديدة غير المخاطر العسكرية تهدد أمن

الدولة والأمن البشري أيضاً وعلى رأسها التهديدات البيئية. (أمانة دير، 2014، ص 25)

إن إشكالية البيئة، الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية ومكافحة الإرهاب، قد راجت بضاعتها واستوطنت دول كثيرة من العالم بعد انتشار مذهب الحداثة الأمريكية الرأسمالية مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، حيث تضمنها أجندة فكرية واحدة متسلطة على قائمة اهتمامات كل من العلم والسياسة والرأي العام الدولي، ومن ثم جاء اهتمام هؤلاء الناشطين السياسيين كما الباحثين الأكاديميين بذلك الأثر البيئي المروع والمستمر، الذي يفوق كل تقدير أو توقع، نتيجة ما تخلفه الحروب الحديثة في البيئة من دمار شامل وتدهور طبيعي وتخلف اقتصادي، هكذا تزامن مفهوم الأمن البيئي مع ضراوة الحروب الحديثة وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية والبشرية، وفي حقيقة الأمر، يعد الأمن البيئي وليد مخاوف الأمن القومي من تناقص الموارد الطبيعية وتدهور البيئة العالمية، ومن ناحية أخرى فقد لعب دور النموذج النقيض للحرب الباردة والنزعة العسكرية في مسرح عمليات الأمن العالمي، وذلك كما ورد بتقرير إعادة تعريف الأمن لمعهد الرصد العالمي بواشنطن. (كسرى مسعود، 2014، ص 3)

وفي إطار التحدث عن الأمن البيئي في الجزائر وأساليبه تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم قضايا الأمن البيئي وذلك راجع لعدده اعتبارات أهمها: (أمال مهري، 2014، ص 9)

- يعد نشر تقارير حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية استجابة لأطراف الفاعلة في المجتمع، والى ضغوط مختلف الجهات التي تريد التعرف على السياسات البيئية والاجتماعية للمؤسسة، فبعض القوانين التي تفرض على المؤسسات التي تعمل في قطاعات معينة كالقطاعات الصناعية التي تلوث البيئة نشر تقارير مماثلة تعالج هذه التقارير العديد من المواضيع مثل الأداء المالي والأداء البيئي، فضلاً عن نشاط مجلس الإدارة والمشاكل العالقة؛

- إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال البيئة والوسائل المسخره لذلك، كما تضم عادةً مستخلص الإدارة الذي يتمثل في مجلة المديرية؛
- أن تفصح في سياستها الاتصالية المؤسسة مطالبة بأن حول توجهاتها لتطبيق التنمية المستدامة، والجدول الموالي يلخص المراحل الأساسية لتجسيد وضع سياسات للأمن البيئي في الجزائر وفقا للتسلسل الزمني للسنوات الأولى.

الجدول 1: ملخص المراحل المختلفة للسياسات الأمن البيئي في الجزائر

السنوات	علامات تحمّل المسؤولية عن القضية البيئية
1974	إنشاء المجلس الوطني للبيئة (CNE).
1977	حل CENE ونقل صلاحياته إلى وزارة الهيدروليكا، تطوير الأراضي وحماية البيئة.
1981	نقل مهام حماية البيئة إلى أمانة للدولة للغابات واستصلاح الأراضي، وإنشاء وكالة وطنية للحماية في عام 1983 من البيئة.
1984	ملحق صلاحيات حماية البيئة لوزارة الهيدروليكا والبيئة والغابات.
1988	ملحق صلاحيات حماية البيئة لوزارة الهيدروليكا والبيئة والغابات.
1990	نقل البيئة إلى وزارة البحث والتكنولوجيا والبيئة.
1992	نقل البيئة إلى وزارة التربة الوطنية.
1993	ملحق البيئة لوزارة الجامعات.
1994	تجديد العلاقة البيئية مع وزارة الداخلية والمجتمعات والبيئة.
1996	إنشاء أمانة للدولة للبيئة، الإدارة العامة للحفاظ على البيئة مع صلاحياتها تحت إشراف هذه الأمانة الدولة.
2000	إنشاء وزارة التخطيط المكاني والبيئة.
2007	إنشاء وزارة التخطيط المكاني للبيئة والسياحة.

Source :BOUBAKER Leila, 2012, p 20, **Contribution à l'intégration d'une politique environnementale dans les activités des entreprises algériennes en vue d'une amélioration de leurs performances environnementales**, THÈSE Présentée pour obtenir le grade de DOCTEUR, Université Hadj-Lakhdar, Batna(Algérie).

تناول الجدول السابق أهم مسارات تجسيد السياسات البيئية في الجزائر، ومن الملاحظ أن الاهتمام البيئي في الجزائر بدأ منذ مدة زمنية بعيدة مما يؤكد بأن ظهور التنمية المستدامة بمفهومها البيئي قد كان حافزا قويا لتعزيز الاهتمام بالبيئة بالرغم من أن انتشار مفهوم الأمن البيئي قد عرف رواجاً كبيراً في السنوات الأخيرة فقط.

3. سياسات الأمن البيئي في الجزائر- الإنجازات والتحديات

أصبحت مفاهيم الصحة والسلامة والبيئة (HSE) مفاهيم لا غنى عنها، حيث مع تعدد وانتشار المخاطر زاد الاهتمام بالصحة والسلامة والبيئة بشكل كبير في الشركات ، وتدعوا مختلف هذه المفاهيم إلى الحفاظ على النزاهة والسلامة الجسدية للعاملين وسلامة وحماية البيئة والتي هي في الأساس مسؤولية صاحب المشروع ، فتدرك الشركات إذن الآن أهمية السياسة الصحة والسلامة والبيئة، لأن فعاليتها تؤدي إلى تقليل مخاطر الحوادث، ومضايقات البيئة (السكان والمياه والتربة والحيوانات والنباتات). بالإضافة إلى ذلك فإنه يوفر فوائد عديدة، منها الاقتصادية عن طريق تقليل التكاليف وتوقف العمل؛ والاجتماعية منها مثل: تحسين الحوار الاجتماعي والتواصل الداخلي صورة الشركة ومتانتها؛ وأخيرا العمل في ظروف جيدة وفي بيئة صحية.

(AITAHMED Ourid , 2017, p8)

وبالتحدث عن نظم الصحة والبيئة، فإن الجزائر تمتلك نظام جيد لتأمين سلسلة التوريد للمواد الكيميائية، وإطار قانوني صارم وقد لوحظ هذا من قبل الخبراء الأمريكيين المتخصصين في إدارته تحليل الأمن من قبل مركز البحوث العلمية والتقنية في التحليلات والذي يضم خبراء الكيمياء الفيزيائية ، فقد ذهب عضو من هؤلاء الخبراء إلى وصف النظام والمقصود به هو توريد المواد الكيميائية بأكمله بأنه "جيد جدا" ولكن على الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال سلسلة التوريد الكيميائي، لا يزال هناك الكثير من الصعوبات في التحكم في المواد المستخدمة و/ أو المرفوضة في البيئة. (ZITOUNI Sabrina, P2)

والجدول الموالي يلخص أهم المشاريع البيئية المنجزة في الجزائر والحاملة لهدف تعزيز الأمن البيئي.

الجدول 2: لمحة عن أهم مشاريع دعم سياسات الأمن البيئي في الجزائر

النتائج	المشاريع البيئية
- أول محطة للطاقة الهجينة(الشمسية-الطاقة الغاز) في الجزائر، تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض	1-المركز الهجين HYBRID (الطاقة

<p>تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغا واط، منها 120 منتوجا عن طريق الغاز و 30 من الطاقة الشمسية. - متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وتتوقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في أفريقيا، وسيكون مصدرا للطاقة بديل ونظيف.</p>	<p>الشمسية والغاز بحاسي الرمل)</p>
<p>-برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة. -تم إنشاء نظام تصفية(مرشحات النسيج بمصنع الاسمنت الشلف، بفضلها قامت الجزائر بنقله نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين.</p>	<p>2- مصانع اسمنت بمصافي</p>
<p>-الجزائر لديها في 70 سد مستغلة، بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار م³، وهناك أربعة عشر سدود أخرى قيد الانجاز. -المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى إنجازا استراتيجيا كبيرا على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر ب 960 مليون م³ -يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات هي: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي أكثر من 400.000 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميلا، أولاد فاضل، الشمره، باتنة وعين التوتة.</p>	<p>3- سد بني هارون</p>
<p>-لأنه من الانجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد على الأثر الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة بعض، هذا نقل يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كم، ويسمح بالتزويد لأكثر من 90000 شخص / من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع.</p>	<p>4- يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان(عين صالح) نحو تمنراست</p>
<p>-بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتكوين محطات تحلية المياه بطاقة كبير، أين تسعة (9) منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية / 1.39 يوم وأربعة (4) منها هي مبرمجة hm. إجمالية التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا " الإجهاد المائي" في هذه المنطقة.</p>	<p>5- محطات لتحلية مياه البحر</p>
<p>-التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمرحة في المباني الذكية، التي أقيمت في سيدي عبدالله Cyberparc. كالحديقة، بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكاملة، وحوسبة التركيب التكنولوجية(تكثيف الهواء، وتوزيع المياه، والسيطرة على أداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحول مياه الأمطار إلى مياه ري، ونظام مراقبة الأمن).</p>	<p>6- التصميم المعماري الذكي</p>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قحام وهيبة، شرقرق سمير: الاقتصاد الأخضر

مواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر- مجلة

البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016، جامعة أم البواقي(الجزائر)، ص

ص: 16-19.

وباستمرارية التحدث عن المجالات البيئية الكيميائية، فلا بد هنا من تحديد أهم القطاعات المؤثرة بصورة مباشرة على البيئة وفي هذا الصدد تؤكد أحد التقارير بأن قطاع الطاقة قد احتل مكانا بارزا في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، خلال السنوات العشر الأولى أو نحو ذلك، فقد أكد التقرير أن ما يقرب من 75% من هذه الانبعاثات تأتي من هذا القطاع ويتم توزيعها كما يلي: 20% من الانبعاثات المرتبطة بالإنتاج والتجهيز ونقل المحروقات، و 08% من الانبعاثات المرتبطة بصناعة تسييل الغاز الطبيعي منتجاها هو الغاز الطبيعي المسال (LNG) وبقية الانبعاثات من هذا القطاع ، و (47%) تأتي أساسا من استهلاك الطاقة للإنتاج و تكرير النفط الخام و احتياجات الصناعة المحلية، السكنية والمؤسسية . (Bengrina Mohammed Hamza, P3) وبالإطلاع على مجمل التحديات خارج قطاع الطاقة والتي تواجه الجزائر في المجال البيئي فقنعاني الجزائر من:

(Nations Economic Commission for Africa Oce for North Africa, p13)

- وجود أقل من 600 متر مكعب من المياه التي يستعملها سكان الجزائر البالغ عددهم 36 مليون نسمة وبالتالي فهم من بين أكثر سكان العالم الغير مزودين بالماء وذلك حسب إحصائيات عام 2010.

- ضعف بيئي يتميز بحساسية نظمها البيئية وبالتحديد مشكلتي الجفاف والتصحر (أكثر من 90 في المائة من أراضيها قاحلة والواحات آخذة في الاختفاء)، زيادة على تآكل السواحل وإجهاد المياه المزمع في بعض المناطق؛
- التحضر غير المنضبط فنسبة 69 في المائة من السكان يعيشون في المدن، وتنتج عملية التصنيع المدارة بصورة سيئة إلى زيادة التلوث مما يؤدي لتغير المناخ و الذي يهدد بشكل خاص الزراعة والموارد المائية وتتراوح تكلفة الأضرار الناجمة عن تغير المناخ من 1.3 إلى 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009، وفي تقرير عام 1994 الصادر عن وزارة البيئة ذكر أن الجزائر تصدر حوالي 100 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

- يؤكد تحدي معيار الأداء العمل وفقا لإدارة الأداء البيئي والاجتماعي طوال مدته المشروع، فيستلزم نظام الإدارة توفر أسلوب منهجي لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية على نحو منظم ومستمر ويشجع نظام الإدارة الجيد الذي يتناسب مع طبيعة المشروع وحجمه الأداء الاجتماعي والبيئي السليم والمستدام، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين النتائج المالية والاجتماعية والبيئية (منشور مؤسسة التمويل الدولية، 2010، ص 3).

4. الآليات التشريعية والقانونية الخاصة بالأمن البيئي في الجزائر

لقد شهد التشريع البيئي عدة تطورات (غنية أوبرير، 2010، ص 91-93) منذ صدور القانون رقم 03-83، لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة خلال السنوات الأخيرة شكل إصدار أولويات إستراتيجية الجزائر للبيئة والتنمية المستدامة، حيث أن هناك عشرة نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، خمسة منها تمت المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة وتنتظر فيما يلي إلى بعض القوانين التي تمت المصادقة عليها: (غنية أوبرير، 2010، ص 92-93).

1.4 القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:تمت

المصادقة عليه في جويلية 2003 حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة الواردة في المؤتمرات الخاصة بالبيئة) مؤتمر ريوديجانيرو ومؤتمر جوهانسبورغ (ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها:

- تحديد وترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عينات وأهداف لوجود الموارد الطبيعية الهواء، الماء، الأرض...الخ؛

- الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين؛

- تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم؛

- إجراءات تحفيزية في الجانب الجنائي، والجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

2.4 القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات: لقد جاء

هذا القانون كضرورة ملحة، ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية المتعددة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئية وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخلص من النفايات تجسيدياً لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحلها، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر حيث يعتبر التخلص منتجاً أو حائزي النفايات الضخمة والخاصة.

3.4 القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو: يتمحور نص هذا

القانون حول ثلاث معالم رئيسية هي: الوقاية، الإشراف والإعلام، إعداد أدوات التخطيط، ترتيب إجراءات تقنية، جبائية ومالية رقابية وعقابية، حيث ينص على إجبارية قيام السلطات العمومية في التجمعات الكبرى- أكثر من 500000 ساكن- بالرقابة على جودة الهواء اعتماداً على أدوات التخطيط التالية : المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو ومخطط للنقل الحضري، بالإضافة الى وضع القوانين والتشريعات البيئية وهو أمر في غاية الأهمية ولكن الأهم من وجهة نظرنا كباحثين هو كيفية تجسيد ومراجعة القوانين التي وضعت وبالتالي، فمراجعة القضائية للقوانين البيئية لها دور مهم والمادة 21 من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجب تنفيذ مهمة المراقب القضائي من قبل رجال العدالة، ويشير قانون البيئة إلى فئات أخرى تتمثل مهمتها لحماية البيئة وهم: (Moussa Noura, p 10-11)

مفتشوا البيئة؛ موظفو الفروع الفنية للإدارة المسؤولة عن البيئة؛ ضباط الحماية المدنية والوكلاء ؛ الضباط المسؤولون عن الشؤون البحرية ؛ ضباط الموانئ؛ وكلاء الخدمة الوطنية لمراقبة الشواطئ ؛ قادة السفن الوطنية ؛ قادة علم المحيطات للدولة ؛ الوكلاء الفنيون في معهد البحث العلمي والتقنية وعلوم المحيطات؛ وكلاء الجمارك.

وبالتالي فعملية الرقابة البيئية لا بد وأن تكون عملية شاملة تدخل فيها جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع لتكون المسؤولية دقيقة والمساءلة أكثر دقة.

5. آفاق سياسات الأمن البيئي في الجزائر

إن محاولة رسم سياسات مستقبلية للأمن البيئي في الجزائر ليس بالأمر السهل، وذلك نظرا للتحديات الهائلة التي تحول دون التطبيق الفعلي لسياسات أمن وحماية البيئة، ولكن بالرغم من كل الصعوبات والمشاكل والعراقيل فهناك عدة إجراءات لا بد من الدولة الجزائرية والسلطات المسؤولة على وجه التحديد الأخذ بها وبإيجابياتها لرسم سياسة بيئية حقيقية أكثر أمن وسلامة على جميع أطراف المجتمع الحالية والمستقبلية، بغية الوصول لدولة الشفافية والمساواة ولتكون هذه الإجراءات بمثابة عتبة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

1.5 الاهتمام بالأساليب الحديثة لحماية البيئة: هناك العديد من الأدوات يمكن اللجوء إليها، وعلى ما يبدو أنها تعتمد أساسا على الوعي البيئي حيث تعتبر بمثابة مكمل فعال أو بديل في بعض الأحيان للإجراءات الأخرى وتتجلى مظاهر الوعي البيئي فيما يلي: (بوذريع صليحة، 2017، ص 12-13)

1.1.5 التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة: إذا كانت الموارد النادرة (مثل الأرض القابلة للزراعة) ذات ملكية عامة ومتاحة بحرية للجميع (مثل المزارع أو المراعي) يطلق عليها حالة الملكية العامة للموارد، فإن أي أرباح محتملة سوف يتم التنافس بشأنها فالتسيير الجماعي للممتلكات المشتركة ممارسة قديمة جدا، خلال العصر الوسيط كان توماس الأقويني يدعو إلى حماية الأملاك المشتركة، فالأملاك التي لا يمكن تسييرها وحمايتها إلا عن طريق الجماعات، خلال القرن العشرين تمحورت المناقشات المرتبطة بتسيير الممتلكات البيئية المشتركة حول المسألة التالية: هل الدولة، أم السوق أم الجماعة أحق بتسيير هذه الموارد المشتركة؟ فيستلزم تسييرها من قبل الدولة.

2.1.5 المبادرات الطوعية: يرى كثيرون أن أسلوب المكافأة أي تقديم حوافز للأعمال لكي تنصاع بدلا من معاقبتها عند المخالفة، وأسلوب الحوافز التي تعتمد على السوق تحقق نتائج أفضل وردود فعل سريعة بالمقارنة بتوحيد الجهود العالمية، وعليه فإنّ فعالية الاستدامة تتطلب خلق مزايا اقتصادية بعد معرفة تكلفة التحسينات البيئية وفوائدها، فقد ظهرت معظم البرامج البيئية المبتكرة والهامة حينما تعهد نوع من الأعمال بصيانة البيئة وحمايتها، وثمة أمثلة عديدة على قيام الشركات بإجراء تغييرات من أجل صيانة البيئة بهدف تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة، فعلى سبيل المثال برنامج تري بي p3 الذي تطبقه شركة مينوسوتا للتصنيع واستخراج المعادن فقد استوحيت فكره هذا البرنامج من الوعي البيئي الذي كان سائد خلال فترة السبعينيات، وكانت فكره تجنب التلوث بمثابة خروج عن الإجراء الثابت الخاص بوضع موانع التلوث في نهاية الأنبوب، وكانت تكلفة هذه الإضافة الجديدة التي أدخلت على موانع التلوث جد باهظة وانطوت في واقع الأمر على حل مؤقت، وكانت الطريقة الأكثر فاعلية هي البحث عن حلول أكثر فاعلية ودواما.

3.1.5 الوعي البيئي: لقد بقي مفهوم الوعي البيئي وثيق الصلة في تطوره بمفهوم البيئة ذاتها وبالطريقة التي كان ينظر به إليها وانتقل من نظره تقتصر على تناول البيئة في جوانبها البيولوجية والفيزيائية إلى مفهوم أوسع وأشمل يتضمن الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة ويبرز ما بين هذه العناصر من ترابط، وأصبحت أهداف الوعي البيئي هي التعريف بالتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات وتأثير هذه الكائنات على البيئة نفسها وما يترتب على ذلك من نتائج تنعكس ايجابيا أو سلبا على النظام البيئي بالمفهوم العام الشامل والمتكامل بشكل مباشر بنوعية الحياة.

2.5 الأخذ بتقييم دور منظمة الأمم المتحدة في رسم السياسات

البيئة العالمية: هناك مجموعة من الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في

مجال حماية البيئة العالمية والتي لا بد من الاستفادة منها ووضعها في دائرة الاهتمام والتي نذكر منها: (عبد المؤمن مجدوب، 2016، ص 13)

1.2.5 المساهمة في دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة: على

الصعيد الوطني في كثير من البلدان، التنمية والمتقدمة على حد سواء، تم وضع تشريعات بيئية وطنية وترتيبات مؤسسية وثيقة الصلة لتوفير أساس سليم للتصدي للتهديدات البيئية الرئيسية، وكثيرا ما يكون ذلك على أساس قطاعي وتتحكم فيه شتى السلطات المسؤولة عن قضايا محددة، خاصة لدى إدراك انكماش قاعدة الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.

2.2.5 البيئة كأولوية أساسية ضمن أجندات الأمم المتحدة: داخل

منظومة الأمم المتحدة واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تزويد صناع القرارات بتقييم بيئي حاسم الأهمية وبعمليات الرصد وبالمعلومات، وعمل كمنتدى عالمي لوضع السياسات بشأن القضايا البيئية وقد قامت مننديات للتشاور والتفاوض تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع اتفاقات بيئية عالمية وإقليمية لتحفيز الأعمال الرامية إلى دعم أنشطة الحكومات وتنسيق أنشطة المنظمات الوثيقة الصلة، وعمل البرنامج على دعم الأعمال البيئية التي تجري على شتى المستويات مع شركاء وطنيين ودوليين، من حكوميين وغير حكوميين على حد سواء ويحتل برنامج الأمم المتحدة للبيئة موقعا استراتيجيا بوصفه السلطة البيئية العالمية التي تضع جدول أعمال البيئة العالمية.

3.2.5 التعاون والتنسيق الدولي في مجال حماية البيئة العالمية: كما

كان لإنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي السنوي بمشاركة عالمية شاملة على مستوى الوزراء، قد أسفر عن نشوء مجال تركيز مجدد لمناقشات السياسات رفيعة المستوى ويشكل الفرصة للعمل كهيئة شاملة للسياسات البيئية في وسعه إشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك مننديات بيئية أخرى مساهما بذلك في تناسق السياسات وتلاحمها.

4.2.5 إبرام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمعالجة التهديدات البيئية

والإزامية تطبيقها: لقد تم وضع الكثير من الاتفاقيات البيئية المتعددة

الأطراف وغير ذلك من الاتفاقيات لعلاج قضايا بيئية قطاعية، مما يوفر إطارا

متفقا عليه دوليا لحسن الإدارة البيئية لتلك القضايا وعمل برنامج مونتفيدو

لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة

للبيئة على تزويد المجتمع الدولي بقوة دفع هامة لهذا الغرض طوال العقود

الماضية، مما ساهم في وضع اتفاقيات وبروتوكولات وخطط عمل في مختلف

أنحاء العالم، علاوة على المعاهدات العالمية التي تنظم حماية طبقة الأوزون،

ومراقبة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، والتنوع الإحيائي، وتبادل المعلومات

عن المواد الكيميائية الخطرة التي يجري الاتجار بها والملوثات العضوية الثابتة،

بالإضافة إلى الصكوك الملزمة قانونا ، وتجدر الإشارة هنا وفي هذا الصدد بأن

الأمم المتحدة تواجه مجموعة من العراقيل التي تحول دون بلوغ أهدافها في

إرساء نظام بيئي عالمي، والتي نذكر منها: (عبد المؤمن مجدوب، 2016، ص 14)

- غياب الطابع الإلزامي للتوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم

المتحدة و التي تتصف بطابعها الغير إلزامي؛

- تضارب المصالح ومشكلة السيادة واختلاف الرؤى والأولويات بين الدول عرقل

مسار الأمم المتحدة في الإدارة الدولية للبيئة؛

-عدم التزام المانحين الدوليين بالأعباء المالية المتفق عليها، وهذا ما يجعل من

المعونات المالية أمرا لا يمكن الاعتماد عليه وتعتبر المساعدات التنموية الرسمية

للدول المانحة طبقا لأجندة القرن الحادي والعشرين بمثابة أحد المصادر المهمة

لتمويل الاستثمارات البيئية في الدول النامية؛

-المشاكل الاقتصادية والأعباء المالية الضخمة للدول النامية تجعلها غير

مستعدة لتوجيه استثماراتها لحماية البيئة وهو ما تدعو إليه منظمة الأمم

المتحدة في مختلف قممها ومؤتمراتها؛

- الدعم الضئيل المقدم للمؤسسات القائمة وآليات الإشراف والمراقبة و الافتقار إلى التنسيق الإداري، ووجود ثغرات في محافل السياسات الدولية خاصة في ظل عدم تماسك هياكل صنع القرار وملاءمة سلطة برنامج الأمم المتحدة.

3.5 إدماج البعد المالي وقياس المؤشرات البيئية: يتحدد الماضي

والحاضر والمستقبل في مجال تسيير المنظمات في معادلة التكاليف/المزايا: كتحديد طبيعة التلوث والنفايات، والمخاطر المستقبلية للتجهيزات الحالية، وتقييم المخاطر الاجتماعية والصحية وتعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، والتي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية، سواء كانت إيجابية أو سلبية لهما أنها تقيس مدى تحقق الهدف، وقد حددت دراسة حديثة 37 مقياسا لقياس الاستدامة البيئية، منها المحاسبة الوطنية الخضراء (وهو مقياس يعدل مقاييس أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي والمخزرات على أساس حماية الجودد البيئية ونضوب الموارد)، ومقياس الأدلة المركبة (الذي يجمع بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في دليل واحد، ويوجد مثالان يعبران عن الاستدامة القوية هما البصمة البيئية أو الإيكولوجية، والأداء البيئي). (الحسين شكراني، 2014، ص 22) كما تضع إستراتيجية السياسة العامة آفاقا للحد من المخاطر، والتي تتجلى في المعرفة والمعلومات، والحكم الرشيد، وتعزيز القدرات والتعاون التقني وقمع التجارة الدولية غير القانوني ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت خطة عمل عالمية تتكون من 288 إجراء وبحلول عام 2020 أكدت الخطة على ضرورة التنفيذ بخطر المواد الكيميائية، والمخاطر التي تطرحها التصريفات والتي سيتم تقليلها إلى الحد الأدنى. (RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE, Mai 2011, p 24)

4.5 وضع إستراتيجية لاستخدام الطاقات المتجددة والمحافظة على

الطاقات الغير متجددة: إن الإستراتيجية الفعالة المهتمدة اليوم هي إستراتيجية استخدام الطاقة المتجددة لحماية البيئة فتمتيز مصادر الطاقة

المتجددة بأنها متاحة بكميات غير محدودة وهي وسيلة لتلبية احتياجات الطاقة مع الحفاظ على البيئة، وتتمثل الأشكال الرئيسية للطاقة المتجددة في الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية وغيرها من أشكال الطاقة التي يتم تطويرها، فاليوم، مبدأ المسؤولية البيئية هو جزء من نهج شامل يتمثل في مراعاة قضايا التنمية المستدامة لذا يجب على الحكومة تحمل المزيد من المسؤولية بأنواعها، المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الاقتصادية، وهذا ليس فقط لِحفاظ على البيئة وتحسينها ولكن أيضا للمساهمة في تحسين ظروف العمل والنمو الاقتصادي، وهو أيضا لإقناع موظفي الدولة والمجتمعات، بالحاجة إلى اعتماد سلوك مختلف في الحياة اليومية. (Ziani Abdelwahab, 2012, p 5) ولقد ركزت معظم الدراسات على ضرورة: (Lies Kerrar, p 9)

- تنمية الموارد والتعدين والصناعات ذات الصلة (الأسمدة والمبيدات الصلبة)؛

- تطوير أساليب جديدة لتسيير المعادن وأهمها: الزنك، الباريوم والذهب؛

- تنمية أساليب الصيد؛

- تشجيع تطوير التوريد المحلي للطاقة والماء، حيث يتم تمويل خدمات المياه من خلال وسيلتين رئيسيتين تتمثل في منح الدولة للاستثمارات الجديدة وتطوير البنية التحتية؛ وكذا الرسوم المستخدم المدفوعة مباشرة إلى الجزائرية للمياه، والتي بدورها توزعها على الشركات العامة المختلفة المعنية في قطاع المياه بما في ذلك الديوان الوطني للتطهير لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة. (Boukhari et al, 2011, p 427- 432)

5.5 تقاسم مسؤولية الرقابة البيئية: الحالة الجزائرية تشير إلى أن

تقاسم نتائج المراقبة البيئية بين أصحاب المصلحة (القطاع العام، الصناعات، والمجتمع المدني) هو المفتاح لتعزيز آفاق الإدارة البيئية فعندما يتم جمع بيانات الرصد البيئي وتفسيرها، تصبح معلومات ومعرفة وفهم، ثم يتم استخدامها

لصيغة السياسات البيئية. وبالمثل، فإن بيانات المراقبة الفردية ليست دائما ملاحظة بعناية، ولكن إذا تم تجميعها وتحليلها، ومشاركتها بين فئات المجتمع، سوف تصبح عوامل حاسمة لتفعيل الإدارة البيئية من قبل المجتمع بأكمله .
(Mitsuo Yoshida, p 35)

6. خاتمة:

تشتمل التنمية المستدامة على عدة أبعاد أساسية تتساوى في الدرجة والأهمية، وقد نال البعد البيئي حصة الأسد في إهتمام الدارسين والممارسين نظرا للتحديات التي ترسمها الممارسات البيئية والتي من الصعب جدا التحكم فيها فالسياسات البيئية موضوعة لمحاربة جميع أشكال التدهور البيئي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى لهذا البحث والذي تناول بالبحث والتحليل أغلب صور التحديات البيئية، ولقد ألقى ت هذه التحديات المزيد من التوجهات الضرورية والتي لا بد من النظر إليها بصورة جوهرية لإحداث تغيرات جذرية في المعاملات والإجراءات البيئية والتي ترسم هوية الدولة لدخولها عالم الاستدامة من بابها الواسع والقائم على معايير الأداء البيئي. وتحاول الدول بصفة عامة، والنامية بصفة خاصة وعلى رأسها الجزائر، تطوير سياسات أمنها البيئي، وذلك عن طريق اكتساب أساليب متطورة في مجال العمل البيئي والذي تزيد نسبته بازياد عدد المؤسسات عبر ترابها الوطني، كونها المسبب الرئيسي للتدهور البيئي جراء الاستخدام الغير عقلاني للموارد الطبيعية لاسيما الآيلة للزوال... وبالتالي فالحل هنا هو تشجيع المؤسسات على العمل ولاسيما المؤسسات الاستثمارية والتي تعود بفوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة شريطة مراقبة أدائها البيئي، وتعزيز أسس الإفصاح في إطار المسؤولية الاجتماعية وتدعيمها بإطار قانوني وتشريعي يضمن تطبيقها في الواقع العملي

ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن نجاح إستراتيجية أو نموذج بيئي معين في دولة متقدمة معينة، لا يعني بالضرورة نجاحه في الجزائر، وبالتالي فأفاق الأمن البيئي في الجزائر يجب أن يبنى على وضع السياسات بطريقة مدروسة

تقوم على الظروف الداخلية للدولة بما فيها النظام السياسي السائد والظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والتي ترسم ثقافة وسلوكيات المواطن البيئية، أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي وضعت من أجل معرفة وجود نظم تشريعية وقانونية جزائرية في المجال البيئي هي فرضية مؤكدة ولكن طريقة سن القوانين تبقى نقطة غامضة في المسار التشريعي، وبالتالي وضع السياسات البيئية والتشريعات البيئية لا بد وأن يشتمل على نظام شامل وقائم بحد ذاته يصاغ من طرف خبراء وأخصائيين في المجال وهذه هي الحلقة المفقودة في الإستراتيجية البيئية الجزائرية الحالية. وفي الأخير يمكن تقديم اقتراحات وتوصيات لرسم آفاق جديدة لسياسات الأمن البيئي في الجزائر من خلال:

- القيام بوضع خطط تمويل للوصول إلى تغطية التكلفة الكاملة في غضون 5 سنوات من خلال زيادته رسوم إدارة النفايات الصلبة ، هذه الخطة يجب تعزيزها من خلال تحسين الخدمات العامة وزيادته الوعي العام.

- تغيير وتحسين التدفق النقدي لنظام إدارة النفايات الصلبة؛

- تسريع البرامج على إدخال أنظمة حديثة على العديد من مجاري النفايات ، وهذا يتيح للسلطات تحويل التكاليف من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد تعطي اهتمام لإعادة التدوير.

- وضع خطة وطنية بشأن نفايات البناء والهدم فهذه النفايات لديها إمكانات هائلة لإعادة التدوير.

7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية

- 1- الحسين شكراني: نحو حوكمة بيئية عالمية ، مجلة رؤى إستراتيجية، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية، 2014.
- 2- أمال مهري: التوجه من الإعلام البيئي إلى الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ديسمبر 2014.
- 3- أمينة دير: أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا (دراسة حالة دول القرن الإفريقي)، مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2013-2014.
- 4- بوزريع صالحية: دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، العدد 17، 2017.
- 5- قحام وهيبة، شرقرق سمير: الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، العدد6، ديسمبر 2016.
- 6- عماري عمار: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، الملتقى الدولي(التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد)،جامعة سطيف1، الجزائر، 7-8 أفريل، 2008.
- 7- كسرى مسعود، طاهري الصديق: أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2014.
- 8- منشور مؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك الدولي): معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية، 1 جانفي 2012.
- 9- عبد المؤمن مجدوب ، مین هماش: مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016.
- 10- غنية أبرير: دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية (دراسة حالة الجزائر)، مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010.

2.7 المراجع باللغات الأجنبية:

- 1- BOUBAKER Leila: Contribution à l'intégration d'une politique environnementale dans les activités des entreprises algériennes en vue d'une amélioration de leurs performances environnementales, THÈSE Présentée pour obtenir le grade de DOCTEUR, Université Hadj-Lakhdar, Batna, 2012.
- 2- AIT AHMED Ourid : **POLYCOPIÉ DE Cours d'hygiène, sécurité et d'environnement (HSE)**, Université des Sciences et de la Technologie d'Oran MB, Année universitaire 2017-2018, disponible sur le site : https://www.univusto.dz/images/coursenligne/HSE_AAOURIDA, consulté le :10-07-2018 à 12h30.
- 3- ZITOUNI Sabrina, **La sécurité de la chaine d'approvisionnement de produits chimiques en Algérie**, Recherche et Développement, disponible sur le site : <https://www.cder.dz/vlib/bulletin/> consulté le: 10-07-2018 à 15h00.
- 4- Bengrina Mohammed Hamza, Bouali Lynda: Les systèmes de management intégrés QSE comme outil d'amélioration de la performance globale des sociétés pétrolières en Algérie, Numéro 12, Magazine de la performance des institutions algériennes.
- 5- **The green economy in Algeria, an Opportunity to Diversify and Stimulate Domestic Production**, United Nations Economic Commission for Africa Oce for North Africa, disponible sur le site: <https://www.uneca.org>, consulté le: 17-08-2018.
- 6- Moussa Noura, **La protection de l'environnement dans la législation algérienne**, REVUE ELMOFAKER, N° 12, UNIVERSTE MOHAMED KHIDER BISKRA.
- 7- RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE, 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011, disponible sur le site : <https://sustainabledevelopment.un.org> , consulté le : 02-09-2018 à 18h00.
- 8- Ziani Abdelwahab, Renewable energy: **sustainable development and environmental protection in Ksours (case of Algeria)**, Published by Elsevier Ltd. Selection and/or peer review under responsibility of The TerraGreen Society, Energy Procedia 18 (2012) 666 – 671.

- 9- Lies Kerrar: Algeria Economic environment and business opportunities, Investment & Technology Office (ITPO), TOKYO, unido.
- 10- Boukhari et al.: **The impact of actual water pricing in Algeria on the environmental dimension of sustainable development**, Colloque International « Journées des Géosciences de l'Environnement » Oujda, 21, 22 et 23 Juin 2011 « Environnement et développement durable », J. Mater. Environ. Sci. 2 (S1) (2011) 427-432.
- 11- Mitsuo Yoshida: **Capacity Development in Environmental Management Administration through Raising Public Awareness: A Case Study in Algeria**, Revisiting Capacity Development Approach through the Analysis of Case Studies, JICA Research Institute, Tokyo 162-8433 JAPAN.
- 12- Ruurd van Schaik, CCS Energieadvies B.V. Hans Breukelman, BreAd B.V: **Business opportunities in waste management in Algeria**, Report of findings June 15th, 2018, Commissioned by the Netherlands Enterprise Agency, disponible sur le site: <https://www.rvo.nl>, consulté le: 04-09-2018 à 19h00.

واقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية

الجزائرية- دراسة حالة: مؤسسة نقاوس مصبرات-باتنة-

Reality application of the differentiation strategy areas in the organization economic Algerian

Case study: The Company of N'gaous Conserves –Batna-

د. إسماعيل حجازي¹

أ. أسماء زكري

جامعة محمد خيضر- بسكرة-

asmazekri1@yahoo.fr

hedjazi89@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/03/15 - تاريخ القبول: 2019/03/20 - تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

تناولت هذه الدراسة تقييما لواقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "نقاوس مصبرات"، عن طريق المسح الميداني للظاهرة على مستوى وحدة إنتاج المشروبات الخاصة بالمؤسسة خلال الثلاثي الثالث من سنة 2016، وذلك اعتمادا على مقارنة كيفية لدراسة وتحليل الظاهرة عبر استخدام أسلوب المقابلات الضدية. وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى قوة تطبيق مفهوم استراتيجية التمييز بشكل عام، مع وجود تفاوت نسبي في تطبيق مجالاتها كل على حده داخل المؤسسة.

كلمات مفتاحية: استراتيجية التمييز، جودة المنتج، التخفيف، شبكة التوزيع، صورة

العلامة.

تصنيفات JEL : L12؛ L66

المؤلف المرسل: أ. أسماء زكري، البريد الإلكتروني: asmazekri1@yahoo.fr

Abstract :

This study assessed the reality of application of the differentiation strategy areas in the organization economic Algerian "n'gaous conserves", through field survey of the phenomenon at the level of the soft drink production unit of the institution during the third quarter of 2016, we have been based on qualitative approach for the study and analysis of the phenomenon by using the individual interviews. The study concluded that in the latter there is a strong in the application of the concept of differentiation strategy in the organization in general, and with a relative disparity in the application of the areas of each separately within the institution.

Keywords: differentiation strategy; product quality; packing; distribution network; brand image.

Jel Classification Codes: L12 ; L66

1- مقدمة:

في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم من تفتح الأسواق واشتداد المنافسة وتوسعها من نطاق المحلية إلى أبعاد العالمية، وكذا ظهور بلدان صناعية جديدة لها قدره عالية على المنافسة، تجد المؤسسات نفسها مجبره على تغيير سلوكاتها الاستراتيجية بصفة خاصة، في سبيل مواكبة هذه التطورات والبحث عن عوامل النجاح لتعزيز مركزها التنافسي في الأسواق، من خلال تبني خيار استراتيجي ملائم يضمن لها الاستمرار في اكتساب المزايا التنافسية، بغية تحسين موقفها في السوق ضد الضغوط المفروضة من قبل المنافسين الحاليين والمحتملين.

فكانت استراتيجية التمييز من بين الخيارات الاستراتيجية التي تتبعها المؤسسات الصناعية بحثا عن خصائص مميزة قادرة على تحقيق ميزة تنافسية تتصف بها وتمنحها التفوق على منافسيها، فتبني أفضلياتها التنافسية على خصوصيات منتجاتها يعجز المنافسون عن تقديمها، لتحقيق البقاء والاستمرار في الأمد الطويل من خلال الحفاظ على تلك الميزة. ومن هنا تكمن الإشكالية العامة للبحث فيما يلي:

ما هو واقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

2. الإطار المنهجي للبحث

1.2 أهمية البحث: تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واحد من الإشكاليات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، ألا وهي تمييز المنتجات خصوصا بعدما أصبح الزبون يشكل محور اهتمام المؤسسات باعتباره العنصر الخالق للقيمة، وبالتالي محاولة اختبار مدى تطبيق مؤسسة نفاوس لمجالات استراتيجية التمييز وانعكاس ذلك على تطوير قدرتها سعيا لمواجهة تحديات المستقبل.

2.2 فرضيات البحث: بهدف التعرف على واقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، والإجابة على إشكالية البحث انطلقنا من الفرضيات التالية:

- ❖ يوجد مستوى مرتفع لتمييز جودة المنتج بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ❖ يوجد مستوى مرتفع لتمييز سياسة التغليف بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ❖ يوجد مستوى مرتفع لتمييز شبكة التوزيع بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ❖ يوجد مستوى مرتفع لتمييز صورة العلامة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

3.2 منهج البحث: معالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات

اعتمدنا المنهجين الاستكشافي (Exploration) المتعلق باستكشاف واستنباط المفاهيم والأسس النظرية للدراسة، من خلال التعرف على مفهوم استراتيجية

واقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حالة مؤسسة فاوس مصبرات-باتنة-

التمييز داخل المؤسسة وكذا مجالاتها التي تشكل الحقل الأساسي لدراستنا، بالإضافة إلى استخدام المنهج الاختباري (Test) المتعلق باختبار مدى صحة فرضيات الدراسة وتفسير النتائج المتحصل عليها.

4.2 أدوات البحث: للقيام بالدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة " ن فاوس

مصبرات" -باتنة- قمنا باستخدام المقابلة نصف الهيكلية كأداة أساسية من أدوات جمع البيانات، مع الاستعانة بالملاحظة كأداة تكميلية تفيدنا في تفسير نتائج الدراسة، أين أجريت المقابلة وجها لوجه مع مختلف إطارات المؤسسة، على مستوى مكاتبهم كل على حده، بمعدل نصف ساعة على الأكثر لكل إطار نتيجة لضغوطات العمل المفروضة عليهم، وعلى رأسهم المدراء خاصة مدير الإنتاج، الجودة، التموين، التجارة، الموارد البشرية ومدير المالية والمحاسبة بمعدل يقارب 12 مقابلة. ففي هذه الجلسات التي تعد قصيرة نوعا ما أدلى المبحوثون بأرائهم وتصوراتهم حول واقع مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة، وذلك من منطلق الخبرة والتجربة كل حسب طبيعة عمله.

حيث قام الباحثان بإجراء المقابلات مع مختلف الإطارات بشكل شخصي ومباشر تحسبا لضمان الفهم الصحيح للمعلومة وكذا ضبط المستجيب بأبعاد ومتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق العديد من الزيارات الميدانية، حتى تمكن من جمع المعلومات اللازمة لتشخيص واقع المتغير المدروس واختبار فرضيات الدراسة.

5.2 مجتمع وعينة البحث : نظرا لإحدودية وصغر حجم مجتمع البحث

الحالي، المتمثل في مجموع الإطارات العاملة بمؤسسة " ن فاوس مصبرات" - باتنة- بما فيهم المدراء، رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح، قمنا بمسح شامل لكامل مفرداته والبالغ عددهم (26) إطار، ليأخذ بذلك كل من مفهوم المجتمع والعينة في دراستنا معنى موحد، حيث يعود سبب اختيار الإطارات فقط لكونهم المجتمع الذي يحقق أغراض الدراسة والشريحة الوحيدة التي لديها المعرفة المطلوبة

بموضوع دراستنا وتستطيع تقديم المعلومة التي نخدمنا باعتبارهم المسؤولين بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مساعدة الإدارة العليا في صياغة الاستراتيجيات المناسبة.

3. الإطار النظري للبحث

1.3 مفهوم استراتيجية التمييز: باعتبار أن الاستراتيجية هي فن التوفيق

الخاص بتحقيق المواءمة بين أنشطة المؤسسة والتكيف مع البيئة لتمكينها من بلوغ الأهداف المحددة في بيئة تسودها حالات عدم التأكد، فإن استراتيجية التمييز كإحدى الاستراتيجيات القاعدية لبورتر تركز في جوهرها على تمييز منتجات المؤسسة عن باقي المنتجات المعروضة في السوق من خلال أبعاد عديدة لا يمكن حصرها نظرا لتعدد رغبات الزبائن واختلاف احتياجاتهم.

ومن هذا المنطلق يعرف Helfer & Orsoni استراتيجية التمييز بأنها:

"الخيار القائم على تمييز المنتج المقدم من طرف المؤسسة بهدف خلق بعض الأشياء التي تبدو وحيدة على مستوى مجموع القطاع" (Helfer J. P. & Orsoni, 1994, P137). فهذه الاستراتيجية تقتضي جعل المنتج متفردا لدى الزبون على أن يدرك في كل صناعة بأنه شيء متميز. ويرى حيرش بأنها: "التوجه إلى سوق واسعة بمنتجات مميزة بما يفرض على المؤسسة القيام بالبحث والتطوير والإبداع المستمرين" (عيسى حيرش، 2012، ص 243). فقيام المؤسسة بتقديم منتجات مميزة عن عروض المنافسين لتستهدف بها أسواقا واسعة يستدعي منها القيام وباستمرار بالإبداع الذي يتطلب تكثيف نشاط البحث والتطوير دون التفاوضي عن تكلفة التمييز التي يشترط ألا تتعدى سعر البيع. وحسب وجهة نظر بورتر فإن استراتيجية التمييز هي: "عملية إنتاج عرض خاص مقارنة بعروض المنافسين، باتجاه تقديم قيمة مضافة إلى الزبائن تبرر سعر البيع المرتفع" (Porter M., 1999, P153). فهدف المؤسسات من تبني خيار التمييز يرتبط بخلق قيمة مضافة لدى الزبون تعزز لديه القناعة والتفضيل على بقية

المنتجات المماثلة الخاصة بعروض المنافسين، والتي تبرر استعداده لدفع سعر أعلى وتقلل من حساسيته للسعر.

وعليه فاستراتيجية التمييز تعبر عن الخيار القائم على تفرد المؤسسة في بعض الجوانب المتعلقة بالمنتج كالجودة، طريقة التغليف وصوره العلامة... من خلال التوجه إلى سوق واسعة تستهدف زبائن مهتمين بالتمييز بما يخلق لديهم القناعة والتفضيل على بقية المنتجات المماثلة، ويقودهم نحو الاستعداد لدفع سعر أعلى مقابل المنفعة الناتجة عن استهلاك المنتج المميز.

فالافتراض الأساسي الذي تبنى عليه هذه الاستراتيجية يتمثل في رغبة الزبون للدفع حتى ولو كان السعر مرتفعا مقابل منتجات متميزة على مثيلاتها (سواء جواد كاظم، 2007، ص 18) مثل: ساعات Rolex التي تبلغ تكاليف إنتاجها حدا مرتفعا، كما أن تصميماتها لم تتغير كثيرا لسنوات عديدة، ويمثل محتواها من الذهب نسبة ضئيلة من السعر، إلا أن الزبائن يفضلون اقتناء رولكس لما يعتقدونه من اقتران الجودة المتفردة بهذه الساعات (جمال الدين محمد المرسي وآخرون، 2007، ص 316).

2.3 مجالات استراتيجية التمييز: إن نواحي التمييز عديدة ولا يمكن حصرها، نظرا لتعدد رغبات المستهلكين واختلاف احتياجاتهم من جهة واشتداد المنافسة بين المؤسسات من جهة أخرى. والجدول (1) يوضح مجالات التمييز وفقا لتصورات عدد من الباحثين والمهتمين بالموضوع.

الجدول 1: مجالات التمييز

الترتيب	الباحث	السنة	مجالات التمييز
01	Frédéric Leroy & Olivier Torrès	2001	الأصالة، الجودة، الإبداع، التكنولوجيا، البحث والتطوير، قوة البيع، الإعلان، الاتصال وترويج المبيعات
02	Aida Jaoua	2005	الجودة، التصميم، صورة العلامة والخدمات
03	درمان سليمان صادق	2007	سعر البيع، سمعة العلامة التجارية، تصميم المنتج، صورة المنتج، التقنية، الدعم المقدم للمنتج وخدمة الزبائن

جودة المواد الأولية، أداء مميز في التصميم، جودة الإنتاج والرقابة، تسليم جيد للمبيعات، علاقات جيدة مع المستهلك وعمليات تصنيع مميزة	2011	يوسف عبد الإله أحمد وفائز غازي البياتي	04
جودة الخدمة الجوهرية، جودة الخدمة التكميلية، وجودة المحيط المادي والموقع	2012	يونس عبد العزيز مقدادي وآخرون	05
الجودة، الإبداع، المعرفة والتكنولوجيا	2013	بن جدو محمد الأمين	06
جودة المنتج، التوزيع، الخدمات، الأفراد والعلامة والغلاف	2013	وهيبة ديجي	07

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أدبيات الدراسة.

بالنظر لاختلاف وجهات نظر الباحثين في تحديد مجالات التمييز وعدم الاتفاق على مجالات ثابتة، اعتمد الباحث ان المجالات الأكثر تكرارا ضمن الدراسات السابقة المتضمنة في الجدول أعلاه، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: جودة المنتج، التغليف، شبكة التوزيع وصورة العلامة.

1.2.3 جودة المنتج: إن الجودة التي تترجم تطابق المنتج مع حاجات

الزبون وتوقعاته (وهيبة ديجي، 2013، ص 20)، وتشكل أحد الجوانب الهامة لمواجهة المنافسة تعد بعد أساسي في استراتيجية التمييز، يحفز الزبون لاتخاذ قرار الشراء ويتيح للمؤسسة إمكانية فرض أسعار مرتفعة تضمن نمو مردوديتها وتنمية حصتها السوقية (عبد الحميد برحومة ومراد شريف، 2008، ص 152)، سواء تعلق الأمر بوضع تصميم مميز لمنتجاتها يسمح لها بالتموضع بين منتجات المنافسين وبشكل أفضل مصدر لوفاء الزبائن، أو من خلال استخدام تكنولوجيا متطورة.

2.2.3 التغليف: يحتل الغلاف دورا هاما في عملية الترويج للمنتجات في

الصناعة باعتباره مؤشرا لقياس مدى جاذبية المنتج للزبون، ليحمله بذلك على استعداد لدفع سعر أعلى مقابل ذلك المظهر الخارجي المميز للمنتج.

3.2.3 شبكة التوزيع: إن شبكة التوزيع كنظام يسمح بتقديم عرض تجاري

تنافسي للمستهلك يحقق التمييز من خلال إنشاء منافذ مختلفة للوصول إلى

واقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حالة مؤسسة قواس مصبرات-باتنة-

تغطية كاملة للسوق، حتى أن بعض المؤسسات اتجهت نحو فتح قنوات جديدة للتوزيع تتمثل في البيع الافتراضي على الشبكة العنكبوتية بغرض التمييز عن باقي المنافسين. ولعل مؤسسة Caterpillar لإنتاج الساحنات والمعدات الثقيلة تعد أحد هذه المؤسسات من خلال امتلاك شبكة مميزة من الموزعين والباعة.

4.2.3 صورة العلامة: تمثل الهوية التي ترغب المؤسسة أن تعرف بها نفسها في السوق (Hamon C. & al., 2004, P158)، فتخلق بذلك صورة حسنة عن المنتج في ذهن الزبون تدفعه لاتخاذ قرار الشراء عن قناعة، بما يعود بالنفع على المؤسسة فيكسبها قيمة مضافة تمثل ضمانا لها من منافسيها. ولكل مؤسسة علامة خاصة بها كاختيار مؤسسة Peugeot لصناعة السيارات لشعار الأسد كرمز لمنتجاتها يميزها عن باقي المنافسين، إضافة إلى مؤسسات Coca Cola و Mc Donald's المعروفة في العالم ككل بفضل علامتها التي رسخت في أذهان المستهلكين.

4. الإطار التطبيقي للبحث

انطلاقا من المفاهيم النظرية المتعلقة باستراتيجية التمييز، وكذا نتائج المقابلات الشخصية بمؤسسة " قواس"، تبين لنا اتباع هذه الأخيرة لاستراتيجية تمييزية تسعى من خلالها إلى التقرب من الزبون والاهتمام بإشباع حاجاته، إذ ركزت على تمييز المنتج من حيث الجودة، التغليف، شبكة التوزيع، وصورة العلامة في إطار محاولة التعزيز من قدرتها التنافسية والتمييز في قطاع نشاطها.

1.4 جودة المنتج:

نظرا لحرص المؤسسة على تطوير منتجاتها ومواكبة تطورات الزبون، سعت نحو تبني استراتيجية خاصة بجودة المنتج من خلال تطبيق مجموعة من المناهج التي تمكنها من التحكم الجيد في نوعية المنتج . وقد تمكنت من ذلك وتحصلت على شهادة ISO 9001 سنة 2005، فاستمعت بامتيازاتها لمدة ثلاث

سنوات حتى سنة 2008، أين تم تجديدها لتمتد إلى غاية سنة 2011. (مدير الجودة، 2016/08/20).

ومن هذا المنطلق سعت مؤسسة " نفاوس " نحو التحسين المستمر لمختلف عملياتها الإنتاجية بهدف إرضاء زبائنها، إذ قامت بمجموعة من التعديلات خلال السنوات الأخيرة تهدف من خلالها إلى تحسين أدائها، متخذة بذلك متطلبات الزبون كأهم أولوياتها بهدف إشباعه، حيث يمكن تلخيص آليات التحسين المتبعة من قبل المؤسسة في النقاط التالية: (مدير الإنتاج، 2016/09/28).

- الرقابة على جميع مراحل العملية الإنتاجية؛
 - إنتاج المشروبات والمصبرات طبقا لمواصفات الجودة العالمية؛
 - العمل على تقليص المنتجات غير المطابقة إلى أدنى حد ممكن؛
 - الحرص على تنسيق علاقات العمل بين مختلف ورشات الإنتاج من جهة، وبين شتى المديريات الأخرى من جهة ثانية ضمانا لنوعية المنتج؛
 - جعل رضا الزبون هو الهدف الأول للعملية الإنتاجية؛
 - العمل على الاستفادة من المنتجات غير المطابقة للمواصفات بإعادة بيعها.
- وفي محاولة للكشف عن السياسة المتبعة في تقليص المنتجات غير المطابقة، هذه الأخيرة التي لطالما شكل تفاقمها هاجسا أمام كل مؤسسة وكلفها مبالغ طائلة، عبر عنها اليابانيون بالأجود واعتبروها السبب الرئيسي وراء ارتفاع سعر البيع، ثمن مدير الجودة بالمؤسسة مهام المديرية التابع لها مركزا على مصلحة مراقبة الجودة، المسؤولة على مراقبة جودة المنتجات، انطلاقا من مراقبة كل المواد الأولية التي تدخل المؤسسة، وكذا كل المغلفات وذلك بإخضاعها لمجموعة اختبارات للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير المعمول بها، وكذا لمطابقتها للمواصفات النوعية، ليتم بعد ذلك إرفاقها بشهادة مطابقة تقدم إلى مصلحة المخبر، أين يتم تحضير تركيبة المنتج بالتنسيق مع تقنيي الإنتاج وذلك بعد

واقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حالة مؤسسة نفاوس مصبرات-باتنة-

إجراء مجموعة من التحاليل الإضافية (مدير الجودة، 2016/08/06). ونظرا للمنافسة الشديدة في مجال المشروبات ولكون منتجات المؤسسة ذات جودة عالية تعذر علينا الحصول على الخصائص الواجب توفرها في كل عنصر باعتبارها أشياء خاصة بالمؤسسة.

فكل هذه المهام التي أثقلت كاهل مصلحة مراقبة الجودة توجت بـ النجاحات الإيجابية التالية: (مدير المالية والمحاسبة، 2016/07/02).

➤ تراجع عدد الوحدات التالفة لمنتجات "نفاوس" من سنة لأخرى؛

➤ زيادة عدد زبائن المؤسسة؛

➤ تحسين عمليات إنتاج منتجات جديدة.

وعليه فرغم جودة هذا المنتج الجزائري الذي سجل مشاركته في عديد المعارض الدولية، إلا أن المؤسسة لا تزال تعاني من نقص الاهتمام بنشاط البحث والتطوير كأحد أهم مقومات تحقيق الجودة، وهو ما يعكسه غياب مصلحة خاصة بالبحث والتطوير ضمن هيكلها التنظيمي.

2.4 التغليف:

يعتبر الغلاف مهما جدا في تمييز منتجات المؤسسة عن بقية المنتجات المنافسة في الصناعة، خاصة وأن مؤسسة "نفاوس" تنشط في صناعة المشروبات، التي يصعب على الزبون التمييز فيها بين مشروب مؤسسة ما عن باقي المشروبات المنافسة في الصناعة في ظل غياب الغلاف، وهذا راجع إلى المنافسة الحادة التي يشهدها قطاع المشروبات في الآونة الأخيرة. لذلك تقوم المؤسسة بتمييز تغليف منتجاتها على مستويين يتمثل المستوى الأول في طريقة تعبئة المنتج، ذلك الغلاف الأولي الذي يكون على اتصال مباشر بالمنتج، فيتم صنعه من خمسة مواد مختلفة مرتبة حسب ظهورها.

1.2.4 القارورات الزجاجية: تعتمد المؤسسة بنسبة كبيرة في عملية التغليف

على هذا النوع من القارورات، التي يتم إنتاجها بكل من وهران وتونس، فهي حسب مدير المالية والمحاسبة تغطي أكبر نسبة من مبيعات المؤسسة، وهذا راجع للاعتبارات التالية: (مدير المالية والمحاسبة، 2016/07/14).

- ✓ تتميز القارورات الزجاجية بقابلية الاسترجاع، وهو ما يمكن المؤسسة من تفادي تجديدها عند بيع المنتجات؛
- ✓ أن هذه السياسة تمكن من الاقتصاد في التكاليف، وهذا ما يؤثر على سياسة التسعير؛
- ✓ إمكانية رؤية المنتج بسهولة داخل القارورة.

2.2.4 العلب المعدنية: تستعمل المؤسسة هذا النوع من العلب في تعبئة

وتغليف ثلاثي المركز، مربى الفواكه، ومركز الهريسة، التي كانت تتحصل عليها من القبة، وبعد تغيير المورد نظرا لشروط خاصة بالتوريد أصبحت تأتي بالأول من باتنة والثاني والثالث من قسنطينة. حيث يتميز هذا النوع من الأغلفة بالميزات التالية: (مدير الإنتاج، 2016/09/01).

- ✓ إمكانية حفظ المنتج لأطول مدّة ممكنة؛
- ✓ صعوبة التلف خاصة أثناء عملية الشحن؛
- ✓ يعكس استعمال هذا النوع من الغلاف مدى جودة المنتج نظرا لارتفاع تكاليف هذه المادة.

3.2.4 العلب الكرتونية: يتم إنتاج هذه العلب من طرف مؤسسة SIG

COMBIBLOC OBEIKAN السعودية، التي تعتبر المنتج الوحيد لهذا النوع من الأغلفة، فهو يحتل المرتبة الثالثة ضمن أغلفة المؤسسة أين دخل حيز الاستيراد سنة 2008، نظرا للمزايا التي يوفرها: (مدير التجارة، 2016/09/07).

- ✓ سهولة قراءة كل ما يكتب على العلب؛

✓ سهولة التخزين وبكميات كبيرة في حيز صغير؛

✓ توفير الحماية الصحية بضمان عدم تأكسد المنتج لفترة طويلة؛

✓ تحسين صور المؤسسة وعلامتها التجارية لدى المستهلكين.

4.2.4 Les canettes : سعيًا من المؤسسة نحو توسيع تشكيلة منتجاتها

ودخول أسواق دولية جديدة، قامت سنة 2012 بإدراج هذا النوع من الأغلفة إلى قائمة الأغلفة السابقة، فمنذ ذلك الوقت وإلى غاية يومنا هذا والمؤسسة تستورده من مؤسسة CROWN BEVCAN الإسبانية، نظرا للجودة العالية التي تتمتع بها منتجات هذه المؤسسة دون سواها.

4.2.5 القارورات البلاستيكية: تشكل القارورات البلاستيكية أحدث نوع من

الأغلفة الأولية التي تحوي منتجات المؤسسة، والتي تم مباشرة النشاط بها سنة 2014، وذلك لما تحمله من خصائص تعود بالنفع على المؤسسة والمستهلك على حد سواء، نذكر منها: (مدير الإنتاج، 2016/08/25).

✓ عدم قابلية هذا النوع من الأغلفة للتلف أثناء عمليتي الشحن والتفريغ؛

✓ قابلية هذا النوع من القارورات لإعادة الاستخدام، وإعادة البيع، وكذا إعادة التدوير؛

✓ ملائمة القارورات البلاستيكية لمختلف القطاعات السوقية.

أما المستوى الثاني (الغلاف الثانوي) فيتمثل في الملصقة المحيطة بالمنتج

النهائي، المتضمنة لجميع البيانات المتعلقة بالمنتج والتي يحتاجها الزبون فتسهل له عملية الاختيار بين الأنواع المختلفة من المنتجات، فنجد أن المؤسسة تضعها بعناية مستخدمة اللونين الأصفر والأحمر المستمدين من الفاكهتين الأساسيتين في منتجات المؤسسة وهما المشمش ذو اللون الأصفر والبرتقال الناتج عن مزج اللونين الأصفر والأحمر. والشكل التالي يوضح الألوان المستخدمة في تغليف منتجات المؤسسة.

الشكل 1: الألوان المستخدمة في تغليف منتجات المؤسسة



المصدر: مديرية التجارة.

هذا بالإضافة إلى العديد من المواد الأخرى التي تدخل في تغليف منتجات المؤسسة والتي تسعى إلى الحصول عليها من مصادر تموين موثوقة مثل: الأغلفة، السلوفان، الأنابيب البلاستيكية، الغلاف الشفاف، اللوحة الخشبية والصناديق.

ومن هنا تحرص مؤسسة "نفاوس" على أن تتم عملية التغليف بطريقة جيدة، منظمة ومنسقة من الناحية الجمالية والشكلية، على اعتبار أن أول ما يراه الزبون هو الغلاف، ولأجل ذلك تسهر المؤسسة على الرقابة المحكمة للمظهر الخارجي لمنتجاتها، هذه الأخيرة التي لاقت رواجاً وقبولاً واسعاً من طرف الزبائن حسب ما أقر به مدير التجارة (مدير التجارة، 2016/07/24)، مما أدى بالمؤسسة لعدم تغيير الشكل نظراً لارتباط الزبون به.

3.4 شبكة التوزيع:

تعتمد مؤسسة "نفاوس" في بيع منتجاتها على المزج بين التوزيع المباشر وغير المباشر، وذلك بهدف إيصال منتجاتها إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين النهائيين وبسط نفوذها في العديد من الأسواق المحلية وكذا الدولية، مما يساهم في الرفع من مبيعاتها وتوسيع حصتها السوقية ومن ثم تقوية موقعها التنافسي في السوق.

1.3.4 **التوزيع المباشر:** تستخدم المؤسسة هذا النوع من التوزيع في إيصال منتجاتها إلى زبائنها الرئيسيين كالخطوط الجوية الجزائرية ووزارة الدفاع الوطني، وذلك عن طريق قنائه توزيع قصيره تضمن وصول المنتجات من المؤسسة إلى الزبون مباشرة دون وجود وسيط بينهما، على أن يتحمل الزبون تكاليف

واقع تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حالة مؤسسة نفاس مصبرات-باتنة-

النقل سواء حضر بنفسه إلى المؤسسة أو تكفلت هذه الأخيرة بإيصال المنتج إليه.

2.3.4 **التوزيع غير المباشر** : يعتمد هذا النوع على الاستعانة بوسطاء لتصريف منتجات المؤسسة، وذلك عن طريق اعتماد قناة توزيع طويلة تضم الوكلاء أو الموزعين المعتمدين، تجار الجملة، تجار التجزئة وصولاً إلى المستهلك النهائي، وهذا بمتابعة مراقبين (Superviseurs) كما هو موضح أدناه.

الشكل 2 : قناة التوزيع غير المباشرة لمنتجات "نفاس"



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مديرية المالية والمحاسبة.

تسهر مؤسسة "نفاس" على ضمان وصول منتجاتها إلى وكلائها المعتمدين في شتى ولايات الوطن وذلك بتسخير قرابة 200 شاحنة يتم تعبأه 60 منها في اليوم كحد أقصى، ليقوم بعد ذلك الوكيل المعتمد بتوزيع وبيع هذه المنتجات إما لتجار الجملة فالتجزئة وصولاً إلى المستهلك النهائي، أو التوزيع مباشرة لتجار التجزئة في حالة امتلاك الوكيل المعتمد لوسيلة النقل، كما تخصص المؤسسة جملة من المراقبين ضماناً للسير الحسن لعملية البيع ومراقبة الأسعار.

وما يمكن التوصل إليه من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع إدارات مؤسسة "نفاس" أن هذه الأخيرة تمكنت من تحقيق رقابة فعالة على قنوات توزيعها تعكس الثبوت النسبي في أسعار المنتجات من طرف تجار الجملة وتجار التجزئة.

وبهدف تحقيق انتشار أوسع لمنتجات المؤسسة وتغطية كامل القطر الجزائري، كشف مدير الإنتاج سعي المؤسسة نحو تبني برنامج خاص يمكنها من

متابعة مبيعاتها في كل بقعة داخل الوطن بهدف تغطية المناطق التي تعاني من نقص في منتجات المؤسسة (مدير الإنتاج، 2016/09/18).

4.4 صورة العلامة:

تسوق منتجات المؤسسة بعلامة "نفاوس" نسبة للمنطقة التي تتواجد بها، فتستخدمها كعلامة تجارية موحدة لجميع منتجاتها، سواء داخل البلد أو خارجه، تهدف من خلالها إلى تمييز منتجاتها عن منتجات منافسيها وكسب ولاء الزبائن لها من خلال شهره العلامة وتموقعها في ذهن الزبون. والشكل التالي يوضح رمز واسم العلامة التي تميز منتجات المؤسسة عن باقي المنتجات الأخرى.

الشكل 3 : رمز واسم علامة المؤسسة



المصدر: مديرية التجارة.

يمكن تلخيص الفوائد التي توفرها علامة "نفاوس" للزبون والمؤسسة في النقاط التالية: (مديره الموارد البشرية، 2016/07/28).

✎ علامة "نفاوس" تمنح للزبون الطمأنينة عند شرائه لمنتجات المؤسسة، لأن هذه الأخيرة معروفة بخصائصها التي تعكس جودتها؛

✎ خلق القيمة للزبائن، إذ لا يمكن لهم إدراك القيمة الحقيقية لهذه المنتجات إلا من خلال علامة "نفاوس" التي تميزها عن باقي المنتجات المنافسة؛

✎ تمكن المؤسسة من الحصول على حجم أكبر من الطلب المتاح في السوق، ومن ثم توسيع حصتها السوقية؛

﴿ امتلاك المؤسسة لعلامة " ن فاوس " مكنها من الحصول على نوع من الاستقلالية في تسعير منتجاتها، لأن حملها لهذه العلامة مكنها من اكتساب ولاء الزبائن، وبالتالي حتى وإن كانت الأسعار مرتفعة فإن الزبائن لهم القناعة الكاملة بأنها معقولة نظرا لوجودتها؛

﴿ تمكن المؤسسة من حماية منتجاتها من التقليد؛

﴿ علامة " ن فاوس " وفرت على المؤسسة تكاليف الترويج لمنتجاتها، ذلك أن العلامة تعد أداة ترويج في حد ذاتها.

ولهذا السبب نلاحظ نقص الحملات الترويجية لمنتجات المؤسسة، إذ تقتصر عملية الترويج على بعض الإشهارات التلفزيونية التي تتزامن مع فترة طرح منتج جديد، وكذا الموقع الخاص بالمؤسسة على شبكة الأنترنت والمستخدم لنفس الغرض، مع توزيع بعض المطويات، الرزنامات، والمساطر التي تحمل العلامة التجارية للمؤسسة على المتعاملين معها بداية من سنة 2015. غير أنها تحرص على المشاركة في المعارض الدولية بهدف دخول أسواق دولية جديدة، فمن بين المعارض التي شاركت فيها المؤسسة سنة 2016 هي: (مديره التموين، 2016/08/12).

▣ معرض الأغذية العالمي بدبي، الذي حظيت المؤسسة بالمشاركة فيه لمرتين، آخرها في فيفري 2016.

▣ الطبعة 14 للصالون الدولي للصناعات الغذائية بالجزائر العاصمة في أفريل 2016.

▣ معرض المواد الغذائية بفرنسا الذي سجلت فيه مشاركتها الثانية في أكتوبر 2016.

بالإضافة إلى رعاية بعض الجمعيات الخيرية تحت شعار " ن فاوس للأعمال الخيرية ". لكن ما يؤخذ على عملية الترويج بصفة خاصة والتسويق عموما

بمؤسسة "نفاوس" هو انعدام وجود جهة مسؤولة، أو أفراد مختصين للقيام بهذه المهمة، وكذا غياب مصلحة خاصة بالتسويق ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

5. خاتمة:

انطلاقاً من التحليل النظري لأهم المفاهيم المتعلقة باستراتيجية التمييز ومجالاتها المختلفة (الجودة، التغليف، شبكة التوزيع وصوره العلامة) يمكن التنويه إلى أن استراتيجية التمييز تعتبر مفهوم واسع ومعقد نظراً لتعدد الأبعاد الداخلة في تكوينه، وكذا ارتباطه بالسوق الذي يتسم بالديناميكية، إضافة إلى تعدد وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، إلا أنها في جوهرها تشير إلى عملية إنتاج عرض خاص مقارنة بعروض المنافسين يقتضي تقديم منتجات متميزة إلى سوق واسعة تستهدف زبائن مهتمين بالتمييز، بما يعمل على بلوره صورة إيجابية في ذهن الزبون، تجعله يقبل على المنتج ويتخذ قرار الشراء عن قناعة بما يحقق التميز التنافسي للمؤسسة. وبتطبيق الدراسة على مؤسسة "نفاوس" توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود تفاوت في مستوى تطبيق مجالات استراتيجية التمييز بالمؤسسة، أين تحتل جودة المنتج المرتبة الأولى بمستوى مرتفع؛
- يعود ارتفاع مستوى التمييز في جودة المنتج إلى مدى جودة الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج، وكذا الجودة العالية للمواد الأولية الداخلة في تركيبه المنتج، بالإضافة إلى اتباع المؤسسة لسياسة التحسين المستمر الهادفة إلى تقليص المنتجات غير المطابقة إلى أدنى حد ممكن؛
- وضوح التمييز في سياسة التغليف الخاصة بالمؤسسة سواء على مستوى تعبئة المنتج أو تغليفه، هذا الأخير الذي يعكس الجانب الجمالي للمنتج ويميز منتجات المؤسسة عن باقي المنتجات المنافسة في الصناعة على اعتبار أن أول ما يراه الزبون أثناء عملية الشراء هو الغلاف؛

- تغطي شبكة التوزيع الخاصة بالمؤسسة كامل التراب الوطني اعتمادا على المنرج بين التوزيع المباشر وغير المباشر، وذلك بهدف إيصال منتجاتها إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين النهائيين وبسط نفوذها في العديد من الأسواق المحلية وكذا الدولية؛
- تحمل علامة "نفوس" جملة من المزايا والفوائد التي تؤهلها لأن تكون العلامة المفضلة لدى الكثير من المستهلكين مقارنة بباقي العلامات المنافسة الأخرى، وذلك راجع إلى شهرة العلامة ومدى تموقعها في ذهن الزبون لما توفره عملية اقتناء هذه العلامة من راحة وطمأنينة. وفي ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية :
- ❖ ضرورة إنشاء مصلحة خاصة بالبحث والتطوير على مستوى المؤسسة تضمن تحسين جودة المنتجات، وتساهم في التخفيف من حدة المنافسة في القطاع؛
- ❖ التأكيد على توسيع تشكيلة المصبرات الخاصة بالمؤسسة، التي تتسم بالضيق نوعا ما، وذلك من خلال تقديم منتجات جديدة تساعد المؤسسة في الوصول إلى أسواق جديدة؛
- ❖ العمل على تطوير معارف وقدرات ومهارات العاملين بالمؤسسة، عن طريق دمجهم في دورات تدريبية في مجال استراتيجية التمييز وكل ما هو جديد في هذا المجال؛
- ❖ الحرص على تبني البيع الإلكتروني الذي من شأنه تسهيل تعاملات المؤسسة مع مختلف زبائنها.

6. قائمة المراجع:

1. Helfer J. P. & Orsoni J., Management stratégique: la politique générale de l'entreprise, 2^{ème} édition, Paris: Vuibert, 1994.
2. عيسى حيرش، الإدارة الاستراتيجية الحديثة الجزائر: دار الهدى، 2012.
3. Porter M., L'avantage concurrentiel, Paris: Dunod, 1999.

4. سناء جواد كاظم، الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحديد الخيار الاستراتيجي: دراسة مقارنة بين أداء مديري فرع دار السلام الأهلي وفرع مصرف الرشيد في الديوانية مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد2، العراق، 2007.
5. جمال الدين محمد المرسي وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية: منهج تطبيقي، القاهرة: الدار الجامعية، 2007.
6. وهيبة ديجي، دور استراتيجية التمييز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية - بسكرة-، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
7. عبد الحميد برحومة ومراد شريف، الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو كأداة لتفعيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد3، بسكرة، 2008.
8. Hamon C. & al., Gestion de clientèles, Paris: Dunod, 2004.
9. مقابلة شخصية أجريت مع مدير الجودة بتاريخ: 2016/08/20.
10. مقابلة شخصية أجريت مع مدير الإنتاج بتاريخ: 2016/09/28.
11. مقابلة شخصية أجريت مع مدير الجودة بتاريخ: 2016/08/06.
12. مقابلة شخصية أجريت مع مدير المالية والمحاسبة بتاريخ: 2016/07/02.
13. مقابلة شخصية أجريت مع مدير المالية والمحاسبة بتاريخ: 2016/07/14.
14. مقابلة شخصية أجريت مع مدير الإنتاج بتاريخ: 2016/09/01.
15. مقابلة شخصية أجريت مع مدير التجار بتاريخ: 2016/09/07.
16. مقابلة شخصية أجريت مع مدير الإنتاج بتاريخ: 2016/08/25.
17. مقابلة شخصية أجريت مع مدير التجار بتاريخ: 2016/07/24.
18. مقابلة شخصية أجريت مع مدير الإنتاج بتاريخ: 2016/09/18.
19. مقابلة شخصية أجريت مع مدير الموارد البشرية بتاريخ: 2016/07/28.
20. مقابلة شخصية أجريت مع مدير التموين بتاريخ: 2016/08/12.

Le développement humain: les dimensions d'un concept "Human development: the dimensions of a concept"

Docteur Guerid Omar¹ Professeur Ghalem Abdallah²

1- omar.guerid@univ-biskra.dz 2-a.ghalem@univ-biskra.dz

Université de Biskra

Reçu le:25/03/2019

Accepté le:29/03/2019

Publié le:30/04/2019

ملخص: تستعمل العديد من دول العالم نمو الناتج الداخلي الخام كمؤشر أساسي للتنمية و للازدهار الاقتصادي، إلا أن هناك العديد من الدول التي لم تستطع ضمان مستوى معيشي لائق لغالبية سكانها سواء على مستوى التغطية الصحية أو المستوى التعليمي، بالرغم من تحقيقها معدلات مرتفعة للناتج الداخلي الخام .
هذا الواقع دفع بظهور العديد من الاتجاهات التي ترى أن الناتج الداخلي الخام هو وسيلة لجعل التنمية في خدمة البشر و ليس غاية في حد ذاته، و هو ما تجسد نظرية التنمية البشرية
كلمات مفتاحية: التنمية البشرية، الناتج الداخلي الخام، التعليم، الصحة العمومية، الدخل.
تصنيفت JEL : A20... , E64... , I21...

Abstract:

Many countries use GDP growth as their main indicator of development and economic prosperity. However, some of these countries have had relatively high GDPs, yet they do not guarantee the majority of their populations a decent standard of living that provides medical coverage and a decent level of education. This requires the design of new directions that now make GDP a means to put development at the service of man and no longer an objective to achieve. This is the object of human development.

Key words: human development; GDP; education; public health; income

Codes de classification Jel: A20 ,E64,I21...

Auteur correspondant: . omar.guerid@univ-biskra.dz

1. INTRODUCTION

Le monde a connu dans les années 80 des taux importants de la pauvreté qui a touchée de nombreux pays en voie de développement en dépit de l'évolution de la croissance économique dans ces pays.

Cette croissance ne s'est donc pas traduite sur le niveau de vie des populations qui a paradoxalement baisse d'une manière significative sur le plan de l'éducation, de la sante publique et dans bien d'autres domaines.

Ce paradoxe a été à l'origine de la remise en cause de la notion même du développement dans les milieux académiques, notamment chez les spécialistes du programme des nations unies pour le développement dans le monde, et dont les nouvelles réflexions et orientations ont mis l'accent sur l'importance de l'être humain et de son cadre de vie dans la redéfinition du développement

2. Le développement humain, fondement théorique.

1- 2.1 La naissance du concept

Le concept du développement humain est né au cours des années 1980 dans un contexte de remise en cause progressive des indicateurs monétaires traditionnels du développement économique, de type Produit Intérieur Brut (PIB).

Le développement économique a été toujours, compte tenu de son évolution historique, lié à la croissance. Dans la phase de construction de la pensée par les pionniers du développement, croissance économique et développement étaient synonymes .

Bernard Conte .Le concept du developpement.sur le site: www.conte.u.bordaeu4.fr

Cependant, une distinction fondamentale les sépare. La croissance économique est définie comme étant « une augmentation significative, soutenue et durable de la production de biens et de services dans une économie sur une période donnée.

Cette variation positive se mesure grâce à l'évolution annuelle de l'indicateur du produit intérieur brut (PIB », tandis que le développement économique «... comporte davantage d'implication, et en particulier des améliorations de la santé, de l'éducation et des autres aspects du bien-être humain.» (Perkins, Radelet, & Lindauer, 2008). le développement est vu ainsi comme «la combinaison des changements mentaux et sociaux qui rendent la nation apte à faire croître, cumulativement et durablement son produit réel global ».

Dans cette optique, «.. *les pays qui élèvent leurs revenu, mais sans assurer aussi une augmentation de l'espérance de vie, une réduction de la mortalité infantile et un accroissement des taux d'alphabétisation échouent dans des aspects importants du développement. Si la totalité de revenu accru se concentre dans les mains d'une petite élite riche ou si elle est affectée à des mouvements ou à des équipements militaires, le développement au sans où nous l'entendons a été minime* » (Perkins, Radelet, & Lindauer, 2008).

Selon le programme des Nations unies pour le développement (PNUD), le revenu est un bon critère de mesure de l'ensemble des choix qui s'offrent aux individus puisque c'est ce qui leur permet de les réaliser. Cela n'est vrai qu'en partie (ECONOMICA, 1990):

- le revenu est un moyen, non une fin. Il peut être utilisé pour se procurer des médicaments essentiels ou des stupéfiants. Le bien-être d'une société dépend de l'emploi qui est fait du revenu et non de son niveau.
- selon les pays, l'expérience montre qu'un niveau de revenus modeste peut s'accompagner d'une bonne qualité de vie et qu'à l'inverse elle peut être déplorable à de hauts niveaux de revenus.
- le revenu actuel d'un pays ne donne que peu d'indications sur ses perspectives de croissance. Si le pays a déjà

investi dans sa population, son revenu potentiel pourrait être beaucoup plus élevé que ce que laisse supposer son revenu actuel, et vice versa;

- la prolifération de problèmes graves dans bon nombre de pays riches et industrialisés révèle qu'un revenu élevé n'est pas, en soi, une garantie de progrès humain.
- Dans cette perspective, le concept de « développement humain » et notamment son émergence, s'inscrit, selon Hatem et Malped (Hatem & Malpede, 1992), dans le cadre d'une tentative pragmatique de réconciliation des approches autrefois considérées comme antagoniste au sein d'une stratégie globale de développement, et dont l'application d'une manière isolée a montré ses limites: satisfaction des besoins humains fondamentaux d'une part, recherche de la croissance et l'efficacité économique d'autre part.

2.2 Deuxième sous-titre définition du développement humain.

Dans son rapport mondial sur le développement humain 1990, le (PNUD) défini ce concept comme « un processus qui conduit à l'élargissement de la gamme des possibilités qui s'offrent à chacun. En principe, elles sont illimitées et peuvent évoluer avec le temps. Mais quel que soit le stade de développement, elles impliquent que soient réalisées trois conditions essentielles : vivre longtemps et en bonne santé, acquérir un savoir et avoir accès aux ressources nécessaires pour jouir d'un niveau de vie convenable. Si ces conditions ne sont pas satisfaites, de nombreuses possibilités restent inaccessibles. Mais le concept de développement humain ne se limite pas à cela. Il englobe également des notions aussi capitales que la liberté politique, économique ou sociale, et aussi importantes que la créativité. La productivité, le respect de soi et la garantie des droits humains fondamentaux. Le développement humain présente deux aspects

: d'une part, la création de capacités personnelles (par les progrès obtenus en matière de santé, de savoir et d'aptitudes), et d'autre part, l'emploi que les individus font de ces capacités dans leurs loisirs, à des fins productives ou culturelles, sociales et politiques. Si le développement humain n'équilibre pas ces deux aspects, il peut en résulter une immense frustration. Selon cette notion du développement humain, l'amélioration du revenu, pour importante qu'une soit, n'est jamais qu'une aspiration parmi d'autres. Mais toute leur vie ne peut se résumer à cela. Le développement doit donc être bien plus qu'une accumulation de revenus et de richesses. Il doit être centré sur les personnes (ECONOMICA, 1990) ».

Dans ce contexte, « *le développement humain ne se limite pas, loin s'en faut, à la progression ou au recul du revenu national. Il a pour objectif de créer un environnement dans lequel les individus puissent développer pleinement leur potentiel et mener une vie productive et créative, en accord avec leurs besoins et leurs intérêts. La véritable richesse des nations, ce sont leurs habitants. Le rôle du développement consiste donc à élargir les possibilités, pour chacun, de choisir la vie qui lui convient. Ce concept dépasse ainsi largement celui de croissance économique. En effet, celle-ci n'est qu'un moyen — aussi important soit-il — d'accroître ces choix* (ECONOMICA, 1990)».

3. L'évolution du concept

La réflexion en matière de développement a évolué considérablement depuis la fin de la deuxième guerre mondiale.

Elle a connu dans son évolution quatre grandes tendances:

- Les années 50 et 60: Le développement ne visait que la croissance économique. Celle-ci qui était censée assurer le progrès social n'a fait qu'accumuler le capital physique et financier, s'occuper du développement des infrastructures et l'exploiter les ressources naturelles (agriculture, industrie,

substitution des importations, promotion des exportations) (Geefft, 2006). De ce fait, l'amélioration des conditions de vie des populations défavorisées n'était pas, à cette époque une priorité pour le développement.

- les années 70: Cette époque est marquée par une certaine prise de conscience des conséquences de la période précédente notamment « *des imperfections des modèles de développement axés sur l'économisme, le productivisme et le technicisme au détriment des véritables besoins humains et sociaux et des aspirations des populations* » (Le goute, 2001). C'est pourquoi, un investissement dans le capital humain est devenu impératif surtout concernant les besoins fondamentaux tels que la santé et l'éducation.
- Les années 80: la croissance économique a été de nouveau classée au premier rang des priorités et cela suite au choc pétrolier et l'effondrement des prix des hydrocarbures qu'a connus l'année 1986. Cela a conduit à l'explosion de la crise du surendettement dans de nombreux pays en voie de développement. Ces bouleversements économiques ont fait des années quatre-vingt celles des programmes d'ajustement structurels (P.A.S.) et celles des mesures économiques et sociales rigoureuses dictées par le FMI et la banque mondiale. Ces programmes se sont accompagnés d'une dégradation alarmante des conditions sociales de la population dans ces pays illustrer par des réductions des dépenses sociales essentiellement au niveau de l'éducation et de la santé.
- Les années 90: Cette époque a connu la mise en valeur des droits fondamentaux de l'homme dans le cadre de la politique de démocratisation inspirée des exigences du moment. Il s'agit principalement de prendre en considération le respect des droits de l'homme, de l'environnement, des différentes

libertés (liberté individuelle, d'expression, civiles et politique...), ce qui a conduit à une nouvelle conception du développement qui repose sur la lutte contre la pauvreté, les inégalités et l'exclusion. « Le développement humain postule que le bien être humain est la seule et vraie finalité ou devrait être celle de toute politique de développement » (Geefft, 2006)

4. Mesure du développement humain.

4-1 La conception de l'IDH:

Le (PNUD) a tenté de quantifier les facteurs déterminants qu'il jugeait essentiels au développement humain à savoir longévité et santé, savoir et connaissances et niveau de vie décent. Le (PNUD) a élaboré pour chacun de ces éléments un critère de mesure spécifique, qu'il a intégré dans un indice, l'indice de développement humain (IDH).

a) Longévité et santé : L'OMS définit la santé comme un état de bien-être physique, mental et social complet et ne consistant pas seulement en une absence de maladie (Perkins, Radelet, & Lindauer, 2008).

En ce qui concerne la première composante - la longévité - c'est l'espérance de vie à la naissance qui a été retenue comme indicateur (valeur minimale de 25 ans - valeur maximale 85 ans). L'intérêt de ce critère tient à la valeur communément accordée à la durée de la vie, et aussi au fait qu'elle est le reflet d'autres aspects tels qu'une alimentation correcte et une bonne santé. Ceci fait de l'espérance de vie un indicateur important du développement humain (ECONOMICA, 1990).

b) Education et connaissances : (mesuré par le taux d'alphabétisation des adultes et le taux brut de scolarisation du primaire, du secondaire et du supérieur - tous niveaux confondus minimum 0%, maximum 100%, et pour les 2/3 du taux d'alphabétisation des adultes minimum 0%, maximum 100%).

Dans son acceptation la plus large, l'éducation est le processus d'apprentissage entamé dès la naissance à travers duquel les membres d'une société acquièrent un savoir et développent des connaissances, des idées, des valeurs, des normes et des attitudes qu'ils partagent avec les autres membres de la société (Harison, Dalkiran, & Elsey, 2004).

L'accès à l'éducation et aux connaissances a été retenu dans le calcul de l'IDH du fait de son impact positif dans les domaines économique, social, politique, et démographique. Rabii Haji, nous explique cet impact comme suit (Hji, 2011):

- Au niveau économique, elle permet aux individus d'améliorer leur productivité et d'augmenter leurs revenus et chances d'employabilité. Alors qu'au niveau des États, elle permet l'amélioration de la compétitivité et attractivité de l'économie nationale grâce à la disponibilité d'un stock de capital humain qualifié.
 - Au niveau social, l'éducation permet l'intégration et l'égalisation sociales entre les individus, que ce soit d'un point de vue de genre (homme/femme) que d'un point de vue d'espace (milieu urbain/milieu rural).
 - Tandis qu'au niveau démographique, les études et enquêtes ont montré que la généralisation de la scolarité, notamment dans le cas des femmes, permet une meilleure maîtrise du taux de croissance démographique.
 - Enfin, au niveau politique l'éducation permet une meilleure implication des individus dans la gestion des affaires nationales et locales*.
- c) **Le niveau de vie** : En économie, le **niveau de vie** est une notion qui cherche à évaluer le niveau de [richesse](#) et de [prospérité](#) d'une [population](#). Il se traduit en général par une mesure de la qualité et la quantité des **biens et services** qu'une personne ou une population **0**. Le niveau de

vie correspond au PNB réel divisé par la population, le PNB réel par tête, (valeur minimal 100- valeur maximal 40000).

Le tableau suivant résume des valeurs maximales et minimales des sous-indices.

Table 1. Valeurs maximales et minimales des sous-indices

Élément	Maximal	Minimal
Espérance de vie	85 ans	25 ans
Taux d'alphabétisation	100%	0%
Taux de scolarisation	100%	0%
Produit intérieur brut / habitant	40 000 \$	100 \$

Source: Indices et indicateurs du développement humain-Mise à jour statistique 2018.

Site : http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_summary_human_development_statistical_update_fr.pdf

2) La valeur de l'IDH :

L'IDH est calculé en établissant la moyenne arithmétique d'indicateurs illustrant les trois dimensions de développement humain retenues par le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD).

L'IDH est un indice statistique composite dont la valeur est comprise entre 0 et 1. Plus l'indice est proche de 1, plus le pays est considéré comme développé sur le plan humain.

Selon la valeur de leur IDH, le Programme des Nations unies pour le développement PNUD, classe les pays en quatre catégories :

- de 0,9 à 1 (développement humain très élevé),
- de 0,8 à 0,899 (développement élevé),
- de 0,5 à 0,799 (développement moyen).
- de 0 à 0,499 (développement faible).

Le calcul de l'IDH s'effectue de la manière suivante (Belattaf, 2010) :

Formule de calcul des indicateurs composants de l'IDH :

$$\frac{\text{Valeur national} - \text{valeur minimale}}{\text{valeur maximale} - \text{valeur minimale}}$$

Pour le revenu, il se calculé selon la formule suivante :

$$W(Y) = \frac{\log y - \log y_{\min}}{\log y_{\max} - \log y_{\min}}$$

Exemple :

Prenons le cas de d'un pays (X) dans les valeurs des sous-indices sont :

- Espérance de vie (ans) :77.5.
- Taux d'alphabétisation des adultes : 98.
- Taux de scolarisation tous niveau confondus : 88.3.
- PIB réel/hab. : 22000 USD.

Après l'application de la formule précédente, on obtient l'IDH en calculant la moyenne arithmétique des trois indicateurs :

- Indicateur d'espérance de vie = 0.875
- Indicateur de niveau d'éducation = 2/3 indicateur d'alphabétisation+ 1/3 indicateur de scolarisation =0.928
- Indicateur de PIB réel/hab. = 0.900
- Somme des indicateurs = 2.703

Valeur de l'IDH =0.901

Conclusion : le pays (X) appartient à la catégorie des pays dont le développement humain très élevé.

3) Insuffisance de l'IDH:

Depuis son introduction il ya 27 ans, l'IDH a fait l'objet de nombreuses critiques par les spécialistes du domaine notamment sur :

a/ la fiabilité des informations statistiques communiquées par les différents pays:

En effet, ces pays délivrent périodiquement des données sur les différentes composantes de l'IDH telles que l'espérance de vie à la naissance, l'alphabétisation et la scolarisation ainsi que le PIB. Ces données ne sont malheureusement pas calculées selon des critères fiables et bien déterminés. Dans cette optique, certains spécialistes optent plutôt pour les données que communiquent certaines institutions internationales dont la crédibilité est souvent prouvée. Nous pouvons citer ici à titre d'exemple, l'UNICEF et l'Unesco pour ce qui est de la scolarisation, de la santé et des conditions de vie des enfants ainsi que le FMI pour la croissance du PIB. La prise en considération de ces institutions par les spécialistes est dû principalement au manque de crédibilités des systèmes statistiques de nombreux pays dans le monde. En effet, «... seuls 64 pays dans le monde, dont 4 pays en Afrique (Maroc, Tunisie, Afrique du Sud, Egypte) ont un système statistique qui adhère à la Norme spéciale de diffusion des données (NSDD) du FMI. (Peut-on mesurer le développement humain?, 1990) »

b/ La croissance économique et le développement humain ne vont pas souvent de pair:

Dans sa conception, l'indice du développement humain englobe le revenu et dont le tiers de sa valeur provient de la croissance économique. Il est donc important de mesurer le degré de l'impact de l'accroissement des revenus sur les deux

autres dimensions du développement humain : l'espérance de vie et l'éducation.

Selon le rapport du PNUD 2010, des études ont montrées une corrélation extrêmement faible, entre la croissance du revenu par tête (indicateur exclusivement monétaire) et les autres indicateurs d'ordre qualitatif. Le rapport a cité l'exemple de plusieurs pays comme l'Iran, le Togo et le Venezuela, où le revenu abaissé, mais l'espérance de vie y a augmenté de 14 ans en moyenne, et le taux brut de scolarisation de 31 pour cent depuis 1970. Cela montre clairement les limites du revenu comme critère de développement humain (ECONOMICA, 1990).

c/ Le cadre conceptuel de l'IDH :

La conception de l'IDH repose, comme nous l'avons vu, sur les trois critères qui sont la sante, l'éducation et le revenu. Cependant, d'autres critères aussi importants que les premiers peuvent également déterminer le développement humain et la qualité de vie des communautés telles que la promotion de la démocratie, la lutte contre la pauvreté, la gouvernance et les libertés ainsi que les inégalités et l'exclusion. Il ne s'agit donc plus de prendre en considération certains aspects quantitatifs du développement humain qui ne concernent que les besoins de base mais de considérer le tout, c'est-à-dire tous les facteurs qui assurent aux différentes communautés un véritable développement sur tous les plans.

Cette étude dévoile certaines carences observées dans la conception même et la définition de l'IDH, ce qui offre la possibilité aux spécialistes de redéfinir le développement humain dans son intégralité.

Conclusion:

Dans le cadre du développement global, la valeur de l'être humain a connu a partir de la dernière décennie du siècle dernier une prise de conscience considérable en la concevant comme étant a la fois une finalité et un moyen du développement.

Pour cela, de nombreuses recherches, études et conférences ont eu pour objectif la détermination du concept du développement humain ainsi que l'analyse de ses composants comme la satisfaction des besoins fondamentaux, le développement social, la formation du capital humain et l'amélioration du cadre général de la vie.

Ces nouvelles orientations ont connu l'appui des nations unies à travers des rapports annuels consacrés au développement humain dans le monde et dont l'impact sur les prises de décisions a été déterminent.

Bibliographie

- Belattaf, M. (2010). *Economie de développement*. Alger: OPU.
- Conte, B. (n.d.). *Le concept du développement*. Retrieved 01 10, 2018
- ECONOMICA. (1990). *Rapport mondial sue le développement humain*. Programme des Nations Unies. 49, rue Héricart, 75015 Paris: ECONOMICA.
- Geefft, A. (2006). *comprendre le développement humain*. Retrieved 02 15, 2019, from albacharia.ma:
http://www.albacharia.ma/xmlui/bitstream/handle/123456789/31193/0955Comprendre_Le_Developpement_Humain_-_juin_2006o.pdf?sequence=1
- Harison, A., Dalkiran, E., & Elsey, E. (2004). *Business international et mondialisation*. Paris: boeck.
- Hatem, F., & Malpede, D. (1992). *Le développement humain: genèse et perspective d'un concept*. P3. (R. E. Internationale, Ed.) Retrieved 02 15, 2019, from cepii.fr:
http://www.cepii.fr/IE/PDF/EI_49-6.pdf
- Hji, R. (2011). Education croissance économique et développement humain, le cas du Maroc. *Mémoire de maîtrise en science politique* . Montréal, Université du Québec à Montréal, Montréal: Université du Québec à Montréal.
- Le goute, J. R. (2001, 02). *Définir le développement, Historique et dimensions dun concept plurivoque*. Retrieved 02 15, 2019, from ieim.uqam.ca:
<http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/legoute2.pdf>
- Perkins, D. H., Radelet, S., & Lindauer, D. .. (2008). *Economie du développement*. paris: boeck.
- Peut-on mesurer le développement humain?* (1990). Retrieved 02 15, 2019, from www.omdh.hcp.ma: https://odd.hcp.ma/Peut-on-mesurer-le-developpement-humain_a206.html

Le Financement des PME par des Sociétés de Capital de Risque en Algérie

Mohammed Himrane¹, Mohammed Salhi²

1- Université de Jijel, Maître de conférences (A), Chercheur associé au CREAD
himranemohamed@yahoo.fr

2- Université de Jijel, Maître de Conférences (B), salhi_med@yahoo.fr

Reçu le:06/03/2019

Accepté le:20/03/2019

Publié le:30/04/2019

ملخص: تشير الأدبيات المالية الحديثة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضمن حيوية الاقتصاد، وان لها مسؤولية كبيرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. لكن بالمقابل، يشكل موضوع تمويلها انشغالا كبيرا، ودراسته تعتبر ذات أهمية كبيرة لأنها تدخل في إطار معالجة أحد مصادر التمويل الكمل لتمويل البنوك التقليدية ألا وهو رأس المال المخاطر. وعليه، سيرتكز هذا المقال على دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف شركات رأس المال المخاطر في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن نشاط رأس المال المخاطر ضعيف جدا، وتعرضه العديد من المعوقات التي اضعفت من إمكانيات تطور شركات رأس المال المخاطر.

الكلمات المفتاحية : شركات رأس المال المخاطر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الاستثمار، الجزائر.

تصنيفات JEL : O16.L21.D81.

Abstract:

La littérature récente démontre que les petites et moyennes entreprises (PME) assurent la vitalité de l'économie, et elles sont responsables de la croissance économique actuelle plus que les grandes entreprises. Par contre, leur financement constitue une préoccupation profonde et s'avère donc un sujet d'intérêt majeur. Puisque, il s'inscrit dans le cadre d'étudier l'un des sources de financement complémentaire aux financements bancaires, à savoir, le capital-risque. Ainsi, la présente étude porte sur le

Auteur correspondant: Mohammed Himrane: himranemohamed@yahoo.fr

financement des PME par des sociétés de capital de risque en Algérie. Le résultat de l'étude montre que l'activité de ces sociétés apparaît très faible, et l'existence de plusieurs contraintes a empêché le développement des sociétés de capital-risque.

Mots-clés: Capital risque; petites et moyennes entreprises; financement; investissement, Algérie.

Codes de classification Jel : D81·L21·O16.

1. INTRODUCTION

Le capital investissement s'avère être un moyen d'intervention incontournable pour les économies désirant exploiter leur potentiel de croissance à travers la promotion des PME innovantes, en particulier celles opérantes dans le secteur de la haute technologie. Outre ses leviers financiers et économiques, le capital investissement contribue efficacement au développement régional ainsi qu'à la résorption de chômage.

Le cadre réglementaire régissant les sociétés de capital investissement en Algérie a été défini très tardivement. La loi n° 06-11 de juin 2006 explique que la société de capital investissement (private equity en anglais) vise essentiellement les opérations d'investissement dans le secteur productif des PME.

A ce titre, l'engouement grandissant que suscite la pratique du capital investissement à travers le monde (Etat Unis, Europe, Tunisie, Egypte, Emirats Arabes Unis, etc.) pousse aujourd'hui les pouvoirs algériens à promouvoir cette activité en recherchant éventuellement des retombées positives grâce à cette pratique du capital investissement.

Dès lors, notre objectif est d'évaluer le financement du type capital risque en Algérie. Il s'agira donc de répondre à la question suivante : ***Quelle place occupent les sociétés de capital-risque en Algérie dans le financement des PME?***

La réflexion que nous proposons s'articule au niveau de trois points: (1) la définition du capital-risque et sa présentation; (2) l'état des lieux des PME en Algérie; (3) et l'état des lieux du capital risque en Algérie.

2. Le capital-risque : définitions et présentation

Nous utilisons parfois indifféremment les termes « capital risque» (traduction de l'anglais « venture capital ») et « capital investissement ». Bien que tout investissement en capital dans une entreprise comporte un risque important, il semble plus judicieux de distinguer ces deux notions. L'expression "capital investissement" est utilisée comme terme générique alors que le terme "capital risque" est réservé au financement des entreprises en création. Le capital-risque constitue donc une des composantes du capital investissement.

2.1 Le capital-risque : définitions et présentation

Les entreprises lèvent des fonds auprès d'investisseurs institutionnels appelés general partners (fonds de pension, caisses de retraite, compagnies d'assurances, etc.). Ainsi, ces entreprises cherchent à diversifier leurs portefeuilles et confient des capitaux aux capital risqueurs.

À ce niveau, le capital investissement constitue une voie de financement alternatif pour l'entrepreneur confronté aux contraintes et aux limites des sources traditionnelles. À tous les niveaux critiques de la vie d'une entreprise, le capital investissement lui offre des moyens ambitieux en mettant à sa disposition des capitaux ainsi qu'un accompagnement stratégique.

La première forme du capital-risque apparaît aux États-Unis après la seconde guerre mondiale (*Basso, 2001*). Lerner et Gompers (2004) définissent le capital-risque comme étant une manière de « gérer de façon indépendante des sommes de capitaux alloués pour acquérir des jeunes entreprises présentant de forts potentiels de croissance ». En réalité, le capital-risque se réfère typiquement aux investissements dans des entreprises peu matures: lancement de start-ups dans les premiers stades de développement ou encore l'expansion de nouvelles activités commerciales. Spécifiquement, le capital-risque est engagé souvent pour le financement de nouvelles technologies, de l'élaboration des nouveaux concepts marketing et de nouveaux produits qui apparaissent sur le marché (*Cherif, Dubreuille, 2009*).

Les équipes du capital-risque sont de petite taille (moins de dix personnes). Elles ont souvent recours à des experts extérieurs pour les aider à sélectionner les meilleurs projets ainsi que les équipes de management capables d'assurer un succès (audit et due diligence préalables à toute décision de financement).

A l'opposé, le concept de capital investissement n'est pas seulement un moyen de procurer des moyens financiers à l'entreprise, mais il s'agit également d'un apport de compétences et d'expertises complémentaires ainsi qu'un mode de gestion et de gouvernance moderne et efficace. C'est donc un excellent levier d'amélioration et de transfert de savoir-faire. En outre, en plus des capitaux, l'investisseur apporte des conseils et un appui stratégique au management.

En effet, le capital-risqueur apporte une valeur ajoutée importante au jeune entrepreneur (*Cherif, 2000*) à travers le coaching et la motivation de l'équipe fondatrice. Egalement, en tant que spécialiste, il apporte un savoir-faire qui sert à la conception de nouveaux projets. Le capital risqueur permet à l'entreprise d'accéder à un réseau d'entrepreneurs expérimentés, à des clients potentiels, à des partenaires d'affaires et à des managers qui peuvent contribuer au succès du projet. Il permet aussi d'émettre des conseils sur la façon de concevoir le succès de l'entreprise (vente, marketing, etc.). Enfin, le capital-risqueur prend la direction de l'entreprise (ou fait nommer une nouvelle direction en attirant des managers très fortement qualifiés) si l'équipe de management échoue dans la réalisation des objectifs.

La capital risqueur partage les risques et souhaite réaliser une plus-value importante en capital à la date de sortie. Idéalement, celle-ci s'effectue au bout de 5 à 8 ans par IPO (Initial Public Offering) sur un marché de valeurs de croissance comme le NASDAQ américain, ou à défaut par cession à un groupe industriel.

Le capital-risque qui est une composante du private equity regroupe les trois premiers stades de financement de la start-up (*Gibaud et al., 2009*):

- Le capital d’amorçage. Il s’agit du financement de la mise au point du produit, du concept ou du prototype.
- Le capital création. Il s’agit du financement de la mise sur le marché.
- Le capital post-crédation. Il s’agit du financement de la croissance initiale de la start-up ayant deux à cinq ans d’existence.

Table 1. Comparaison capital-amorçage et capital-crédation

	Capital-amorçage	Capital-crédation
Chiffre d'affaires	0	>0
Résultat net	Perte par absence de produits	Perte (incapacité d'atteindre le encaissé point mort)
Montant investi	Faible en raison des risques	Plus élevé (risque moindre)
Nature des besoins couverts	- Étude de faisabilité - Prototypes tests -Préséries -R&D	-Industrialisation -Commercialisation -Recherche et investissement
Plus-value potentielle	Très élevée	Elevée
Intensité de la prise	Probabilité proche de celle de de risque gagner le gros lot de la loterie	Très élevé
Nature du risque	De produit, de concept technologique	-Industriel -De marché
Modèle organisationnel	Absence (créateurs travaillant dans leurs garages)	Informel
Maturation	De un à cinq années	De un à trois années

Source: Douchane Amar et Rocchi Jean Michel (1997), technique d'Ingénierie financière: pratique et technique des montages financiers, Ed. SEFI. Paris P23.

Toutefois, Ross et al.,(2005) définissent six sous-catégories d'interventions du capital-risque correspondant de près aux stades du développement de l'entreprise :

-Le capital amorçage: il s'agit de financer une nouvelle idée ou un nouveau produit qui ne nécessite pas de fonds très importants. C'est la raison pour laquelle les investisseurs à ce stade sont principalement des « business angels » et des personnes physiques.

-Le capital-crédation: à ce stade les compagnies sont déjà établies et ont besoin d'un financement soit pour développer un produit ou le promouvoir à l'aide du marketing, soit pour le commercialiser.

- Le premier niveau d'expansion: à ce stade le nouveau produit est lancé et l'entreprise a besoin du financement pour augmenter ses ventes sur le marché.

-Le deuxième niveau d'expansion: à ce stade l'entreprise offre des ventes sur le marché mais comme elle n'a pas réalisé encore des profits, elle se retrouve dans un état de nécessité aux fonds, et en particulier aux fonds de roulement.

-L'expansion: ce concept est connu aussi sous le nom de « mezzanine », cette étape traduit la période durant laquelle l'entreprise commence à réaliser des profits et dont elle a besoin de fonds pour élargir et développer son activité.

- La sortie du capital-risque: aussi connu sous le nom du « financement pont », ces fonds seront utilisés par l'entreprise pour la préparation de son offre publique d'achat.

D'autre part, en France par exemple, le capital-risque a véritablement pris son essor au milieu des années 90 avec la création du Nouveau Marché, l'arrivée des business angels et la multiplication des fonds de capital-risque nationaux et internationaux. Or, le succès du modèle américain est en grande partie dû à la présence d'un réseau de professionnels très qualifiés qui font bénéficier les start-up, dès leur démarrage, de conseils avisés et d'un monitoring très actif (le cas de la Silicon Valley, par exemple) (*Cherif, Dubreuil, 2009*).

Bien que le capital-risqueur investit dans des projets offre un fort potentiel de profits, il n'en demeure pas moins qu'il implique une prise de risque importante. En contrepartie, les capital-risqueurs attendent des bénéfices en rapport avec les risques assumés. En conséquence, ils suivent la start-up de très près pour s'assurer que le potentiel de croissance est bien ciblé.

En fait, dans le cadre du financement par le capital-risque, le capital-risqueur et le management sont liés par une relation dite d'agence (*Jensen et al., 1976*) dans laquelle le premier est considéré comme le principal et le second comme l'agent. Le capital-risqueur est le mandataire dans la mesure où il délègue le management (le mandaté), ou plus clairement, la fonction de gestion de la start-up.

La relation d'agence entre les deux parties doit être gérée dans un esprit de confiance réciproque, qui est la clé du succès. Bien sûr, le management perd une partie de sa liberté d'action et se trouve soumis à un contrôle très strict, qui est finalement une sorte de concession pour que les intérêts des deux partenaires convergent et aboutissent au succès de la start-up.

Par ailleurs, la relation principal-agent entre le capital risqueur et les managers peut entraîner des conflits d'intérêts futurs en cas d'aléa moral, c'est-à-dire en cas de comportement maximisant la richesse personnelle (usage des free cash-flows pour des bénéfices privés) de l'agent aux dépens de celle du principal, et ce une fois que le financement a été accordé (investissement de prestige ou à valeur actuelle nulle, etc.). Lors de la phase de négociation, le souci principal des managers est de lever des fonds, mais également de ne pas céder rapidement et à un prix faible relatif aux parts de la société. L'objectif du capital risqueur est de faire en sorte que le management agisse conformément aux intérêts des actionnaires et non pas dans le cadre d'intérêts personnels étroits.

2.2 Différence entre Capital- Risqueur et Business Angel

Pour le démarrage d'une entreprise, l'entrepreneur doit souvent compter sur ses propres économies ; si elles ne suffisent pas, il peut consulter des investisseurs privés pour bénéficier d'un éventuel financement. En effet, à côté du financement public, d'autres pratiques privées d'appui financier se sont développées telles que le financement privé à risque ou « le capital risque », et le financement privé de personnes physiques, connues sous le nom de « Business Angels ». Ils permettent en fait aux entrepreneurs d'élargir leur choix en matière de financement des entreprises.

Les financements dits « capital-risque » s'agissent d'une source de financement sous forme de prise de participation dans le capital des sociétés en création, ou récemment créées, connaissant un développement important et non encore cotées en bourse. En effet, le capital risque est une prise de participation temporaire et minoritaire dans le capital d'une société non cotée en bourse. Les capitale-risqueurs ne s'intéressent qu'à certains types de projets, par exemple un marché très porteur et solvable, avec une forte marge

prévisible (APCE, 2000).

De même, un capital-risqueur apporte des capitaux mais également des appuis intellectuels à une jeune entreprise dans la perspective de réaliser au terme de trois à dix ans, une plus-value substantielle lors de la revente de son investissement (APCE, 2000). À noter que ces fonds sont engagés dans des domaines d'activité où l'asymétrie d'information est fortement perçue, car les gestionnaires du capital risque ignorent généralement le secteur d'activité dont la jeune entreprise compte se lancer.

À ce titre, les capitaux-risqueurs se décident sur la base d'une analyse du risque et de la rentabilité potentielle des projets qui leur sont soumis. Cette évaluation est d'autant plus délicate qu'ils ne sont rarement des spécialistes aux marchés concernés.

En ce qui concerne les business angels, ils sont des particuliers, individus riches, généralement issus du monde des affaires qui apportent, outre une mise de fonds dans le capital de nouvelles entreprises à fort potentiel, leurs compétences et leur tissu relationnel. Leurs fonds sont des sources importantes de financement pour les petites entreprises notamment dans la phase de démarrage. Cet instrument permet d'enrichir le champ des financements offerts sur le marché. En fait, les investisseurs privés dits « providentiels » (business angels) ont une expérience dans la création et la direction d'entreprises dans des secteurs proches de celui que l'investisseur vise à s'engager. Leur avantage est qu'ils peuvent se décider rapidement et mettre les résultats de plusieurs années d'expériences au service des entrepreneurs. Cependant leur inconvénient demeure leur tendance à s'immiscer dans la gestion, soit pour le meilleur soit pour le pire (Basso, 2001). Toutefois, en tant qu'entrepreneurs, ils apportent une assistance précieuse par rapport à la manière de gérer et d'organiser l'entreprise. Leur contribution est aussi indéniable en matière de recrutement et de négociation.

Les sociétés de capital-risque et les Business Angels, dans le but d'assurer la « garantie » de leurs investissements mettent en place des outils d'analyse, de contrôle, et d'aide aux décisions stratégiques qui en font de véritables partenaires actifs auprès des

jeunes entrepreneurs. Une phase d'évaluation des entreprises candidates au financement doit être à cet effet opérée par les deux types d'investisseurs afin de pouvoir faire le tri des projets à fortes chances de réussir.

A ce stade, selon Ying Liu (2000), le capital-risque se distingue du business angel par cinq points :

La taille : la valeur des investissements des business angels est moins importante que celle du capital risque. Par exemple au Canada, les investissements des angels sont inférieurs à 1 million \$ et ceux de capital-risqueurs sont supérieurs à 1 million \$.

Accessibilité : pour le fonds des capital-risqueurs, les associés disposent d'un minimum de contrôle sur les décisions d'investissement, tandis que les investisseurs business angels, effectuent leur investissement auprès d'entreprises choisies par eux-mêmes.

Participation: les business angels contribuent comme des mentors et conseillers auprès des créateurs d'entreprises, en revanche, les capital risqueurs ne sont pas pleinement impliqués dans le processus décisionnel des créateurs d'entreprises.

La propriété : la prise de participation dans capital du capital-risque est supérieure à celle du business angel.

L'institution : contrairement au capital-risque, les business angels sont classés comme des petites entreprises ce qui leur permet donc de bénéficier de différents avantages fiscaux.

2.3 Exemple pratique

Une start-up présente les caractéristiques suivantes :

- Capital : 100 000 actions de 1 €.
- Valorisation pré-money au moment de l'entrée dans le capital des capital-risqueurs : 4 000 000 €, soit 40 € par action.
- Augmentation de capital réservée aux investisseurs : 2 000 000 € donnant lieu à l'émission de 50 000 actions nouvelles (2 000 000 / 50 000), assorties chacune d'un BSA (bon de souscription autonome) ratchet, soit 33,33 % du capital (50 000 / 150 000).

Second tour de table : valorisation pré-money : 3 000 000 €, soit 20 € par action (3 000 000 / 100 000 + 50 000).

- Augmentation de capital de 1 600 000 €, soit 80 000 actions nouvelles.

Dans le cas d'une clause full ratchet, déterminez la part des CR's dans le capital de la startup avant et après exercice des BSA.

Quelle est la part des CR's dans le cas d'une clause average ratchet ?

Solution:

a - Sans ratchet, la part des capital- risqueurs est de : $50\,000 / 230\,000 = 21,73\%$.

En effet, le nombre d'actions est de $100\,000 + 50\,000 + 80\,000 = 230\,000$ actions.

Avec ratchet, les CR's ayant investi 2 000 000 € pourront acquérir grâce à l'exercice des BSA ratchet 100 000 actions ($2\,000\,000 / 20$), alors qu'ils n'en ont reçu que 50 000 lors de leur entrée dans le capital au premier tour de table. Les BSA leur offrent la possibilité de souscrire à 50 000 actions nouvelles supplémentaires au nominal avant réalisation du second tour de table. De ce fait, et après exercice des BSA, les capital-risqueurs disposeront de 100 000 actions sur un total de 280 000 actions ($100\,000 + 50\,000 + 80\,000 + 50\,000$).

Ainsi, grâce au mécanisme d'ajustement du prix d'acquisition, la part des CR's dans le capital de la start-up après le second tour de table est donc égale à : $100\,000 / 280\,000 = 35,71\%$.

b - Dans le cadre de cette clause, on retient une valorisation moyenne des deux tours de table, soit : $(50\,000 \times 40) + (80\,000 \times 20) / 130\,000 = 27,69$ € par action Le nombre de BSA à exercer doit permettre au CR's ayant investi lors du premier tour d'amener son niveau de participation à : $2\,000\,000 / 27,69 = 72\,228$ actions, et de souscrire donc à 22 228 actions supplémentaires pour 2 000 000 € avant réalisation du second tour.

Sans ratchet, les CR's disposent de 21,73 %. Avec ratchet, ils

disposeront après réalisation du second tour de table de: $72\,228 / 252\,228 = 28,63 \%$.

Le nombre d'actions étant égal à : $(100\,000 + 50\,000 + 80\,000 + 22\,228) = 252\,228$ actions (*Cherif et Dubreuille, 2009*).

3. Etat des lieux des PME en Algérie

En vérité, les enjeux sont majeurs pour les PME car elles représentent dans la majorité des cas plus de 90% des entreprises dans les pays du monde. Leur capacité à assurer croissance économique, création d'emplois et développement durable n'est plus à démontrer. Partant de ce constat et des enjeux que représente la PME pour le développement économique de l'Algérie, les pouvoirs publics n'ont cessé de leur accorder l'importance nécessaire pour un épanouissement.

3.1 Des politiques de promotion des PME en Algérie

La notion d'entrepreneur créateur de richesse, n'apparaît qu'à la faveur des réformes de 1988 qui ont mis les entreprises, toutes devenues des sociétés commerciales de droit privé, au cœur de la société algérienne. Cette période sécurisante mais, aussi et surtout, valorisante pour l'entrepreneuriat a favorisé l'émergence d'un nombre d'entreprises, notamment privées ayant pour objectif l'apparition d'une nouvelle génération de managers porteurs de modernité et d'espoirs pour l'avenir économique et social de ce pays.

L'Algérie a adopté la Charte de Bologne sur le PME en Juin 2000 et défini les différents types d'entreprises comme suit : « La moyenne entreprise est définie comme une entreprise de production de biens et/ou de services employant une (1) à deux cent cinquante (250) personnes dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas quatre (4) milliards de dinars algériens ou dont le total du bilan annuel n'excède pas un (1) milliard de dinars algériens ; et qui respecte le critère d'indépendance »¹.

Le système politique ne se construit pas autour de l'entreprise privée, celle-ci n'est pas privilégiée. En fait, la part des PME dans les différents programmes de relance économique demeure marginale. En effet, ces programmes se limitent à des grands

travaux d'infrastructures qui font appel aux multinationales. En réalité, l'effort important fourni par les banques pour accompagner les entrepreneurs dans leur démarche en facilitant l'accès au crédit reste cependant soumis à des accords au sommet.

Les chiffres indiquent que plus de 34% des entreprises activent dans le secteur de la construction. Cette proportion est encore plus élevée dans certaines régions du pays comme à l'Ouest où l'activité industrielle est languissante depuis plus d'une décennie. La plupart de ces PME travaillent pour des marchés publics dans la construction de logements, d'infrastructures éducatives ou administratives, d'équipements publics de toutes sortes. Tout freinage ainsi de la dépense publique peut entraîner une baisse d'activité et des emplois offerts. Cet aspect keynésien de la politique publique auquel il faut être plus attentif comme le souligne le professeur Laamiri en disant qu'on s'est trompé de modèle car les hypothèses dudit modèle ne sont pas réunies en Algérie telle que le bon management, la qualification des ressources humaines, etc².

Les grandes mutations du système économique national s'orientent à la promotion et le développement des PME par l'assainissement et l'amélioration de son environnement en vue de son maintien et son adaptation permanente aux exigences du monde des affaires. Le ministère de l'industrie a mis, dans ce sens, en œuvre un certain nombre de dispositifs qui ont permis l'émergence du secteur de l'entrepreneuriat. A la faveur de la loi 01-18 du 12/12/2001 portant loi d'orientation pour la promotion de la PME, des mesures d'accompagnement, de soutien et de dynamisation ont été mises en œuvre. On citera à titre d'exemple : les centres de facilitations, les pépinières d'entreprises, l'Agence National de développement de la PME (ANDPME), le Fonds de Garantie des Crédits aux PME (FGAR) et la Caisse de Garantie de Crédits d'Investissement (CGCI-PME).

3.2 Des résultats insatisfaisants

Le contexte entrepreneurial algérien est moins favorable que la plupart des pays de la région MENA. En dépit de la diversité des mesures et des réformes multidimensionnelles qui ont été menées,

les résultats ne sont pas encore à la hauteur des attentes du secteur dus essentiellement à la persistance de certaines entraves qui sont souvent dénoncées par les porteurs de projets. La Banque mondiale (BM) précise, de sa part, selon une étude réalisée par un économiste de cette institution financière³, que les ressources humaines et les compétences ne sont pas bien utilisées dans les pays en voie de développement, tel que la région Mena (Moyen-Orient et Afrique du Nord) et dont fait partie l'Algérie. Affirmant que certains de ces pays qui sont mono exportateurs, et bien que moins développés, ne manquent pas nécessairement, de ressources financières et de main d'œuvre qualifiée, mais tout simplement elles ne sont pas exploitées à bon escient.

Le rapport de la Banque mondiale; le nouveau rapport Doing Business 2017 relève que le processus de création d'entreprises en Algérie ne comprend pas moins de 12 procédures, contre 6 seulement dans le dispositif américain. La durée de ce processus est plus de trois fois plus longue en Algérie, où elle est de 20 jours, alors qu'elle ne dépasse pas les 6 jours aux Etats-Unis. Aux Etats-Unis, avec une bonne idée et un esprit d'entreprise, il est possible de créer une entreprise en 7 semaines, mais avec la même idée, vous mettez 9 mois en Algérie.

Dans le même ordre d'idée, le nouveau rapport Doing Business 2019 de la Banque Mondiale montre que l'Algérie est classée à la 157e place mondiale en termes d'indicateurs favorisant la création d'entreprises. Ce rapport montre que l'Algérie hérite des dernières places en ce qui concerne la sophistication des affaires, le développement technologique, et l'efficacité du marché du travail, ce que confirme aussi le Financial Times, puisque son rapport concernant le climat des affaires note que l'Etat Algérien émet des signaux négatifs et contradictoires pour ce qui est la promotion de l'investissement privé national et étranger.

L'horizon semble ainsi bien sombre pour l'entrepreneuriat en Algérie, les barrières aux affaires (l'accès au financement, la bureaucratie de l'Etat, les charges fiscales, la corruption, l'inadéquation de la main d'œuvre,) sont si importantes qu'elles risquent d'étouffer le peu de TPE qui opèrent dans la sphère réelle

en les poussant à aller dans les sphères informelles.

3.3 Problème de financement des PME

Le système de financement actuel en Algérie favorise les opérations d'importation plutôt que de production. Les PME qui veulent bénéficier de crédits d'investissement font notamment face aux réticences des banques qui ne jouent pas le jeu, et ce, malgré la mise en place de différents instruments de garantie, à l'image du FGAR et de la caisse de garantie.

Le financement des PME constitue un grand défi tant pour les banques algériennes très frileuses quand il s'agit de crédits que des assureurs crédits comme le Fgar. Les assureurs crédits raisonnent toujours en fonction des garanties ou des engagements bancaires disponibles. Voire sur la base d'un risque à prendre directement sur une entreprise lorsque sa solidité financière paraît acceptable. Il a été constaté que malgré la mise en place d'organismes de garantie pour faciliter l'accès des PME aux financements bancaires, celles-ci continuent à se heurter à des fins de non- recevoir qui leur sont signifiées par les banques. On pensait en effet que la création du Fonds de garantie des crédits accordés aux PME (FGAR) et après lui la Caisse de garantie des crédits à l'investissement (CGCI-PME) allait mettre fin aux réticences des banques.

À cet effet, les pouvoirs publics doivent accorder des facilitations à ces entreprises afin qu'elles continuent simplement d'exister. En fait, de nombreux programmes ont été mis à la charge du budget alors que d'autres modes de financement étaient possibles, en recourant au moins partiellement aux financements privés. Aller du budget au financement par les banques et le marché des capitaux nécessite cependant de suivre de lourdes procédures administratives et bureaucratiques. Le marché des capitaux, d'abord, au cœur du financement de l'investissement et des entreprises, est toujours victime d'une structure encore déséquilibrée de l'industrie bancaire, en termes d'acteurs, de ressources et de produits, qui perpétue des effets d'éviction préjudiciables à l'investissement et à la croissance.

Force est de constater que les choses n'ont pas beaucoup évolué en matière de financement des PME malgré quelques mesures

prises par les autorités, parce que tout simplement, tous les acteurs, aussi bien banquiers qu'opérateurs sont restés prisonniers des formes classiques de financement, à savoir le crédit bancaire stricto sensu avec une approche qui ne correspond pas au statut de la PME. Lorsque la structure de l'investissement sera rééquilibrée en faveur de l'investissement privé ainsi que l'accès du secteur privé aux ressources d'investissement sous différentes formes, à cet instant seulement, nous espérons une relance du tissu industriel du pays. Beaucoup reste ainsi à faire dans ce domaine, notamment quand il s'agit d'améliorer les relations entre l'administration et les entrepreneurs privés.

Les autres solutions qui pourraient pallier efficacement la difficulté de trouver un financement classique sont disponibles aujourd'hui sur le marché du crédit, c'est le leasing, le capital investissement et les fonds d'investissements. Il leur manque néanmoins la dynamique et les incitations juridiques et fiscales.

4. L'état des lieux du capital risque en Algérie

Selon un rapport de l'Africa Venture Capital Association (AVCA), l'Algérie se positionne avant-dernière en Afrique du Nord en matière de capital investissement, et concentre 4% des deals et 5% de la valeur⁴.

4.1 Le cadre juridique

Une loi sur le capital investissement a été adoptée par les autorités compétentes en Algérie. Ses conditions d'application ont été fixées par le décret exécutif n° 08-56 du 4 du 11 février 2008.

En vertu de la loi, la société de capital investissement est constituée sous forme de société par action (art 7 de la loi 06-11). Son capital social minimum a été fixé par le Décret Exécutif 08-56 à cent millions (100.000.000) de dinars, soit l'équivalent environ de huit cent cinquante mille euros (850.000), la souscription devant être réalisée exclusivement au moyen d'apports en numéraires ou d'acquisitions d'actions. (art 2 et 3 du décret exécutif 08-56).

L'exercice de l'activité de capital investissement est soumis à l'acquisition d'une autorisation préalable délivrée par le ministre des finances après avis de la commission d'organisation et de

surveillance des opérations de bourse (« COSOB »), et de la banque d'Algérie. (art. 10 de la Loi 06-11). Cette autorisation d'exercer est délivrée dans un délai maximum de soixante (60) jours à compter de la date du dépôt de la demande, avec un droit de recours en cas de refus. (art 14 de la loi 06-11).

La loi fixe à la société de capital investissement un taux maximal de participation de quarante-neuf (49%) du capital d'une même entreprise et une durée de la participation dans l'investissement qui varie entre 5 et 7ans. (Articles 18 et 19 de la Loi 06-11).

Cependant, la durée minimale peut être négociée. Elle est fixée à 5 ans à compter de la date de souscription ou d'acquisition, pour bénéficiaire de certains avantages fiscaux accordés. Ainsi, la société de capital investissement n'est pas soumise à l'impôt sur les bénéfices des sociétés pour les revenus provenant des dividendes, des produits de placement, des produits et plus-values de cession des actions et des parts sociales (art. 27 de la Loi 06-11). Elle est soumise au taux réduit de 5% au titre de l'impôt sur les bénéfices. Un droit d'enregistrement fixe d'un montant de 500 Dinars s'applique à la société de capital investissement et de 20 Dinars par page pour tout acte de constitution, d'augmentation ou de réduction de capital et de cession de valeurs mobilières (art. 28 de la Loi 06-11).

Les critères de compétence et de professionnalisme des dirigeants de la société de capital investissement sont fixés par arrêté du 27 décembre 2008. Enfin, la société de capital investissement est soumise au contrôle de la COSOB (art. 24 de la Loi 06-11).

4.2 Le marché de capital-risque en Algérie

La FINALEP

La technique du capital-investissement est une activité relativement ancienne en Algérie. Elle a vu le jour en 1991 avec la création de la Financière algéro-européenne de participation (FINALEP), société mixte algéro-européenne spécialisée dans le capital-investissement en vue de financer des partenariats algéro-européens.

Aujourd'hui, la Finalep, qui est une société regroupant la Banque de développement local (BDL avec 47,51%), le Crédit populaire d'Algérie (CPA avec 23,76%) et l'Agence française de développement (AFD avec 28,73%), offre divers avantages, autres que ceux des banques classiques, en proposant d'être partenaire du capital d'investissement du promoteur. Cette association au capital s'opère sous forme de financement bipartite avec le promoteur, ou tripartite avec une banque et le promoteur, ou bien quadripartite, où la Finalep détiendrait des parts n'excédant pas les 49% de l'investissement global.

SOFINANCE

La Société Financière d'Investissement, de Participation et de Placement, est un établissement financier public agréé par la Banque d'Algérie le 09 janvier 2001, doté d'un capital social de 5.000.000.000 DA. Elle a été créée à l'initiative du Conseil National des Participations de l'Etat (CNPE) avec comme principale mission l'accompagnement dans la modernisation de l'outil de production national et le développement de nouveaux produits financiers.

En 2017 son capital social est passé à 10.000.000.000 DA et son champ d'action couvre des participations au capital des entreprises⁵. Table 2 montre les engagements de Sofinance pour la période 2015-2017.

Table2 : Engagement en (KDA)

	2015	2016	2017
Participation au capital	1 245 600	1 047 000	1 163 937
Crédit-bail	4 933 000	5 138 000	6 250 598
Engagements par signature	672 000	1 608 000	827 966
Crédit à long et moyen terme	3 292 000	2 845 000	3 077 998
Titres à revenu fixe	500 000	50 000	50 000

Source : www.sofinance.dz/sofinance-chiffres.htm

EL DJAZAIR ISTITHMAR

El Djazair Istithmar est une société de capital-investissement d'Algérie. Elle a été créée par deux banques publiques algériennes, la BADR (qui détient 70 % du capital) et la CNEP. Elle dispose d'un capital social de 1 000 000 000 DA.

La société « *El Djazair Istithmar. Spa* » est une société de capital investissement ayant un statut juridique de société par action, régie par la loi N° 06-11 du 24 juin 2006 relative à la société de capital investissement. Elle a été créée le 28 décembre 2009 et elle est opérationnelle depuis le 07 juillet 2010. Elle est agréée par le Ministère des Finances depuis le 11.05.2010.

L'objet de création d'El Djazair Istithmar est de prendre des participations en numéraire, minoritaires et temporaires dans le capital social d'une petite et moyenne entreprise et par conséquent toute opération consistant en des apports en fonds propres et en quasi-fonds propres.

El Djazair Istithmar s'est vue confier par le trésor public la gestion de 16 fonds d'investissements de wilayas. Ces derniers devront permettre la relance de l'investissement au niveau local et son corollaire la résorption du chômage et l'équilibre régional du pays⁶.

LA SOCIETE ASICOM

La Société Algéro-Saoudienne d'Investissement (ASICOM) a été créée par une convention signée en avril 2004 entre les ministres des finances de l'Algérie et du Royaume d'Arabie Saoudite. La convention a été ratifiée par l'Algérie en septembre 2004 et au mois de mai 2005 par l'Arabie Saoudite.

ASICOM intervient à travers plusieurs modes de financement, souvent combinés dans des montages financiers spécifiques, répondant aux besoins de chaque projet d'investissement: prise de participation dans le capital de sociétés en activité ou en création ; apport de financements complémentaires sous forme de titres participatifs et/ou en compte courant d'associés⁷.

Fonds d'investissement de wilayas

L'introduction du capital risque en Algérie est nécessaire pour développer les marchés financiers. C'est dans le but de combler le retard accusé par l'activité "capital risque" que l'État actionnaire avait invité en 2009, l'ensemble des banques publiques à créer des

filiales spécialisées dans le capital-investissement.

En application des dispositions de l'article 100 de l'ordonnance portant loi des finances complémentaires 2009, les pouvoirs publics ont créé 48 fonds d'investissement pour toutes les wilayas du pays et dont la gestion pour le compte de l'Etat a été confiée, au titre de conventions signées avec le Ministère des Finances, à trois (03) sociétés de capital investissement et aux filiales des deux banques en cours de constitution.

Les fonds d'investissement de wilayas sont constitués par la ressource publique. La dotation prévue à cet effet sera répartie équitablement entre les 48 wilayas du pays, soit 1 milliard par wilaya. La mise en œuvre de cette opération s'opère en confiant la gestion de ces fonds aux sociétés de capital investissement opérationnelles sur ce segment de marché (EL DJAZAIR ISTITHMAR filiale; FINALEP ; SOFINANCE) ainsi qu'à des banques publiques.

Les formes d'intervention sont la prise de participation: le capital risque pour les PME en création, le capital développement, le financement de restructuration, transmission et rachat des participations détenues par une autre société de capital investissement dans l'objectif d'assurer la pérennité de la PME et la sauvegarde de ses emplois.

Concernant les activités éligibles, toutes les activités de production de biens et de services sont ciblées. Cependant, les activités de commerce et d'agriculture ne sont pas éligibles à ce dispositif. Toutefois, les critères de sélection des projets financés sont la nature du projet, notamment, de sa faisabilité technique et de son marché.

4.3 Les principales contraintes

Les principaux problèmes rencontrés lors du développement du marché de capital risque en Algérie sont de différentes formes. Tout d'abord, il convient de citer le manque de ressources financières. Les deux sociétés opérantes sur le marché utilisent seulement les fonds propres pour financer leurs investissements. A l'inverse, nous pouvons constater qu'à l'étranger les sociétés de capital

investissement bénéficient à la fois d'une aide en rapport aux fonds publics et une ligne de fonds privés (*Mehal, 2006*).

Ensuite, il y a également une autre contrainte. Il s'agit de la vulnérabilité des mécanismes de sortie, car la difficulté de sortie du marché constitue un véritable enjeu pour l'avenir du capital investissement en Algérie. En effet, il ne faut perdre de vue, l'Algérie est toujours en phase transitoire, elle se dirige d'une économie politique (planifiée) vers une économie de marché. Cette posture transitoire a rendu la cession des participations difficile même pour les industriels. Ajouté à cela, il y a lieu d'indiquer la présence d'un marché financier qui demeure encore peu liquide et inadapté aux besoins de cette activité, et risque de geler les participations des investisseurs. Ainsi, la seule alternative chez les sociétés de capital investissement en Algérie est de céder leurs participations au profit d'entrepreneurs et d'investisseurs industriels.

Enfin, la culture économique et financière est un autre obstacle qui a freiné la prospérité du marché de capital-risque. Autrement dit, nous relevons un problème de mentalité et de culture financière. En effet, l'esprit d'entreprise, le goût au risque et le sens de l'innovation financière sont des éléments qui sont absents de la culture financière de l'agent économique en Algérie.

4.4 Perspectives et enjeux

Le capital-risque reste marginal dans le financement des PME. Les mécanismes du capital investissement restent empreints de mystère pour nombre de dirigeants algériens. L'absence d'information ainsi que la peur de perdre le contrôle de leur entreprises conjuguées aux nombreux clichés véhiculés sur le capital investissement empêchent souvent les entrepreneurs d'explorer les possibilités offertes par cette source de financement.

Une loi sur le capital investissement a été adoptée par les autorités compétentes en Algérie. Elle représente une grande avancée mais nécessite quelques ajustements en matière de différenciation entre le gestionnaire et le fonds de private equity qui sont considérés comme confondus dans la loi. De même une,

transparence fiscale totale doit être considérée. La loi stipule un paiement de 5% d'impôt, alors que l'impôt a été déjà payé par la société cible qui a bénéficié du private equity.

Il permet la mise en place des bonnes pratiques de gestion au sein des entreprises bénéficiaires et d'assurer une bonne gouvernance grâce à la formalisation de différents comités, des conseils d'administration et des assemblées générales, à la mise en place de réunions mensuelles structurées, au suivi mensuel des états financiers et à l'élaboration d'un rapport annuel public.

Le capital investissement est un mode de financement adapté aux petites entreprises mais encore méconnu chez la majorité des promoteurs algériens, promet beaucoup en matière de développement local du pays.

Le dispositif fonds d'investissement de wilayas ne résout pas le problème de l'absence presque complète d'expertise nationale spécialisée. Sur ce dernier point, les pouvoirs publics comptent sur une assistance technique internationale dont devraient bénéficier les six sociétés de capital-risque appelées à gérer les fonds régionaux.

C'est ainsi, aux acteurs du secteur privé d'agir en pionniers et de s'engager dans la bataille pour combler le vide laissé par l'Etat et rassurer les investisseurs potentiels. En plus, il est toutefois important de signaler la nécessité de renforcer la réglementation par des mesures d'accompagnement et de régler le problème de centralisation du métier afin de garantir une évolution économique homogène des régions du pays.

5. CONCLUSION

Arrivée à un certain stade de son développement, la PME a besoin des fonds pour passer un nouveau cap et pérenniser son activité. Des besoins en liquidités que ni les crédits bancaires, trop lents à obtenir, ni les capitaux propres, trop souvent insuffisants, ne sont en mesure de satisfaire.

À ce titre, le capital-risque est une alternative, et une activité d'intermédiation financière spécialisée dans le financement de jeunes entreprises innovantes. Cependant, il est une activité quasiment inexistante en Algérie. Il a pourtant la réputation de favoriser, notamment, la création d'entreprises dans des domaines comme les nouvelles technologies.

Il existe plusieurs contraintes au développement du capital investissement en Algérie. Ces problèmes sont essentiellement dus au manque de culture financière propre au capital investissement et à l'environnement économique existant.

6. Liste Bibliographique:

- APCE, (2000), "Financer votre projet d'entreprise", édition d'organisation, Paris.
- Basso. O. (2001), "Guide pratique du nouveau créateur de Star-up", édition d'organisation, Paris.
- Cherif, M. (2000), "Le capital-risque pour financer la croissance et l'emploi", Banque Edition, 2000.
- Cherif.M, Dubreuille.S. (2009), "Création de valeur et capital investissement", Pearson, Paris.
- Gibaud, N, Mynard A, Malki F. (2009), "Le capital risque aux Etats-Unis et le financement de l'innovation : réalités et tendances", Rapport de synthèse. Washington DC.

Jensen M.C, Meckling W.H.,(1976),« Theory of the Firm : Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure », Journal of Finance, 3, 1976, pp. 305-60.

Lerner, J, Gompers P, (2004)," The Venture Cycle". second edition, The MIT Press, p.17.

Mehal Mohamed Amin (2006), "Capital investissement; logique, technique et pratique",Diplôme Supérieur des Etudes Bancaires, ESB.

Ross, Stephen, A. Westerfield, Randolph. Jaffe, Jeffrey, (2005).Corporate Finance. 8th Edition. McGrawHill publishing.

Ying Liu (2000),"an overview of angel investors in Canada",
www.bis.org/publ/cgfs19boc1.pdf.12/08/2017:17h00.

¹ Loi n° 17-02 du 10 Janvier 2017 portant loi d'orientation sur le développement de la petite et moyenne entreprise (PME).

² Lamiri A, Edition El Watan ,le 12 - 09 - 2011.

³ Edition de midilibre du 29/12/2010.

⁴ Le matindz: 09 Jui 2017 - 13:00.

⁵ <https://www.sofinance.dz>.

⁶ www.eldjazair-istithmar.dz

⁷ www.asicom.dz

Dispositif ANSEJ comme soutien à l'entrepreneuriat, cas de la région de Blida

ANSEJ support for entrepreneurship, case of Blida region

Khelil Sabrina¹, Si Ahmed Nadir²

1 Université Blida 2, sabrinakhelil2006@yahoo.fr

2 Université Blida 2, siahmed_nadir@yahoo.fr

Reçu le:11/04/2019

Accepté le:29./04/2019

Publié le:30./04/2019

ملخص :

من خلال هذا المقال العلمي ، نهدف إلى تسليط الضوء على السياسات التمويلية ومختلف الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بينها دار المقاولاتية وذلك في إطار سياسة تشجيع المقاولاتية التي سطرته الدولة الجزائرية للخروج من اقتصاد الربيع القائم على النفط . كما سنسلط الضوء على ولاية البليدة من خلال عرض الإحصائيات المتعلقة بتمويل المشاريع الاستثمارية في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب . كلمات مفتاحية: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، المقاولاتية ، دار المقاولاتية، البليدة.

تصنيفات JEL : H83 ، L26 ، J29 ، Z00

Abstrait:

A travers ce papier, nous visons à mettre en lumière les différents services et avantages accordés par l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes dans le cadre de la politique d'incitation à l'entrepreneuriat (notamment la maison de l'entrepreneuriat) mise en place par l'état Algérien afin de sortir de l'économie rentière basée sur le pétrole.

Nous allons également exposer des statistiques concernant le financement accordé dans le but de la création d'entreprise dans divers domaines d'activités dans la wilaya Blida .

Mots-clés: Ansej , entrepreneuriat , maison de l'entrepreneuriat, Blida.

Codes de classification Jel : H83 , L 26, J29 , Z00.

1. INTRODUCTION

La création d'entreprise est perçue par l'état Algérien comme la meilleure alternative afin de faire face aux conséquences de la crise économique qui touche le pays suite à la baisse du prix du pétrole .

A cet effet, l'état incite les jeunes algériens à créer leurs propres entreprises afin de palier au problème du chômage qui touche particulièrement cette tranche de la population .

L'Algérie a mis à la disposition des jeunes âgés de 18 à 35 ans, désirant entreprendre un organisme baptisé ANSEJ (Agence Nationale de Soutien à l'Emplois des Jeunes), ce dernier a pour mission d'accompagner les jeunes promoteurs dans le chemin de l'entrepreneuriat en leur proposant un mode de financement qui convient à leurs besoins, ainsi que divers avantages fiscaux et services .

L'agence de soutien à l'emploi des jeunes est implantée sur l'ensemble du territoire national, elle compte 51 antennes installées au niveau de chaque wilaya aux quelles sont rattachées des annexes installées dans certaines communes, le tout chapeauté par une direction générale au niveau de la capitale .

A travers cette communication nous apporterons des réponses aux interrogations suivantes :

- En quoi consiste le dispositif ANSEJ ?
- Quel bilan pour le dispositif Ansej au niveau de la région de Blida ?
- Comment l'Ansej incite elle les jeunes universitaires à entreprendre ?

2. Cap sur le dispositif ANSEJ

L'état Algérien a mis en place des organismes chargés de la coordination et la mobilisation des financements et des crédits alloués aux entrepreneurs dans le but de créer leurs propres entreprises, afin de les stimuler à diversifier leurs activités et s'orienter vers les exportations hors hydrocarbures(**Kafia Berrah & Moussa Bourif ,2015, p25**)

2.1 Qu'est ce que le dispositif Ansej ?

L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeune « ANSEJ » Créée en 1996(**Décret exécutif n° 96-296 , 1996**) Il s'agit d'un organisme national dotant d'une personnalité morale et d'une autonomie financière. Elle vise à encourager toutes les formules menant à la reprise de l'emploi des jeunes à travers la création de micro-entreprises. Elle a été créée en 1996 et représentée à l'échelle régionale à travers des antennes. Elle est sous l'autorité du Premier ministre. En gros au modo, l'ANSEJ est chargée de :

- Mettre à la disposition des jeunes porteurs de projets toutes les informations d'ordre économique, technique, législatif et réglementaire relatives à l'exercice de leurs activités
- Fournir des aides à l'investissement pour les jeunes porteurs de projets dans le cadre du montage financier et le suivi des prêts
- Établir des relations permanentes avec les banques et les institutions financières dans le cadre du montage financier des projets.

Cette Agence offre son soutien financier sous différentes formes : subventions financières, fiscales et par-fiscales. Les subventions financières prennent la forme de prêts sans intérêt, à long terme accordés par l'Agence exonérée de paiement des intérêts. En ce qui concerne les subventions fiscales et parafiscales, elles sont destinées aux micros entreprises durant la période

d'exploitation, y compris l'exonération de taxe sur la valeur ajoutée, sur les frais de transfert de propriété, l'exonération des droits contractuels, de la taxe d'enregistrement et sur l'immobilier. L'exonération totale des impôts sur les bénéfices des sociétés et sur le revenu(**Anwar Sekiou , Amine Bouhala , Bouzidi Narimane , 2017 , p297)**

Lors de la création de leurs activités, le ou les jeunes promoteurs doivent, pour le bénéfice de l'aide du fonds national de soutien à l'emploi des jeunes, remplir les conditions cumulatives suivantes:

-Etre âgé (s) de 19 à 35 ans. Lorsque l'investissement génère au moins trois (3) emplois permanents (y compris les jeunes promoteurs associés dans l'entreprise) l'âge limite du gérant de l'entreprise créée pourra être porté à quarante40ans(**Décret exécutifn°03-296, 2003**),

-Etre titulaire(s) d'un diplôme, d'une qualification professionnelle et/ou posséder un savoir-faire reconnu ;

-Mobiliser un apport personnel sous forme de fonds propres d'un niveau correspondant au seuil minimum

Ne pas occuper un emploi rémunéré au moment de l'introduction du formulaire d'inscription

-Etre inscrit auprès des services de l'agence nationale de l'emploi comme chômeurs demandeur d'emploi ;

-Ne pas être inscrit au niveau d'un centre de formation, institut ou université au moment de l'introduction de la demande d'aide, sauf s'il s'agit d'un perfectionnement dans son activité ;

-Ne pas avoir bénéficié d'une mesure d'aide au titre de la création d'activités **écret exécutifn°15156,2015**).

Tableau (1) : Domaines d'activités financés par L'ANSEJ

Secteurs	Nbr domaines d'activités
Agriculture et Pêche	11 + 2=13
Artisanat	103
BTPH	13
Services	56
Professions libérales	Non définit

Source : élaboré par les auteurs sur la base d'infos disponible sur <https://www.ansej.org.dz>

L'Ansej finance différents domaines d'activités, repartis en 5 secteurs comme le souligne le tableau 1 ci-dessus, il est à souligner que le domaine d'activité libérales comporte toutes les professions libérales exercées par des personnes ayants un diplôme reconnu dans leur métier et sont soumis au contrôle d'instances professionnelles, à titre d'exemple : avocat, commissaire aux comptes , architecte ,huissier, médecin... ect

2.2 Etapes de création de la micro entreprise via le dispositif Ansej :

Le dispositif mis en place par l'état Algérien à pour objectif principal d'accompagner les jeunes désireux d'entreprendre , l'aboutissement de l'idée d'entreprendre se concrétise par la création de la micro entreprise d'après les étapes suivantes(www.salem2018.dz):

- Sensibilisation et information :La participation du jeune aux diverses manifestations organisées périodiquement par l'agence, soit par l'accès au site internet ou bien par son rapprochement au niveau des antennes et annexes de l'agence qui couvrent tout le territoire nationale, lui permet d'être informé sur les opportunités d'investissement et les avantages accordés par le dispositif.

-Formulation de l'idée du projet :L'idée du projet doit être le résultat d'une étude et d'une recherche efficace sur les opportunités d'investissement et en cohérence avec les qualifications du jeune future promoteur (diplômante /qualifiante) et ses capacités pour sa réalisation.

-Inscription via le portail :Une fois le choix du projet est fixé et les équipements à acquérir effectués, le jeune peut accéder au site internet de l'agence pour initier le processus d'inscription électronique, en incluant toutes les données relatives à sa personne, ses partenaires le cas échéant, et sa micro-entreprise.

-Etude du projet et plan d'affaires :Après l'achèvement de la phase d'enregistrement, l'étude du projet et l'élaboration du plan d'affaires débiteront en profondeur, avec l'appui du cadre chargé d'accompagner le projet en recueillant toutes les informations nécessaires concernant:

- * des équipements à acquérir ;
- * L'implantation du projet, notamment sur l'environnement de la future micro- entreprise ;
- * L'étude de marché ;
- * Les choix techniques ;
- * La ressource humaine ;
- * L'étude financière ;

-Présentation du projet au Comité de Sélection, de validation et de Financement des projets (CSVF): A cette étape du projet le jeune promoteur doit présenter son projet au niveau du CSVF pour étude et prise de décision par une validation, ajournement ou un rejet.

- * Cas de validation: dépôt du dossier administratif et financier;
- * Cas d'ajournement : levée des réserves émises par le comité et représenter le projet au comité. ;

- * Cas de rejet: possibilité de présenter un recours dans un délai de quinze (15) jours après notification de la décision de rejet du comité.
 - * Accord bancaire et création juridique de la micro entreprise :Le dossier est déposé au niveau de la banque (financement triangulaire) par le représentant de l'ANSEJ pour l'obtention de l'accord bancaire.
 - * Dès notification de l'accord bancaire, le promoteur est tenu de procéder à la création juridique de sa micro entreprise.
 - * Formation du promoteur : Avant le financement du projet, le promoteur doit obligatoirement suivre une formation sur les techniques de gestion de sa micro- entreprise ; cette formation est assurée, en interne, par les formateurs de l'ANSEJ.
- Financement du projet: Après la création juridique de la micro entreprise, et la finalisation des procédures, l'ANSEJ procède au financement du projet
- La réalisation du projet et l'entrée en exploitation: Après le financement du projet et la finalisation des procédures concernant cette étape, il y a lieu d'acquérir et d'installer les équipements pour le démarrage de l'activité.

2.3 Formules de financement proposées par l'Ansej :

L'agence a mis en place deux formules de financement : Mixte et Triangulaire, comme le souligne les figures suivantes :

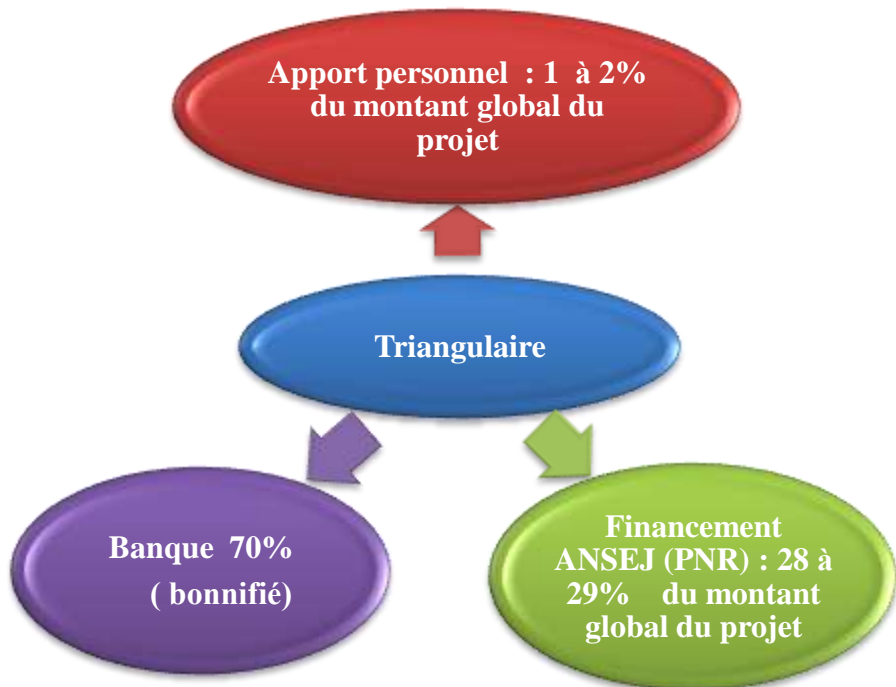
Figure (2) : financement mixte



Source : réalisé par les auteurs d'après <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/faqs>

L'apport personnel désigne tout ce qui en numéraire c'est-à-dire apport en argent ainsi qu'en nature, il s'agit de tout apport de biens autres que de l'argent, pouvant être évalués pécuniairement.

Figure (3) : financement triangulaire



Source : réalisé par les auteurs d'après <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/faqs>

Il est important de noter que la durée de remboursement du crédit bancaire peut aller jusqu'à huit années, avec un différé de trois années pour le remboursement du principal du crédit bancaire et un différé d'une année pour le paiement des intérêts.

Pour ce qui est du remboursement des P.N.R (prêt non rémunéré, crédit ANSEJ) ça se fait sur une période de 5 ans, par tranches semestrielles à compter de la dernière échéance bancaire. Pour le financement mixte, la durée de remboursement peut aller jusqu'à six ans, avec un différé d'une année. La bonification de taux d'intérêt bancaire, portée à 100% accordés au financement triangulaire proposé par l'ANSEJ est prise en charge totalement par le budget de l'Etat pour tout les secteurs(www.ansej.org.dz).

2.4 avantages et aides accordés par l'Ansej :

Le jeune promoteur bénéficie d'avantages fiscaux et aides financières au moment de la réalisation, et sous forme d'exonération lors de l'exploitation du projet .Ils sont accordés en phase de de creation ainsi que lors de la phase de l'extention .

Les aides financières comportent :

- Un prêt non rémunéré ;
- Un prêt non rémunéré supplémentaire si nécessaire ; (en cas de financement triangulaire)
- Une bonification du taux d'intérêt bancaire à 100%. (cas de financement triangulaire) comme le souligne le tableau ci-dessous

Tableau (2) : Bonification des taux d'intérêts bancaires

Secteurs	Wilayas des hauts plateaux et du Sud	Autres
Secteurs prioritaires	95%	80%
Autres secteurs	80%	60%

Source : <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/faq>

D'après l'Ansej les secteurs prioritaires sont l'agriculture, l'hydraulique ,BTPH, l'industrie de la transformation .

Quand t aux avantages Fiscaux, ils sont accordés en deux phases

- Durant la phase de réalisation de l'investissement (**www.salem2018.dz**):

- * Exemption du droit de mutation à titre onéreux pour les acquisitions immobilières effectuées dans le cadre de la création d'une activité industrielle;

- * Exonération des droits en matière d'enregistrement pour les actes constitutifs de sociétés.

- * Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les équipements entrant directement dans la réalisation de l'investissement.

- Durant la période d'exploitation et à partir du démarrage de l'activité :

- * Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions pour une période de <<03 ans, 06 ans ou 10 ans >> selon le lieu de l'implantation du projet, à compter de la date de sa réalisation

- * Exonération totale pour une période de <<03 ans, 06 ans ou 10 ans>> selon l'implantation du projet, à compter de la date de sa mise en exploitation de l'impôt Forfaitaire Unique(IFU) ou l'imposition d'après le régime du bénéfice réel.

- A l'expiration de la période d'exonération citée dans le tiret n°2, cette dernière peut être prorogée de deux (2) années, lorsque le promoteur d'investissement s'engage à recruter au moins trois (3) employés à durée indéterminée.

- * Un abattement d'impôt sur le revenu global (IRG)

3. Promotion de l'entrepreneuriat au niveau de la région de Blida via l'ansej :

L'entrepreneuriat est un processus qui consiste à identifier, évaluer et exploiter des opportunités d'affaires. L'exploitation d'opportunités conduit le plus souvent à la création d'une nouvelle entreprise(Zakia Setti , 2012 , p 8).

3.1 Présentation de la wilaya de Blida

La wilaya de Blida se situe dans la partie Nord du pays dans la zone géographique du Tell central , d'une superficie de 1 478,68 KM2, comportant 25 communes, elle est limitée au Nord par les wilayas d'Alger et Tipasa , Ouest par la wilaya de Ain Defla , Sud par la wilaya de Médéa , Est par les wilayas de Bouira et de Boumerdés. La population de la wilaya estimée à 1 146 883 habitants soit une densité de 775,61 hab/km2 (www.monographies.caci.dz ,2018) .

La Wilaya de Blida reste l'une des Wilayas les plus dynamiques de l'Algérie. Une Wilaya riche par sa jeune population, terre arable à fort potentiel, une industrie agroalimentaire réactive et des sites touristiques sous- exploités. Elle représente un grand bassin d'emplois , de ce fait les profils les plus recherchés concernent les métiers du bâtiment, les métiers agricoles, ceux liés à l'industrie agroalimentaire et aux services accompagnateurs (Ferroukhi Amine, 2012 , p 10)

De part sa situation géographique, ses ressources naturelles et ses potentialités économiques, la wilaya de Blida, est devenue un pôle d'activités industrielles et de services très important. De part, également, sa proximité de la capitale, du port et de l'aéroport, de l'autoroute EST-OUEST etc ... , la wilaya de Blida est devenue très attractive et convoitée par les investisseurs(www.andi.dz , 2018).

3.2 Bilan chiffré de l'activité de l'ANSEJ dans la région de Blida

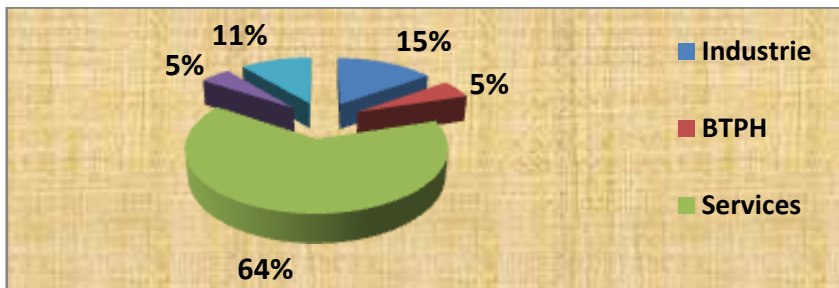
Dans ce qui suit nous allons dresser un bilan chiffré de l'activité de l'Ansej , d'après les statistiques et chiffres avancés par l'agence nationale de soutien à l'emplois des jeunes .

Tableau (3) :Projets financés selon le secteur d'activité depuis la création de l'ansej au 31 décembre 2017

Secteur	Nbr	%
Industrie	1 224	15,00%
BTPH	411	5,00%
Services	5 202	64,00%
Artisanat	380	5,00%
Agriculture	894	11,00%
Total	8 111	100,00%

Source: Agence Ansej de Blida

Figure (4) : Projets financés selon le secteur d'activité depuis la création de l'ansej au 31 décembre 2017



Source: Ansej agence de Blida

D'après les statistiques fournies par l'agence de soutien à l'emplois des jeunes , et ce depuis la création de l'agence jusqu'à fin 2017 , on constate que sur 8111 projets financés 64% d'entre eux sont issus du secteur des services (y compris les TIC) , suivi par le secteur de l'industrie qui représente 15% suivi de près par

l'agriculture 11% , quand t au secteurs de l'agriculture et celui des BTP ils représentent 5% chacun .

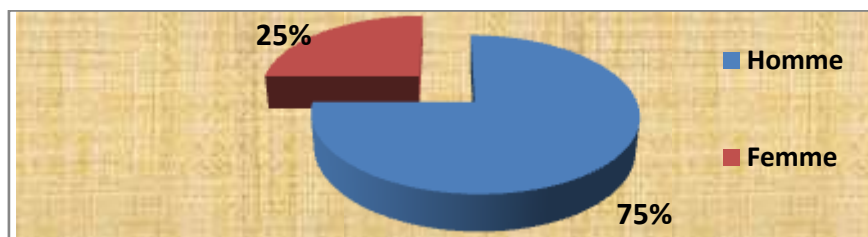
Cela dit, une note émanant de la direction générale de l'ANSEJ en 2016 stipule que l'agence n'accordera plus de crédits pour des projets entrant dans le cadre de 64 activités regroupant dans la majorités des projets axés sur le secteur des services tels que le transport de voyageurs, , hammam, cyber café, et agence de Publicité, etc., toutes ces activités et bien d'autres encore ont été stoppées et les dossiers des jeunes promoteurs en quête de financement seront rejetés.

Tableau (4): Projets financés depuis la création de l'ANSEJ au 31 décembre 2017 par genre

Genre	Nbr	%
Homme	7 097	75,00%
Femme	2 014	25,00%
Total	8 111	100,00%

Source: Ansej agence de Blida

Figure (5) : Projets financés depuis la création de l'ANSEJ au 31 décembre 2017 par genre



Source: Ansej agence de Blida

Selon un bilan de l'agence arrêté au 31 décembre 2017, sur un total de 8 111 projets lancés dans le cadre de l'ANSEJ, 2 014 ont été créés par des femmes, soit un taux de 25%, qui ont contribué à la création de 2 513 emplois dans tous les secteurs d'activité, selon un

bilan de l'ANSEJ comme l'indique le tableau 6 ci-dessous .

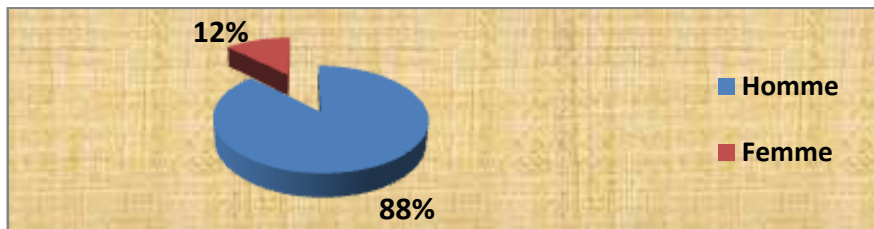
En ce sens, le taux des projets financés au profit des femmes a connu une "importante progression", passant d'une moyenne de 8% durant la période 2010-2014 à 11% au courant de l'année 2015. Ces chiffres font ressortir que les secteurs des services (46,83%), l'artisanat (20,21%), les professions libérales (10,81%), l'industrie (8,88%) et l'agriculture (6,43%) représentent 93% du financement de l'ensemble des projets.

Tableau (5): Emplois créés selon niveau d'instruction

Genre	Nbr	%
Homme	17 707	88,00%
Femme	2 513	12,00%
Total	20 220	100,00%

Source: Ansej de agence Blida

Figure (6) : Emplois créés selon le niveau d'instruction des bénéficiaires



Source: Ansej agence de Blida

D'après l'Ansej 18 % des projets financés sont des universitaires , ce chiffre est en nette progression en comparaison avec les précédentes années grâce à un nouvel outil qu' a adopté l'agence afin d'inciter les jeunes diplômés universitaires à entreprendre et créer leurs propres entreprises .

3.3 Bilan chiffré de l'activité de l'ANSEJ dans la region de Blida

La maison de l'entrepreneuriat est l'outil approprié sur lequel s'appuie l'ANSEJ pour inculquer les valeurs entrepreneuriales et initier les jeunes étudiants à l'acte d'entreprendre pour concrétiser leurs idées et faire émerger des projets à forte valeur ajouté qui contribuent au développement de l'économie nationale.

Le mot « maison » se démarque de celui de centre ou d'institut qui renvoient beaucoup plus à des structures académiques, d'enseignement traditionnel .Il évoque une structure conviviale, où l'ambiance est agréable et propice à l'échange d'idées et au développement de l'esprit d'initiative.

Parmi les missions quelle assure :

- ✓ Diffusion de la culture entrepreneuriale par la sensibilisation
- ✓ Formation des étudiants à l'entrepreneuriat ;
- ✓ Pré-accompagnement des étudiants porteurs de projets.

La maison de l'entrepreneuriat assure les activités suivantes

- ✓ Journées d'information et de sensibilisation, à caractère général ;
- ✓ Séminaires et journées d'étude sur l'entrepreneuriat ;
- ✓ Universités d'été : cursus sur la création d'entreprise, avec la participation des partenaires de l'ANSEJ ;
- ✓ Tables rondes thématiques ;
- ✓ Concours du meilleur business plan ;
- ✓ Concours de la meilleure idée ;
- ✓ Sessions de formation sur la démarche entrepreneuriale;

L'organisation de la maison de l'entrepreneuriat s'articule autour d'un comité national mixte et de Comités locaux mixtes chargés de la

définition des programmes d'action et du suivi de leur mise en œuvre(www.ansej.org.dz , **opcit**).

Le rôle primordial de la maison de l'entrepreneuriat consiste à définir, à saisir les contours de la culture et l'esprit d'entreprise et d'entreprendre (**Nassira Kouraiche, 2018 , p45**).

Dans ce contexte diffuser la culture de l'entreprise au niveau de l'université et accompagner les diplômés et porteurs de projets, c'est la mission que s'est donnée la Maison de l'entrepreneuriat, de l'Université Mentouri à Constantine (www.pme-dz.com , **2018**)

L'expérience unique en Algérie entamée en 2007 au niveau de l'université Mentouri, le partenariat avec l'université Pierre Mendès-France de Grenoble a été relancé et a gagné en intensité avec l'insertion dans le programme européen Erasmus Mundus et Tempus destinés aux universités.

La Maison de l'entrepreneuriat œuvre, à travers la tenue de séminaires, de tables rondes et des stages de formation, à faire découvrir les potentialités chez les étudiants qui, de plus en plus, se libèrent de l'attitude passive qui consiste à attendre un emploi après l'obtention du diplôme. Avec la Maison de l'Entrepreneuriat, ils apprennent à créer leur propre emploi et celui d'autres en lançant leurs propres projets.

Le partenariat entre l'Université Pierre Mendès-France (UMPF) de Grenoble et l'université Mentouri relancé a donné naissance à l'idée de création d'une Licence en création d'entrepreneuriat, création et reprise d'entreprise. L'idée a été mise en œuvre dès 2004 et la première promotion de licenciés en entrepreneuriat est sortie en juin 2007, ce qui avait donné à une cérémonie en présence d'une dizaine d'enseignants de l'université Mendès France de Grenoble. La Maison de l'Entrepreneuriat est une suite logique de ce partenariat. Il s'agit d'une adaptation aux réalités algériennes du modèle de la Maison de l'entrepreneuriat de Grenoble qui, elle-même, était de naissance récente en 2002(

www.pme-dz.com , opcit) Quand au bilan chiffré, il se traduit comme suit (www.ansej.org.dz, opcit):

- ✓ 58 Maisons d'entrepreneuriat installées couvrant tous le terroir national.
- ✓ En terme de taux d'inscrits de diplômés universitaires au dispositif ANSEJ, il a évolué de 8% à 30 % durant la période (2008-2016)
- ✓ La mise en œuvre du plan d'action annuel a permis la réalisation de 1623 activités durant la période (2013-1^{er} trimestre 2017).
- ✓ le taux de création de micro-entreprises par des diplômés universitaires est passé de 6% en 2013 à 13 % en 2015 et 18 % en 2016.

Il est important de noter qu'au niveau de la wilaya de Blida il existe en tout trois maisons de l'entrepreneuriat opérationnelles: la première a vu le jour en 2015 au sein de l'université Blida 1 , la seconde fut créer vers la fin de l'année 2017 au niveau de l'école supérieure d'Hydraulique dédiée à l'eau et l'environnement (www.ensh.dz , 2018), la troisième est devenue opérationnelle en décembre 2018, au niveau de l'université Blida 2.

4. CONCLUSION

L'Ansej a pour objectif de lutter et de remédier au problème du chômage en finançant des projets de création d'entreprise afin de soutenir l'emploi. Le dispositif encourage les jeunes à devenir leurs propres patrons en leur proposant deux modes de financement (l'un mixte, l'autre triangulaire) ainsi qu'en leur accordant des avantages fiscaux et des exonérations qui couvrent plusieurs phases du projet (allant du démarrage jusqu'à l'extension).

D'après les statistiques avancées par l'Ansej depuis son démarrage, l'agence a permis la création de 167.476 emplois entre la période 2014-2016 notamment dans la wilaya de Blida où plusieurs projets ont été financés dans différents secteurs d'activité essentiellement les services.

Les statistiques révèlent également que le financement de la catégorie des jeunes diplômés issus de la formation professionnelle représente 66 % des projets financés en 2016, contre 18% d'universitaire seulement. De ce fait, l'Ansej s'est engagé à promouvoir l'esprit entrepreneurial au près des universitaires en généralisant le concept de maison de l'entrepreneuriat à partir de 2013, et cela au niveau de toutes les universités et grandes écoles, suite aux résultats probants obtenus grâce à l'expérience pilote engagée en 2007 au niveau de l'université de Constantine en partenariat avec l'université Pierre Mendès France de Grenoble .

Il est à noter également que l'université a intégré le module de l'entrepreneuriat dans le cursus de formation des étudiants en sciences de gestion ainsi que la proposition d'offre de formation en licence et master dans le domaine de l'entrepreneuriat.

5. Liste Bibliographique:

- Berrah , K., & Bourif, M. (2015). La problématique de la création des petites et moyennes entreprises en Algérie . *Revue algérien De développement économique* , (2), 24-24.
- SETTI, Z. (2012, March 1). researchgate. Retrieved April 1, 2019, from https://www.researchgate.net/publication/285538366_L'entrepreneuriat_en_Algerie_un_entrepreneuriat_de_jeunes
- Bouhala, A., Sekiou, A., & Bouzidi, N. (2017). Entrepreneuriat En Algérie Réalité et Perspective "Cas de Tlemcen". *مجلة إقتصاديات المال والأعمال JFBE*, 297-297.
- Ferroukhi, A. (2012). Perception de l'employabilité par les stagiaires de la formation professionnelle : cas de la wilaya de Blida. *Economie & Société* , (8), 10-10.
- Kouraiche, N. (2018). Promotion de l'Entrepreneuriat dans l'Enseignement supérieur en Algérie. *Revue Des études Humaines Et Sociales -A/ Sciences économiques Et Droit*, (20), 45-45.
- Berrah , K. webreview. Retrieved April 10, 2019, from <http://www.webreview.dz/IMG/pdf/ared0202f.pdf>
- Sekiou, A., Bouhala, A., & Bouzidi, N. centre-univ-mila. Retrieved April 1, 2019, from <http://www.centre-univ-mila.dz/fbej/pdf/19-Entrepreneuriat-alg.pdf>
- SALEM 2. salem2018. Retrieved August 24, 2018, from <http://www.salem2018.dz/index.php/fr/component/k2/item/21-parcours-ansej>
- ansej, ansej. ansej. Retrieved April 1, 2019, from www.ansej.org.dz/index.php/fr/faqs
- monographies, monographies. monographies. Retrieved August 24, 2018, from <http://www.monographies.caci.dz/index.php?id=374>
- andi, andi. (2013, January 1). andi. Retrieved December 8, 2018, from <http://www.andi.dz/PDF/monographies/Blida.pdf>
- algerie-focus, algerie- focus. algerie-focus. Retrieved August 23, 2018, from www.algerie-focus.com/2016/10/exclusif-liste-complete-64-activites-geles-lansej/
- ensh, ensh. ensh. Retrieved August 10, 2018, from https://www.ensh.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=2072:inauguration-de-la-maison-de-lentreprenariat&catid=34:ecole

pme-dz, pme- dz. pme-dz. Retrieved April 15, 2018, from
<http://www.pme-dz.com/le-succes-discret-de-la-maison-de-lentrepreneuriat-de-luniversite-mentouri/>
sgg, sgg. sgg. Retrieved August 10, 2018, from
<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>